وزارة التعليـــــــم العـــــــــالي والبـــحث العـــــلمي
المركـــــز الجـــــــامعي لميـــــــــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة وعلوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

المرجع: ...../2013

مذكرة بعنـــــــــوان:

# أثر الأزمة المالية العالمية على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات

## دراسة حالة: شركة SAMSUNG

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص مالية و بنوك

**إعداد الطالبة:**
بوعبدالله ساسية

**إشراف الأستاذ:**
برني ميلود

**أعضاء لجنة المناقشة:**

الأستاذ: عقبة قطاف.....رئيسا

الأستاذ: فريد مشري .....عضواً مناقشا

الأستاذ: ميلود برني .....مشرفاً ومقرراً

السنة الجامعية: 2013/2012

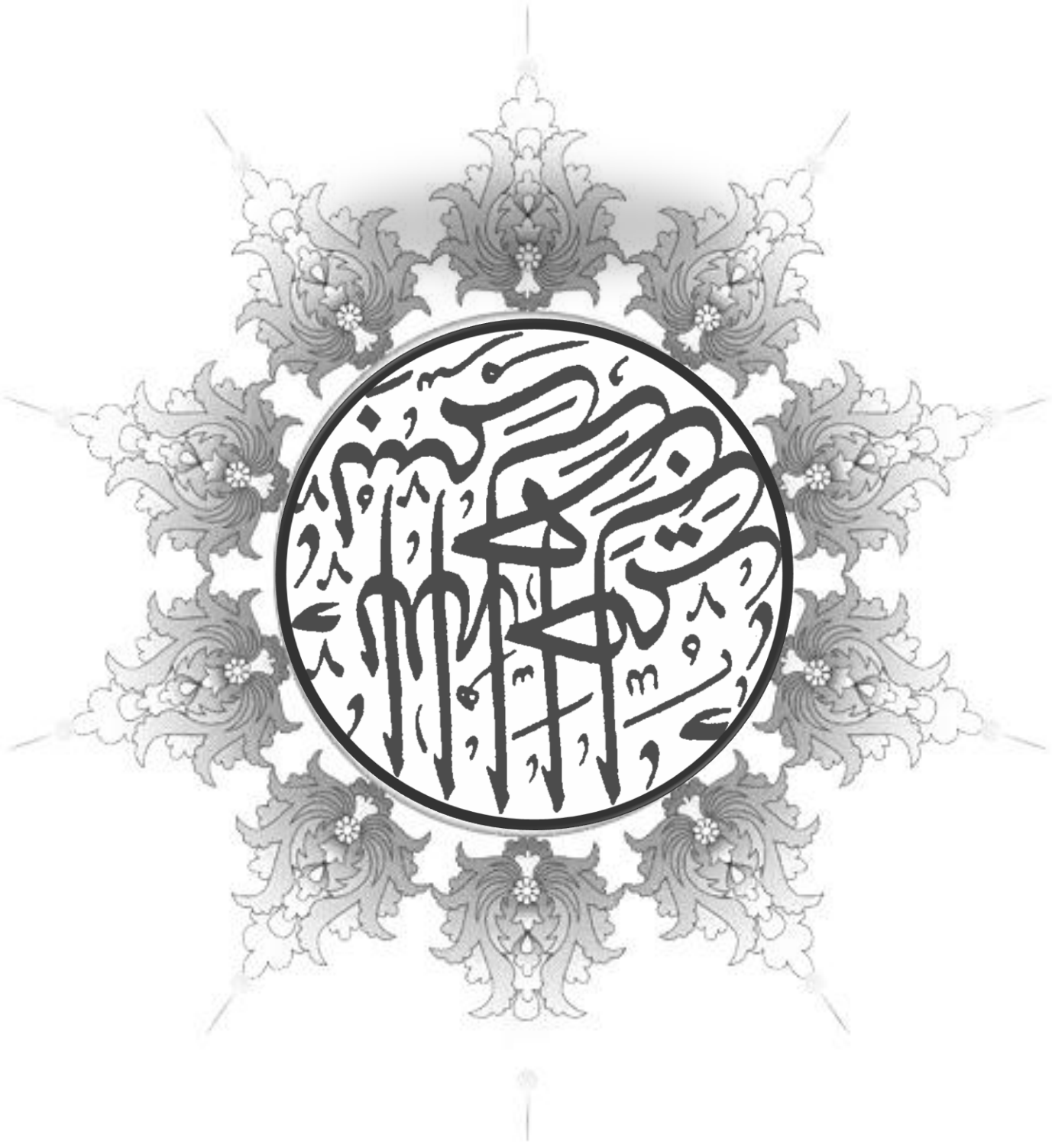

## دعاء

اللهُم اقبل العَمل مع قلته والجُهد مع ضَالته والسَعي مع شَوائبه وانفع به كُلَ مُتصَفحه عز جَاهُك وجَل ثناؤُك ولا اله غيرك.

## إهداء

- إلى الحبيب الهادي المُعَلم الأول محمد رسول الله صلى الله عليه و سلم...
- إلى اللذين تهاب أمامهما كُل الكلمات تقديراً لهما على جُهدهما والى من قال عليه الصلاة والسلام في حقهما: *ففيهما فجاهد*والداي الكريمان أطال الله عمرهما وجعل هذا العمل في ميزان حسناتهما...
- إلى كافة أخواتي وإخوتي الأعزاء على صبرهم معي.....
- إلى روح إخوتي الذين فارقوا الحياة أهذي لهم هذا العمل...
- إلى كل عائلتي بما فيها بلال ومحمد أمين وأسال الله أن يُعز أَبنائها بطلب العلم ...
- إلى طلبة الدفعة الأولى ماستر مالية بالمركز الجامعي ميلة....

ساسية

# كلمة شكر

الشُكر الأول والأخير لله رَب العالمين الذي أعانني حتى وصلت إلى هذا المستوى من التعليم.

لكن وبعد أن انتهيت من كتابة هذه المذكرة فان واجب الوفاء يُحتم علي أن أتقدم إليهم جميعا بوافر الشُكر والتقدير فلهم الفضل في تقديم العون وتزويدي بالمصادر العديدة لانجاز المذكرة وإظهارها بالشكل المطلوب.

- الأستاذ المشرف:برني ميلود الذي بذل وقته وجهده معنا لانجاز المذكرة في أحسن صورة بفضل توجيهاته ونصائحه القيمة وصبره علينا طوال العام فاسأل الله أن يجعل له ذلك في صحائف أعماله الحسنة.
- الأستاذة:علي موسى آمال التي تَعبت معنا وأتعبتنا كثيرًا حتى أصبحنا نعي كتابة البحث العلمي بأصوله ومقاييسه فلها جميل عبارات الشكر والامتنان وأجمل التحايا والتقديرات.
- أساتذة معهد العلوم الاقتصادية الذين أشرفوا على تعليمي وتوجيهي في الأيام التي كنت بحاجة ماسة إلى المعلومات والمراجع التي احتاجها في المذكرة.
- إلى زملاء الدفعة الذين أمدوا لي يد العون والمساعدة ولو بكلمة تشجيعية...
- إلى كل من أعانني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة...

# فهرس المحتويات


إهداء..... III
كلمة شكر..... IV
فهرس المحتويات..... V
فهرس الأشكال..... VII
فهرس الجداول..... VIII
فهرس الملاحق..... IX
المقدمة..... أ– ث
**الفصل الأول:الإطار النظري للأزمة المالية العالمية لسنة 2008** 1
تمهيد..... 2
المبحث الأول:ماهية الأزمة المالية العالمية..... 3
المطلب الأول:مفهوم الأزمة المالية وأنواعها..... 3
المطلب الثاني:خصائص الأزمة المالية..... 5
المطلب الثالث:الأزمة المالية العالمية لسنة2008..... 5
المبحث الثاني:حقيقة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008..... 15
المطلب الأول:عوامل و أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008..... 15
المطلب الثاني:آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008..... 20
المطلب الثالث:الحلول التي اقترحت للخروج من الأزمة المالية العالمية..... 26
خلاصة..... 29
**الفصل الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات** 30
تمهيد..... 31
المبحث الأول:مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات و نشأتها..... 32
المطلب الأول:مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات..... 32
المطلب الثاني:نشأة و تطور الشركات المتعددة الجنسيات..... 35
المطلب الثالث:خصائص الشركات المتعددة الجنسيات..... 39
المبحث الثاني:أساليب تكوين الشركات المتعددة الجنسيات و أثارها..... 45
المطلب الأول:أساليب تكوين الشركات المتعددة الجنسيات..... 45
المطلب الثاني:الآثار السلبية للشركات المتعددة الجنسيات..... 49
المطلب الثالث:الآثار الايجابية الشركات المتعددة الجنسيات..... 52

خلاصة..... 55
**الفصل الثالث: تحليل أثر الأزمة المالية العالمية على أرباح شركة SAMSUNG** 56
تمهيد..... 57
المبحث الأول:التعريف بشركة SAMSUNG للالكترونيات..... 58
المطلب الأول: بطاقة فنية عن كوريا الجنوبية..... 58
المطلب الثاني: بطاقة فنية عن شركة SAMSUNG..... 60
المطلب الثالث: تاريخ شركة SAMSUNG..... 61
المبحث الثاني: دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على أرباح شركة SAMSUNG..... 73
المطلب الأول:تشخيص شركة SAMSUNG..... 73
المطلب الثاني:العملاقSAMSUNG ..... 76
المطلب الثالث:أثر الأزمة المالية العالمية على أرباح شركة SAMSUNG..... 85
خلاصة..... 86
الخاتمة..... 88
قائمة الملاحق..... 91
قائمة المراجع..... 109

# فهرس الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | متوسط المبيعات ومتوسط أسعار المنازل التي بيعت في الولايات المتحدة من سنة1963-2009. | 7 |
| 2 | ملكية المنازل و معدل الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة1971-2007. | 8 |
| 3 | تطور أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية من2000-2008. | 9 |
| 4 | تحول الأزمة المالية العالمية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم. | 11 |
| 5 | العجز في الحساب الجاري الأمريكي و الميزان التجاري منذ1970-2007. | 16 |
| 6 | تطور الدين العام الأمريكي (تريليون دولار) خلال الفترة1940-2007. | 17 |
| 7 | تطور الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة من 1996-2008. | 17 |
| 8 | ارتفاع نسب استدانة للبنوك الاستثمارية الكبرى الأمريكيةمن سنة 2003-2007. | 18 |
| 9 | مختلف السياسات المتبعة من الدول التي لحقت بها الأزمة المالية العالمية. | 28 |
| 10 | التطور من وجهة نظر الأنشطة متعددة الجنسيات. | 36 |
| 11 | عدد الشركات المتعددة الجنسيات لبعض الدول. | 42 |
| 12 | أنواع الاندماج. | 46 |
| 13 | نقاط بيع شركةWal-Martحول العالم. | 48 |
| 14 | جمهوريةكوريا الجنوبية. | 58 |
| 15 | شعار SAMSUNG الجديد. | 73 |
| 16 | رؤية الشركة في 2020. | 74 |
| 17 | مبادئ شركة سامسونج. | 74 |
| 18 | مبيعات منتجات الشركة في 2011. | 80 |
| 19 | نسبة مبيعات منتجات SAMSUNG في سنة 2011. | 80 |
| 20 | مبيعات شركة SAMSUNG في بعض مناطق حول العالم لسنة 2011. | 81 |
| 21 | توزيع العمال حسب المناطق. | 82 |
| 22 | نسبة توظيف العمال حسب المناطق. | 82 |
| 23 | أرباح شركة SAMSUNG من سنة 2006-2011 | 84 |

# فهرس الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | خصائص الأزمة المالية. | 5 |
| 2 | المصطلحات المرتبطة بالأزمة المالية العالمية. | 6 |
| 3 | مراحل الأزمة المالية العالمية. | 10 |
| 4 | آليات انتقال الأزمة المالية العالمية. | 12 |
| 5 | حجم الإنفاق العسكري الأمريكي من الفترة 2003-2008. | 16 |
| 6 | تطور حجم المشتقات المالية على الصعيد العالمي في نهاية ديسمبر عام 2005-2007. | 19 |
| 7 | معدل النمو في الناتج المحلي الجمالي من سنة 2004-2009. | 21 |
| 8 | معدلات البطالة على مستوى العالم من عام 2004 وحتى عام 2008 | 22 |
| 9 | معايير تعريف الشركات المتعددة الجنسيات. | 32 |
| 10 | أنماط الشركات المتعددة الجنسيات. | 34 |
| 11 | تطور الشركات المتعددة الجنسيات وجهة نظر تاريخية. | 35 |
| 12 | مقارنة مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات الأولى عالميا بالناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول في سنة2012. | 39 |
| 13 | أكبر 10 شركات متعددة الجنسيات في العالم من خلال عدد الموظفين لسنة 2011. | 41 |
| 14 | مختلف أنشطة الشركة المتعددة الجنسياتSAMSUNG . | 43 |
| 15 | ايجابيات و سلبيات الشركات المتعددة الجنسيات. | 54 |
| 16 | بطاقة فنية عن دولة كوريا الجنوبية. | 59 |
| 17 | بطاقة فنية عن SAMSUNG. | 60 |
| 18 | مراحل تأسيس شركة SAMSUNG. | 61 |
| 19 | تواريخ معلمية في شركة SAMSUNG. | 62 |
| 20 | الشركات التابعة لشركة SAMSUNG. | 75 |
| 21 | أهم مراكز البحث و التطوير لشركة سامسونج. | 78 |
| 22 | البيانات المالية لشركة SAMSUNG في 2012. | 79 |
| 23 | نسبة مبيعات منتجات SAMSUNG في سنة 2011. | 80 |
| 24 | مبيعات الشركة حسب المناطق في سنة 2011. | 81 |
| 25 | إجمالي عدد العمال التي توظفها الشركة حسب المناطق في سنة 2011. | 82 |
| 26 | استخراج أرباح الشركة من سنة 2006-2011. | 83 |

# فهرس الملاحق


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | مبيعات منتجات الشركة حسب المناطق. | 94 |
| 2 | نسب توزيع الشركة حسب المناطق. | 95 |
| 3 | نسب مبيعات الشركة حسب نوع المنتجات. | 96 |
| 4 | بيانات دخل الشركة من سنة 2006-2011. | 97 |
| 5 | تصريح نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة Yoon-Woo Lee بخصوص الأزمة المالية | 101 |
| 6 | مناطق تواجد الشركة حول العالم. | 103 |
| 7 | بعض منتجات الشركة. | 106 |

# الفصل الأول: الإطار النظري

# للأزمة المالية العالمية لسنة

# 2008

## تمهيد

لقد شهد الاقتصاد العالمي أزمة حرجة جراء ما تعرض له القطاع العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بسب القروض المرتبطة به، تلك الأزمة لم تقتصر على الأسواق العالمية وحدها بل أصبحت ككرة الثلج التي تحركت عبر القارات وضربت أسواق المال العالمية من شمالها إلى جنوبها، ملحقة بها خسائر فادحة مما شكل تهديدا لاقتصاديات كل الدول السائرة في قطار العولمة الأمريكية ناقلة معها تداعيات وآثار متباينة من دولة لأخرى مما أدى بهذه الدول إلى اتخاذ تدابير وإجراءات لازمة لمواجهتها والحد من تداعياتها.

وعليه سنتطرق من خلال هذا الفصل لمجموعة من النقاط نتناولها في مبحثين بحيث نتناول في المبحث الأول كلا من مفهوم وخصائص الأزمة المالية، بالإضافة إلى التطرق للأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أما المبحث الثاني فيتناول فيه أسباب الأزمة المالية وأسباب تحولها إلى أزمة اقتصادية عالمية، وكذلك دراسة آثارها على الاقتصاديات العالمية، بالإضافة إلى أهم السياسات و الحلول التي اقترحت لمعالجتها.

## المبحث الأول:ماهية الأزمة المالية العالمية

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع الأزمات المالية العالمية بسبب ما تخلفه في وقت وجيز جدا من أثار قد تدوم لسنوات عديدة، وعليه سوف سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأزمة المالية، وأنواعها وخصائصها.

### المطلب الأول:مفهوم الأزمة المالية وأنواعها

تتعدد مفاهيم الأزمة المالية وتختلف وجهات النظر بسبب أنواعها وتصنيفاتها المختلفة.

#### مفهوم الأزمة المالية:

قبل التطرف لمفهوم الأزمة المالية كان لزاما علينا أن نعي ما المقصود بالأزمة في اللغة والاصطلاح.

#### 1-1- الأزمة لغة:

نعني بها الضيق والشدة وفي الانجليزية **Crisis** نعني بها نقطة التحول إلى الأحسن أوالأسوأ وهي لحظة مصيرية أو زمن مهم وفي معنى آخر هي حالة من الاضطراب في العلاقات التي تهدد بتغيير حاسم .[1]

#### 1-2- الأزمة اصطلاحا:

خلل مفاجئ نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتواءها من قبل الأطراف المعنية و غالبا ما تكون بفعل الإنسان.[2]

هذا وقد تتعدد المفاهيم الخاصة بالأزمات بحسب الأسباب والاتجاهات التي تسير فيها والقنوات التي تصب فيها، لذلك نرى المفهوم الاقتصادي يبنى على الأسباب والآثار الناشئة عنها، والمفهوم الاجتماعي والذي دائما ما يرتبط بالمستوى المعيشي وتحقيق النمو الاجتماعي، وأما المفهوم السياسي للأزمات فهو يرتبط بتعرض الدولة للضغوط التي لا تستطيع معها من الحفاظ على مكاسبها واستقلالها وكيانها السيادي.[3]

فمثلا يعرف البعض **الأزمة الاقتصادية** على أنها: "فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حيث ينخفض الإنتاج وتقل معدلات الاستثمار وتزداد معدلات البطالة".[4]

أما **الأزمات المالية** فقد عرفت بأنها:" اضطراب في السوق المالية يؤدي إلى عرقلته في تخصيص رأس المال الموجه إلى الاستثمار مما يؤدي إلى توقفه".[5]

وعرفت كذلك على أنها:" نقطة تحول في تطور النظام المالي العام أو أحد نظمه الفرعية التي قد تؤثر فيه بالسلب أو الإيجاب.[6]

---

[1] نواف قطيش:**إدارة الأزمات**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص24.

[2] ماجد عبد المهدي المساعدة: **إدارة الأزمات**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص22.

[3] محمد سهو نزهان: **الأزمة المالية العالمية الراهنة– المفهوم،الأسباب،التداعيات**،مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، 2010، ص252.

[4] محمد الهاشمي حجاج:**اثر الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية العربية – دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، جامعة ورقلة، 2012، ص 103.

[5] Jon D. Stanford :**Six Financial Crises- Are there Common Threads**, from URL: http://apebhconference.files.wordpress.com/2009/08/stanford consult 24/12/2012, at 12:14.

[6] محمد شومان :**الأزمات و أنواعها**، مقالة في صحيفة الجزيرة السعودية، من الموقع الالكتروني:
http://www.al-jazirah.com/2001/20010104/ar1.htm، تاريخ الاطلاع:2012/12/24، الساعة11:45.

كما عرفت أيضا على أنها انهيار في سوق الأسهم أو في عملة بلد ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد إلى باقي الاقتصاد.[1]

يلاحظ من استعراض هذه التعريفات أن هناك عناصر مشتركة بينها تشكل ملامح الأزمة هي:

- وجود خلل و توتر في العلاقات .
- الحاجة إلى اتخاذ القرار.
- عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالأحداث القادمة.
- نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ.

## 2- أنواع الأزمات المالية

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأزمات المالية هي: الأزمات المصرفية، أزمة العملة وسعر الصرف، أزمات أسواق المال وقد تأتي هذه الأزمات منفردة أو مجتمعة مع بعضها البعض ملحقة بذلك أضرارا اقتصادية بالغة.[2]

### 2-1 - الأزمة المصرفية:

تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع وبالتالي تحدث" أزمة سيولة "لدى البنك، وإذا امتدت إلى بنوك أخرى تحدث في تلك الحالة أزمة مصرفية Systematic Banking Crisis، وعندما تتوفر الودائع لدى البنوك وترفض منح القروض خوفًا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة إقراض أو ما يسمى بـــ "أزمة ائتمان"Credit Crunch مثل ما حدث في بنك بريطانياOverend & Gurney وبنك الولايات المتحدة الأمريكية Bank of United States عام1931 .[3]

### 2-2 - أزمات العملة وأسعار الصرف:

تحدث هذه الأزمات نتيجة الانخفاض المفاجئ في قيمة العملة أو تخفيض في قيمة سعر الصرف بصورة كبيرة وتسمى كذلك "أزمة ميزان المدفوعات" وكثيراً ما يحدث هذا النوع من الأزمات في البلدان التي تدعم سعر صرف عملة وطنية ثابتة، ومن هذه الأزمات أزمة العملات في الفترة 1997-1998 في آسيا وفي سنة 1998 في روسيا.[4]

### 2-3 أزمة أسواق المال(حالة الفقاعات):

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة (Bubble)حيث تتكون عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالسهم مثلا هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعاره مسألة وقت

[1] حسن كريم حمزة: **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص239.

[2] Robert Inklaar, Jing Yang: **The impact of financial crises and tolerance for uncertainty** ,Article published in the **Journal of Development Economics** 97 (2012) p 466 , from URL: http://foba.lakeheadu.ca/gradojevic/5079/crisis.pdf, consult 23/12/2012, at 14:22.

[3] فريد كورتل: **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية**، مؤتمر الجنان حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي، طرابلس لبنان، 13-14 مارس 2009.

[4] Evaldas Račickas, Asta Vasiliauskaitė: **Global financial crisis and its impact on Lithuanian economy**, from URL: http://www.ktu.edu/lt/mokslas/zurnalai/ekovad/15/1822-6515-2010-1006.pdf,consult 23/12/2012 at14:56 .

عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور لتمتد إلى أسعار أسهم القطاعات الأخرى. [1]

## المطلب الثاني: خصائص الأزمات المالية

تنطوي الأزمة على جملة أعراض تشكل بمجموعها عناصر الأزمة وهي تتصف بخصائص عديدة وذات توجهات مختلفة موضحة في الجدول التالي:

**الجدول1**:خصائص الأزمة المالية

| الخاصية | معناها |
|---|---|
| – نقطة تحول أساسية. | مرحلة حرجة وأحداث متتابعة ومتسارعة تصيب الكيانات المالية وتهدد وجودها. |
| – حالة ذعر. | تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق، مما يضعف إمكانات الفعل المؤثر والسريع لمجابهاتها، أو صدور ردود أفعال شديدة وغير صحيحة من قبل الجهات المعنية بالأزمة. |
| – مفاجئة. | تؤدي إلى حالة من الخوف تصل لحد الرعب مؤدية إلى درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة لمواجهتها. |
| – نقص في المعلومات. | يكون بسبب التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها. |
| – تحدي للنظام الإداري و المالي. | تمثل مجابهة الأزمة تحدي نظرا لتهديدها مصالح النظام واستمراره في أداء وظائفه، وتحقيق أهدافه وأمنه واستقراره. |
| – الحاجة لوقت طويل و غياب الحل الجدري السريع. | تتطلب الخروج عن الأنماط التقليدية المألوفة وابتكار نظم أو أنشطة جديدة بالإضافة إلى سنوات عديدة. |

**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على: عمر يوسف عبد الله عبابنة:**الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع عمان، 2011، ص ص:18- 19

## المطلب الثالث: الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

تعرف **الأزمة المالية العالمية** لسنة 2008 بأنها :" التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح عام 2007 بسبب فشل الملايين من المقترضين في سداد ديونهم للبنوك، مما أدى إلى حدوث هزة قوية في الاقتصاد الأمريكي وصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا مطيحة بعدد كبير من كبريات البنوك والشركات والمؤسسات المالية العالمية". [2]

و يتبين لنا من خلال التعريف، الأبعاد التي عصفت بالعالم منذ منتصف سنة2008 والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2007 حيث ظهرت في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية، وتمثلت في ندرة السيولة إلى جانب الانكماش في قطاع العقارات ومن ثم اندلاع أزمة الرهن العقاري نتيجة عمليات الإقراض والاقتراض مرتفعة الخطورة التي انعكست أثارها على الاقتصاد الأمريكي بالدرجة الأولى ثم وصلت تبعاتها إلى معظم دول العالم، ولعل أهم المصطلحات التي ارتبطت بالأزمة تمثلت في المصطلحات الممثلة في الجدول أدناه :

[1] عبد المطلب عبد الحميد :**الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص ص:190-191.

[2] محمد سعيد محمد الرملاوي : **الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية و دعوة للشريعة الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2011، ص19.

**الجدول2**:المصطلحات المرتبطة بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

| المصطلح | معناه |
|---|---|
| الرهن الثانوي Subprime Mortgage | نوع من الرهون العقارية منخفضة الجدارة الائتمانية بمعدل فائدة أعلى من الرهن العقاري التقليديprime يحمل مخاطر مرتفعة، يستفيد منه الأفراد الذين يعانون من انخفاض جدارتهم الائتمانية أو لعدم وجود ضمانات تأهلهم للحصول على القروض العقارية الرئيسية. |
| الأوراق المالية المضمونة برهون عقارية ثانويةMBS | نوع من الأوراق المالية مدعومة بأصول ومضمونة برهون عقارية مدة استحقاقها 30 عام، قامت شركة التوريق SPV بتوريق MBSإلى ما يسمى بالتزامات الدين المضمونة. |
| أوراق مالية مضمونة بديونCDO | مجمع قرضي يقوم على فكرة عدم اعتبار وعاء الرهن مجموعة واحدة من الرهون ذات أجال استحقاق30سنة وتقسيمها إلى شرائح مستقلة هي : الآمنة- المقبولة-المحفوفة بالمخاطر. |
| أسواق المعاملات خارج البورصاتOTC | يتم من خلالها تداول الأدوات المالية العقارية خارج البورصة بين العملاء والسماسرة ولا يتم الإفصاح عن أسعار وأحجام التداول ولا تتسم عملياتها بالشفافية أو مؤشرات لقياس الأداء. |

**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على: علي يوسفات:**أزمة الرهن العقاري**، مجلة العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، العدد2 2010، ص1.

هذا وقد امتد أثر الإعصار المالي الذي عصف بالسوق الأمريكية لباقي الأسواق العالمية ويعتقد الكثيرون بامتداد جذوره بسرعة إلى باقي دول العالم، التي وقفت مندهشة أمام هذه الأزمة التي تحولت إلى العالمية وتطورت إلى أزمة اقتصادية، بسبب أن أكبر اقتصاد في العالم هو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وهو مهدد بالإفلاس من أعرق المؤسسات الدولية في أمريكا والعالم.
وهناك إجماع على أن المنطلق الأساسي للازمة الماليةِ نشأ من مشكلة الائتمان في مجال الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعتبر أحد الأجزاء المهمة في القطاع التمويلي الأمريكي [1]، وذلك بسبب التغيرات التي طرأت على متوسط أسعار ومبيعات المنازل فيها في الفترة التي حدثت فيها الأزمة وهو ما يبينه لنا **(الشكل1)**، كما وقد لعب القطاع المالي بصفة عامة دورا هائلا في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها.

[1] Franklin Allen et al: **Financial Crises: Theory and Evidence** , from URL: http://finance.wharton.upenn.edu/~allenf/download/Vita/ARFE-Crises-08June09-final.pdf, consult 23/12/2012, at 10:57.

**الشكل 1**: متوسط المبيعات ومتوسط أسعار المنازل التي بيعت في الولايات المتحدة من سنة 1963-2009

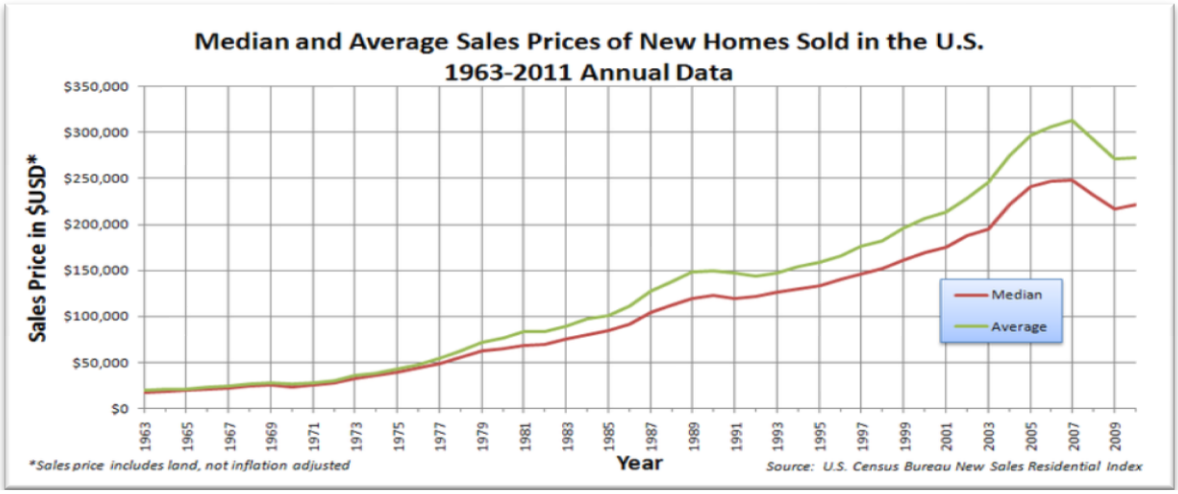


**source**:http://en.wikipedia.org/wiki/File:Median_and_Average_Sales_Prices_of_New_Homes_Sold_in_United_States_1963-2008_annual.png , consult24/12/2012,at 18: 23.

## 1 -تطورات التمويل العقاري:

شهدت نظم التمويل العقاري تغيرات كثيرة في العديد من الصناعات المتقدمة، فحتى الثمانينات خضعت أسواق الرهن العقاري لدرجة عالية من التنظيم، وكان الائتمان العقاري يخضع لسيطرة جهات الإقراض المتخصصة التي واجهت قدراً محدوداً من التنافس في الأسواق المجزاة.[1]

ولقد تم تحرير هذه الأسواق في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وعديد الدول الأوروبية، بإلغاء القواعد التنظيمية التي وضعت في الحقبة الكترية حدودا قصوى لقيمة القروض العقارية وأسعار الفائدة وفترات السداد، كما وضعت أيضا قواعد ملزمة لترشيد استخدام الائتمان في أسواق الرهن العقاري أدت إلى صعوبة حصول المستهلكين على القروض العقارية.

### 1-2- الخصائص الرئيسية لأسواق الرهن العقاري:

وتتمثل في ما يلي:[2]

- **إنشاء أسواق ثانوية للقروض العقارية :** وكلما زاد تطور هذه الأسواق سيجد المقرضون سهولة أكبر للحصول على التمويل عبر أسواق رأس المال وتقديم القروض للمستهلكين إذا ما تساوت الشروط.
- **إمكانية تكرار الاقتراض بضمان قيمة المساكن والسداد المبكر للقروض بدون رسوم** : فإمكانية الاقتراض بضمان القيمة المتراكمة للمساكن، تسمح للمستهلكين بالاستفادة مباشرة من ثرواتهم السكنية والحصول على المزيد من القروض عند ارتفاع أسعار المساكن.
- **نسبة القرض العقاري إلى قيمة المسكن ومدة القرض المعتادة** :فارتفاع هذه النسبة يفسح المجال أمام المقترضين للمزيد من الاقتراض، بينما تسمح فترات السداد الأطول بالمحافظة على نسبة خدمة الدين (معنى الدين سداد القسط مضاف إليه الفائدة المستحقة إلى الدخل في حدود يمكن استيعابها).

[1] احمد زهدي و آخرون:**الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها على الشرق الأوسط**، دار جليس الزمان، عمان، 2008، ص12.
[2] المرجع نفسه، ص14.

## 2-أزمة الرهن العقاري:

ساهم التوسع الكبير في تحرير الأنظمة البنكية وإتباع سياسة نقدية توسعية لأجل زيادة وتيرة النمو الاقتصادي إلى خفض معدلات الفائدة إلى مستويات متدنية، كما توسعت البنوك في منح القروض العقارية نتيجة الوفرة في السيولة التي عرفتها الأسواق بشكل أدى إلى زيادة حدة المنافسة فيما بينها لاجتذاب المقترضين، وذلك بتسهيل إجراءات وشروط الحصول على القروض العقارية، التي أدت إلى التوسع الكبير في الائتمان العقاري وزيادة عدد المقترضين، مع ظهور حراك غير مسبوق في سوق العقارات الأمريكية ما بين 2001 و2007 تجسد في ارتفاع أسعار العقارات وظهور المضاربات المفرطة في الأسواق (**الشكل2**).

ونتيجة لانخفاض أسعار الفائدة بمستويات كبيرة وانفجار فقاعة أسعار قطاع تكنولوجيا المعلومات وتراجع معدلات العائد على الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع تكنولوجيا المعلومات، حصل تحول واضح في الاستثمارات الشخصية لصالح الإسكان والعقار مما شجع المواطنون الأمريكيون على التقدم لمختلف الشركات العقارية لشراء المنازل والعقارات، فحصل ارتفاع كبير في الطلب على العقارات[1] نتيجة حمل الحكومة الأمريكية شعار بتوفير مترل لكل مواطن [2] مما ساعد ذلك على انتشار المكاتب العقارية والبنوك الاستثمارية.

**الشكل2**:ملكية المنازل و معدل الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1971-2007

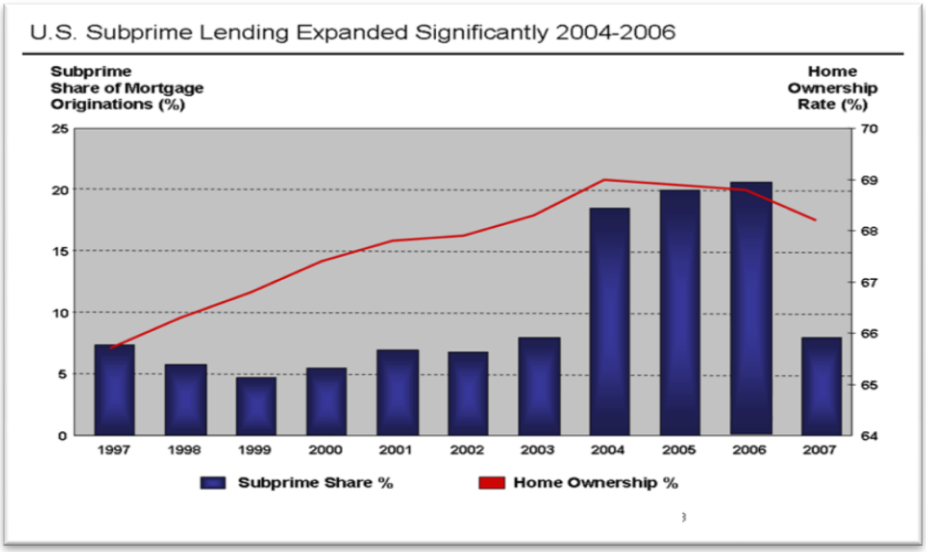


**source**:http://en.wikipedia.org/wiki/File:U.S._Home_Ownership_and_Subprime_Origination_Share.png

Consult 24/12/2012, at .14:03

ونظرا لان طبيعة العقارات في ارتفاع مستمر (**الشكل3**) وعرفت رواجا غير مسبوق في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أغرى المقترضون وتملكوا العقارات وقاموا برهنها أو رهن جزء منها، مقابل الحصول على قروض لإنفاقها على شراء منازل أخرى أو على استهلاكهم، وهم على يقين من قدراتهم على سداد الأقساط الشهرية المطلوبة منهم، باعتبار أنها كانت تقع على حدود المبالغ التي

[1] زكريا بله باسي:**الأزمة المالية الجذور و ابرز الأسباب و العوامل المحفزة و الدروس المستقاة من منظور الاقتصاد الإسلامي**، مؤتمر الجنان حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي، طرابلس، لبنان، 13-14 مارس، 2009 ، ص7.

[2] John B.Taylor: **The Financial Crisis and the Policy Responses An Empirical Analysis of What Went Wrong** , from URL: www.un.org/regionalcommissions/crisis/global.pdf , consult 18/11/2012, at 13:30.

كانوا يدفعونها من قبل كإيجار لمساكنهم غير أن عقد القرض الذي كان يتم إبرامه بين المؤسسة المالية و بين المقترض كان يتضمن شروطا مجحفة به أهمها:

- أسعار الفائدة متغيرة و ليست ثابتة .
- وتكون منخفضة في البداية ثم ترتفع عبر الزمن.
- ترتفع بصفة تلقائية كلما رفع البنك المركزي سعر الفائدة.
- إذا تأخر المقترض عن دفع أي قسط من القرض يحل أجله فان أسعار الفائدة تتضاعف بنحو 3 مرات.

وكذلك المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاثة الأولى تذهب كلها لسداد فوائد القروض و هذا يعني أن المدفوعات لم تكن تذهب إلى ملكية أي جزء من العقار إلا بعد مرور 3 سنوات.[1]

**الشكل 3**:تطور أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية من 2000-2008

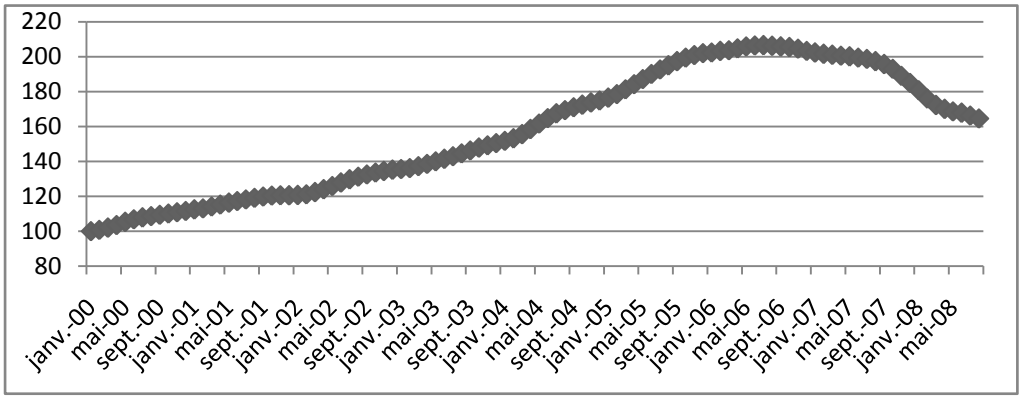


**المصدر**: محمد بوجلال: **مقاربة إسلامية للأزمة المالية 2008**، الملتقى الدولي أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 05/06 ماي 2009.

## تطورات أزمة الرهن العقاري:

يعد انفجار فقاعة الانترنيت في عام 2001 والنمو السريع للصين على مستوى التجارة العالمية سبباً وجيها في ظهور فقاعة أخرى ترتبط بالرهن العقاري[2]، هذه الفقاعة أصبحت في طليعة أسباب ظهور الأزمة المالية العالمية، وتميزت بالتزايد السريع في قيمة العقار لمستوى لا يمكن دعمه بالنظر إلى مستوى دخول الأفراد، ومنذ ذلك الوقت أخذت قيم العقارات بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار.[3]

وهكذا أقبل الأمريكيون أفرادا وشركات على شراء العقارات بهدف الإسكان أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة، واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضا حتى للأفراد الغير قادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في القروض الأقل جودة، بل استخدمت المشتقات المالية كونها مصدر جديد للتمويل.

[1] ناصر مراد:**الأزمة المالية العالمية الأسباب، الآثار و سياسات مواجهتها**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس سطيف أكتوبر 2009، ص4.

[2] Warwick J. et al**: The Global Financial Crisis: Causes and Consequences,** from URL: http://melbourneinstitute.com/downloads/conferences/mcKibbin_stoeckel_session_5.pdf, consult 28/11/2012, at 11:01.

[3] Vijita Singh Aggarwal:**The causes and the effects of the Housing Bubble and the Real Estate Crisis,** Article published in the magazine the international journal Volume: 02, Number 01, May 2012, p7, from URL: www.theinternationaljournal.org/ojs/full/vol02no01_rjssm.pdf, consult 28/11/2012, at 11:24.

ومع ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية من1% في سنة 2004 إلى 5% سنة 2007 بسبب القرار الذي اتخذه البنك الاحتياط ي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية (FED) بسبب ارتفاع قيمة الدولار عجز المفترضون عن دفع الأقساط المستحقة لديهم [1] قامت البنوك بمصادرة وحداتهم السكنية وعرضها للبيع، ولكن لم يقبل عليها احد مما أدى بانخفاض أسعارها إلى أقل من سعر التكلفة، فتهافت المودعون على المصارف لاسترجاع ودائعه م، فعجزت هذه الأخيرة عن تلبيتها و أعلنت إفلاسها، وهكذ ا امتدت الأزمة إلى الأسواق المالية وامتدت إلى معظم دول العالم.

## 3 مراحل الأزمة المالية العالمية :

تمر الأزمة المالية العالمية عادة بـــ خمس مراحل و التطبيق هنا سوف يخص الأزمة المالية العالمية لسنة2008 و سوف نوضحها في الجدول التالي:

**الجدول3**:مراحل الأزمة المالية العالمية

| المرحلة | أهم ما ميزها |
|---|---|
| مرحلة ميلاد الأزمة | – وجود فترة ازدهار من 2001-2006 بسبب صعود أسعار البترول وزيادة السيولة لدى المصارف الأمريكية و الأوروبية.<br>–التغاضي والتراخي في شروط منح الائتمان إلى مقترضين غير مؤهلين.<br>– انخفاض سعر الفائدة الأساسي و الارتفاع الكبير في سعر العقارات بغرض المضاربة. |
| مرحلة النمو و الاتساع | – بحلول 2007 اتسعت أزمة الرهن العقاري نتيجة انخفاض الطلب على القروض العقارية بشكل حاد وانخفاض الطلب على السندات و هبوط أسعار العقارات بشكل كبير.<br>– قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتخفيض درجات الجدارة الائتمانية الممنوحة للسندات المغطاة بأصول عقارية . |
| مرحلة انفجار الأزمة | –إفلاس بنك ليمان براذر في الولايات المتحدة الأمريكية وتوالت بعده سلسلة إفلاس البنوك والشركات العملاقة.<br>– بدأ الدول الكبرى في ضخ المليارات من الأموال كجهود للانقاض. |
| مرحلة انحسار الأزمة | المواصلة في علاج الأزمة و محاولة القضاء عليها بابتكار أساليب توقف تداعياتها و تخفف من أثارها. |
| مرحلة اختفاء الأزمة | بعد جهود الانقاض العديدة التي بذلت لمواجهة الأزمة بدأت حدتها في الانخفاض و لكنها لم تختفي إلى الأبد . |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على طارق حماد:**حوكمة الشركات و الأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية الإسكندرية،2009، ص ص:19-31.

[1] كمال بن موسى،عبد الرحمان بن ساعد:**الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على البنوك الإسلامية**، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24 فيفري2011، ص11.

## 5- تحول أزمة الرهن العقاري إلى أزمة مالية عالمية:

عرفنا سابقا أن بداية منطلق هذه الأزمة كان بانهيار سوق الرهن العقاري القائم على قروض عالية المخاطر والذي أدى إلى تدهور البورصات الأمريكية وإعلان عديد البنوك عن هبوط أسعار أسهمها، وامتدت هذه الانهيارات إلى بورصات كل من طوكيو فرانكفورت، وباريس ولندن، والى معظم الأسواق المالية العالمية .[1]

**الشكل4**: تحول الأزمة المالية العالمية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم

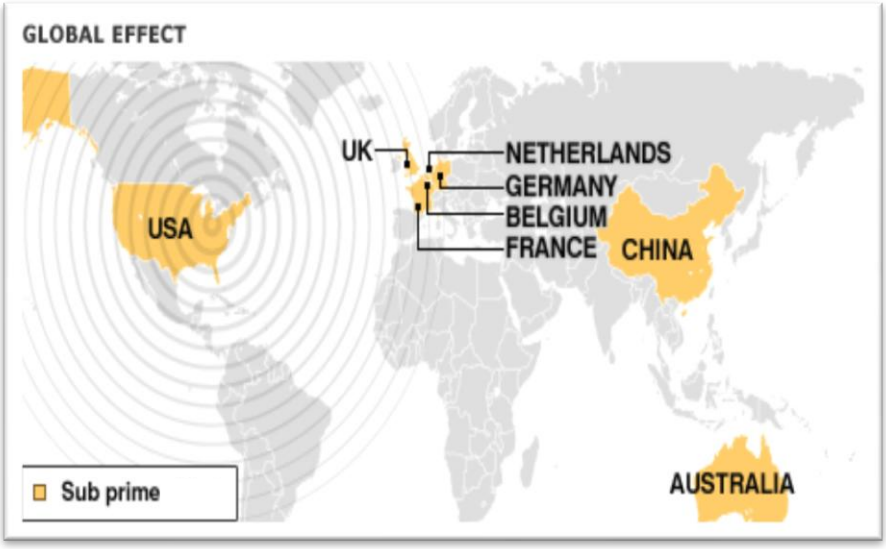


**source**: http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/7521250.stm,consult 12/02/2013, at 14:30.

ويبين لنا الشكل انتقال صدى قروض الرهن العقاري التي كانت المنطلق الأساسي للأزمة المالية إلى دول عديدة كالصين فرنسا ألمانيا، بريطانيا، بلجيك واستراليا وغيرها من الدول.

ويمكن تحليل عالمية الأزمة بالاعتماد على ثلاثة عوامل هي:

**العامل الأول**: ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي انعكس على صادرات البلدا ن الأخرى وعلى أسواقها المالية، فالولايات المتحدة الأمريكية اكبر مستورد في العالم حيث تبلغ وارداتها السلعية 1919 مليار دولار أي 15 %من الواردات العالمية.

**العامل الثاني**: تعويض الخسارة حيث اعتاد بعض أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في عدة أسواق مالية في آن واحد، فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فان أسهمهم في دولة أخرى قد لا تصيبها الخسارة.[2]

**العامل الثالث**: الخوف من هبوط جديد لسعر الصرف الدولار مقابل العملات الرئيسية و يقصد بسعر الصرف:" عدد وحدات العملة المحلية التي تعادل وحدة واحدة من الصرف الأجنبي، أو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدة واحدة من الصرف الأجنبي باعتبار أن الصرف الأجنبي هو السلعة وان العملة المحلية هي النقد"[3].

---

[1] محمد الهاشمي حجاج: **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

[2] حسين عبد المطلب الاسرج :**تأثير الأزمة المالية على الصادرات المصرية**، من الموقع الالكتروني:
http://isegs.com/forum/attachment.php?attachmentid=1551&d=1239996123، تاريخ الاطلاع 2012/12/17، الساعة13: 53.

[3] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي،**سعر الصرف و إدارته في ظل الصمات الاقتصادية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص 136.

وقد هبطت قيم الأسهم بين مطلع سنة 1987و2008 في الولايات المتحدة الأمريكية سبع مرات بنسب عالية، وفي كل مرة يتراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الاروبية بسبب لجوء البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض أسعار الفائدة مما يؤدي إلى خسارة الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها.

## 6- آليات انتقال الأزمة:

إن الإحاطة بحجم وتطورات الأزمة المالية العالمية يقتضي التعرض ولو بشكل سريع للآليات المحلية و الدولية في ظل العولمة والتي من خلالها يتم نقل الأزمة و أثارها المختلفة:

**الجدول4**: آليات انتقال الأزمة المالية العالمية:

| الآلية | كيفية الانتقال |
|---|---|
| **آلية أسعار الأصول المالية** | في ظل العولمة حركة الأموال بين الدول قد تحررت و تضاعف حجمها عشرات المرات خلال العقود الخمسة الأخيرة، وبالتالي فان تدفقها إلى داخل أو خار ج دولة أو إقليم ما بحثا عن الأرباح بهذه الأحجام الضخمة يمكن أن يخلق حالات اختلال سوقي يترتب عليها تغيرا حاداً في أسعار الأسهم والسندات و الفوائد. |
| **آلية أسعار الصرف الأجنبي** | في الفترة السابقة لظهور الأزمة المالية العالمية والتي صاحبت تمويل التوسع الهائل في النفقات العامة نتيجة تورطها في حروب عديدة، الأمر الذي ساهم في زيادة المديونية العامة من جهة وإلى تراجع مستمر في قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الرئيسية خاصة اليورو والين الياباني. وبالطبع ففي كل مرة يتراج ع فيها الدولار مقابل العملات الأخرى الرئيسية، يعني خسارة نقدية للاستثمارات المالية بالدولار سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أم خارجها وسواء كانت تعود ملكيتها لمستثمرين أمريكيين أم أجانب، وتمتد هذه الخسارة أيضا بنفس النسبة تقريبا إلى الدول التي تثبت قيم عملاتها المحلية مع الدولار الأمريكي. |
| **آلية أسعار السلع** | إضافة إلى تدفقات الأموال والأصول بين الدول فان التحرير التجاري المصاحب لتعزز ظاهرة العولمة قد أدى إلى مضاعفة حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات، وتعتبر السوق الأمريكي من أكبر الأسواق العالمية من حيث الحجم والقوة الشرائية، وهذا يوفر آلية ثالثة لنقل تغيرات أسعار السلع المتاجر فيها دوليا من خلال ما يسمى في الاقتصاد بمبدأ تعادل القوة الشرائية ppp* . |
| **آلية التوقعات** | انفجار الفقاعة العقارية أوجد حالة من التوقعات التشاؤمية حول التطورات الاقتصادية المستقبلية الأمر الذي دفع المستثمرين إلى الإحجام عن الاستثمارات الجديدة أو تقليصها على الأقل، ودفع البنوك إلى الإحجام عن الإقراض سواء فيما بينها أو للأفراد خوفا من النقص في السيولة لديها مما ساهم بالضغط لأعلى على معدلات الفوائد وخلق شُحًا في السيولة، ومن جهة أخرى فان التوقعات المتشائمة قد أدت إلى موجة من الهلع في أوساط الأفراد العاديين والمضاربين ودفعتهم إلى الإقبال الشديد على بيع الأسهم وغيرها من الأصول لتجنب الخسائر المحتملة الأمر الذي أدى بدوره إلى مزيد من الانهيار والتراجع الاقتصادي. |

**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على: طالب عوض:**أثر التقلبات المالية الدولية على أسواق الدول النامية**، من الموقع الالكتروني: http://jamahir.alwehda.gov.sy/__archives.asp?FileName=262302067201204211917 53، تاريخ الاطلاع 2013/04/22.

* Purchasing Power Parity.

## 7- المراحل الكبرى في الأزمة المالية منذ اندلاعها :

يمكن إبراز أهم المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية في:

- ✓ فيفري: 2007 عدم سداد قروض الرهن العقاري( الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد).
- ✓ أوت : 2007 البورصات تتدهور أمام اتساع الأزمة والبنوك المركزية تتدخل لدعم السيولة.
- ✓ أكتوبر إلى ديسمبر :2007 عدة بنوك كبرى تعلن انخفاض في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- ✓ 22 جانفي: 2008 الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يخفض معدل فائدته ثلاثة أرباع النقطة إلى3.50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه تدريجيا إلى% 2 بين جانفي وأفريل2008 .
- ✓ 17 فيفري : 2008 الحكومة البريطانية تؤمم بنك نورثرن روك.
- ✓ 11 مارس : 2008 تضافر جهود البنوك المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض.
- ✓ 16مارس: 2008 جي بي مورجان تشيز يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي بير ستيرنز بسعر متدن مع المساعدة المالية للاحتياطي الفيدرالي.
- ✓ 24 افريل :2008 قام بنك يو بي إس السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول أسباب خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأمريكية، والتي أدت إلى شطب 40 مليار دولار من أصوله، في أكبر خسارة يتعرض لها أول بنك سويسري والمصنف الثالث أوروبيا والأول عالميا في مجال إدارة الثروات الخاصة.
- ✓ 30 ماي : 2008 أكد مسؤول بوزارة الخزانة الأمريكية بأن أزمة الرهن بدأت تخف بعد الجهود التي قام بها الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية الأخرى لضخ الأموال في المؤسسات المالية، وقال مساعد وزير الخزانة إن الاحتياطي الفيدرالي والبنوك الأخرى تنسق جهودها لحماية النظام المالي من الاضطراب بعدما ظهرت أزمة قروض الرهن العقاري سنة 2007 كما أشار إلى أن المؤسسات المالية أبلغت عن خسائر فاقت 300 مليار دولار ، لكن تم تخفيف هذه المشكلة بتوفير 200 مليار دولار من البنوك المركزية.
- ✓ 7 سبتمبر : 2008 وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين فريدي ماك وفاني ماي تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200مليار دولار.
- ✓ 15 سبتمبر : 2008 اعتراف بنك الأعمال ليمان براد رز بإفلاسه، بينما يعلن أحد أبرز البنوك الأمريكية بنك أوف أمريكا شراء بنك للأعمال في وول ستريت هو ميريل لينش، وعشرة بنوك دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا في حين توقف المصارف المركزية على فتح مجالات القروض، إلا أن ذلك لا يمنع تراجع البورصات العالمية.1
- ✓ 16 سبتمبر :2008 الاحتياطي الفيدرالي والحكومة الأمريكية تؤمنان أكبر مجموعة تأمين في العالم **آيه آي جي** المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9 %من رأسمالها.
- ✓ 17 سبتمبر :2008 البورصات العالمية تواصل تدهورها، والبنوك المركزية تكثف العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

[1] نصيرة بوعون يحياوي:**الأزمات المالية العالمية و ضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2011، ص ص:58-60.

✓ 18 سبتمبر :2008 البنك البريطاني لويد تي إس بي يشتري منافسه إتش بي أو إس المهدد بالإفلاس و أمريكا تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص البنوك من أصولها الغير القابلة للبيع.

✓ 19 سبتمبر : 2008 الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فورا حيال خطة لإنقاذ البنوك لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

✓ 23 سبتمبر : 2008 الأزمة المالية تطغى على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك والأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية.

✓ 26 سبتمبر : 2008 انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية فورتيس في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة يشتري بنك جي بي مورغان منافسه واشنطن ميوتشوال بمساعدة السلطات الفيدرالية.

✓ 28 سبتمبر : 2008 خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس وفي أوروبا يجري تعويم فورتيس من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا يجري تأميم بنك براد فور د وبينجلي.

✓ 29 سبتمبر : 2008 مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت تنهار، كما تراجعت البورصات الأوربية بقوة وفي اللحظة ذاتها واصلت معدلات الفوائد بين البنوك ارتفاعها مانعة البنوك من إعادة تمويل ذاتها وقبل رفض الخطة أعلن بنك سيتي غروب الأمريكي أنه يشتري منافسه واكوفيا بمساعدة السلطات الفيدرالية وفي البرازيل تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي سجلت خسارة تفوق10%.

✓ أكتوبر :2008 مجلس الشيوخ يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.[1]

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس: **الأزمات المالية قديمها و حديثها و أسبابها و نتائجها و الدروس المستفادة**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ص ص: 56-57.

## المبحث الثاني: حقيقة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

تعرض الاقتصاد الأمريكي منذ سنة 2007 لأزمة مالية تعتبر الأسوأ في تاريخ الأزمات منذ أزمة1929 من القرن العشرين [1] وكان لها تداعيات على مختلف الاقتصاديات نتيجة الترابط بين الاقتصاد الأمريكي وباقي الاقتصاديات باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية الأكبر، هذه الأزمة بدأت بالقطاع المالي ثم انتقلت إلى القطاع الحقيقي ومست كل الدول المتقدمة. وعليه وللوقوف على حقيقتها وأبعادها المختلفة يقتضي منا البحث في ظروف وعوامل نشأتها وتطورها و التعرف على أسبابها وأهم الآثار التي خلفتها و نحاول في الأخير عرض مختلف الحلول التي اتخذت من طرف المجموعات الدولية لأجل التخفيف من حدتها.

### المطلب الأول:عوامل وأسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

يوجد مدخلان لتفسير حدوث الأزمة التي ضربت الاقتصاد الرأسمالي وكل مدخل يعبر عن وجهة نظر مختلفة.

**أولا:المدخل الذي يفسر الأزمة بالأسباب الظاهرة وهي قروض الرهن العقاري:**

إن قروض الرهن العقاري عبارة قروض تعطى لشراء عقارات سواء للسكن أو التجارة ويكون الضمان لهذه القروض هو ذلك العقار نفسه، وهذه القروض أنواع أهمها:

– **قروض ممتازة(prime)**: قروض تعطى للقادرين على السداد ومن خصائصها أنها تعطى بفائدة قليلة لكون مخاطرها قليلة.[2]

– **قروض عالية المخاطر(suprime)**:قروض تمنح للمقترضين ذوي الملاءة المشكوك فيها والتي يمكن أن تكون غير معروفة من قبل الجهاز المصرفي، و في أغلب الأحيان لا تخضع المؤسسات المانحة لمثل هذه القروض للقوانين البنكية كما أن المستهلك لا يملك حساب ودفتر شيكات في البنوك المحلية أي أن حصوله على القرض يكون بطريقة ومخالفة للعادة، وهذه القروض تعطى بمعدلات فائدة تصل حتى 17%.[3]

**ثانيا: المدخل الذي يفسر الأزمة بالأسباب الحقيقية**

لقد ساهمت عوامل عديدة في تشكل وانفجار الأزمة المالية التي بدأت بوادرها الأولى من الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل باقي دول العالم محدثة سلسلة من التداعيات التي لم تبلغ مداها بعد ومن أهم الأسباب:

**أولا – ظروف تتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية واقتصادها:**

و منها:

1 –الأموال التي صرفت على حرب العراق ومحاربة الإرهاب والتي كانت تكلفتها المادية 771 ألف دولار فبعد أن كانت الحكومة الأمريكية دائنة أصبحت مدينة وتصاعدت المديونية للقطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

---

[1] عبد المجيد قدي:**الصناديق السيادية و الأزمة المالية الراهنة**، مجلة شمال إفريقيا، العدد6، 2009، ص10.

[2] الطيب لحيلح: **الأزمة المالية رؤية إسلامية**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، في الفترة من 5- 6 ماي 2009، ص3.

[3] نسيمه حاج موسى، فاطمة الزهراء عليوي:**اثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007–2008**، مجلة الباحث، العدد8،2010، ص120.

[4] إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي:**قراءة في الأزمة المالية المعاصرة**، دار حرير للنشر و التوزيع 2009، الطبعة2، عمان، 2009، ص18.

**الجدول 5**: حجم الإنفاق العسكري الأمريكي من الفترة 2003-2008.

| السنة | الحرب على العراق ألف دولار في الدقيقة | الحرب على الإرهاب ألف دولار في الدقيقة |
|---|---|---|
| 2003 | 93 | 54 |
| 2004 | 111 | 74 |
| 2005 | 164 | 100 |
| 2006 | 188 | 116 |
| 2007 | 245 | 166 |
| 2008 | **371** | 195 |

**المصدر**: بلعزوز بن علي، هودة عبو: **الأزمة المالية العالمية مظاهرها وسبل معالجتها**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة،5-6 ماي 2009.

يبين لنا الجدول 5 تزايد حجم الإنفاق العسكري الأمريكي من سنة 2003 إلى غاية 2008 حيث كانت قيمة الإنفاق على حرب العراق التي اندلعت في 2003 حوالي 93الف دولار لتصل في سنة 2008 الى371 ألف دولار، وبالمقابل كان حجم الإنفاق على حرب مكافحة الإرهاب 54 ألف دولار لتصل في سنة 2008 إلى 195 ألف دولار.

2- عجز ميزان المدفوعات الأمريكي الحاد خاصة من الفترة 2005-2007 وتدهوره بسبب القيود التي فرضت على تصدير المنتجات عالية التقنية وارتفاع مستويات الاستهلاك المحلي، وارتفاع أسعار النفط ويوضحه الشكل التالي:

**الشكل 5**:العجز في الحساب الجاري الأمريكي و الميزان التجاري منذ 1970-2007.

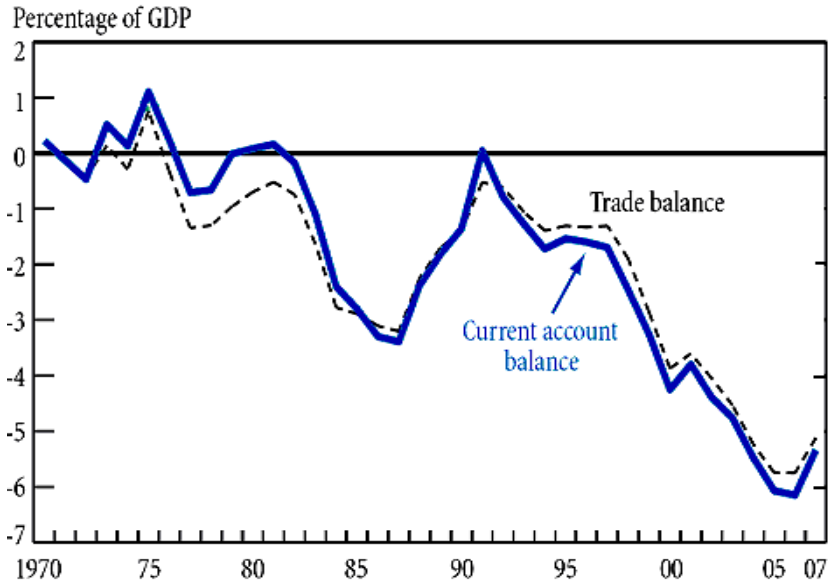


**Source:** federal Reserve Bank of New York "**the changing nature of number 4 June 2008** Tuba lance of Payments" Volume 14،from URL:
http://www.newyorkfed.org/research/current_issues/ci14-4.pdf ,consult 24/12/2012 .

3-تطور الدين العام الأمريكي خلال الفترة 2002-2007 بحوالي 2.9 تريليون دولار أي ما يمثل 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يبينه الشكل الموالي:

**الشكل 6**: تطور الدين العام الأمريكي (تريليون دولار) خلال الفترة (1940-2007)

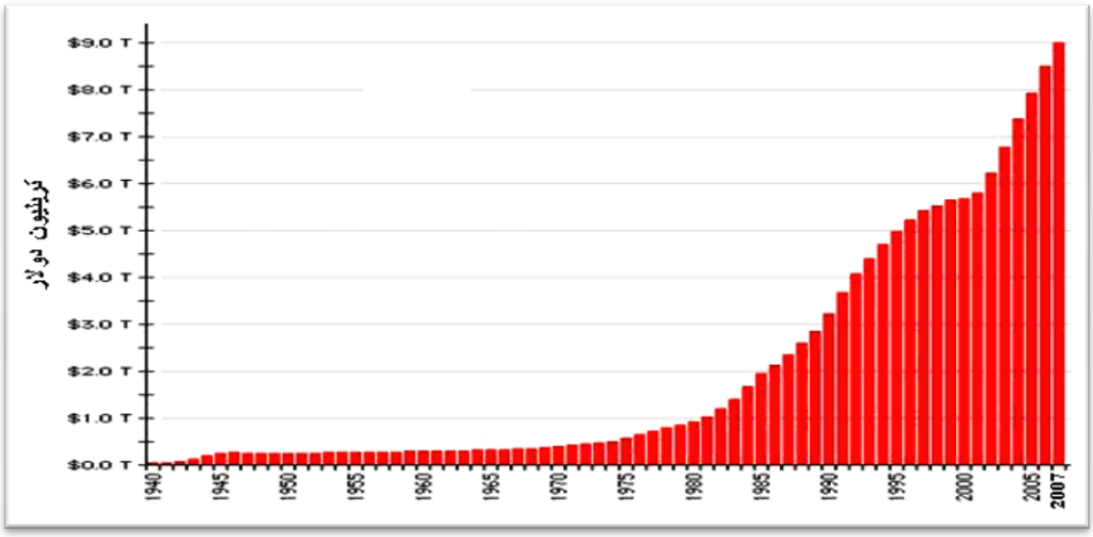


**المصدر**: بلعزوز بن علي، هودة عبو: **الأزمة المالية العالمية مظاهرها وسبل معالجتها**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية -قسنطينة في الفترة من 5- 6 ماي 2009.

4-العجز الذي سجل في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 2007-2008 في الولايات المتحدة الأمريكية و يوضحه الشكل التالي:

**الشكل 7**: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة من 1996-2008.

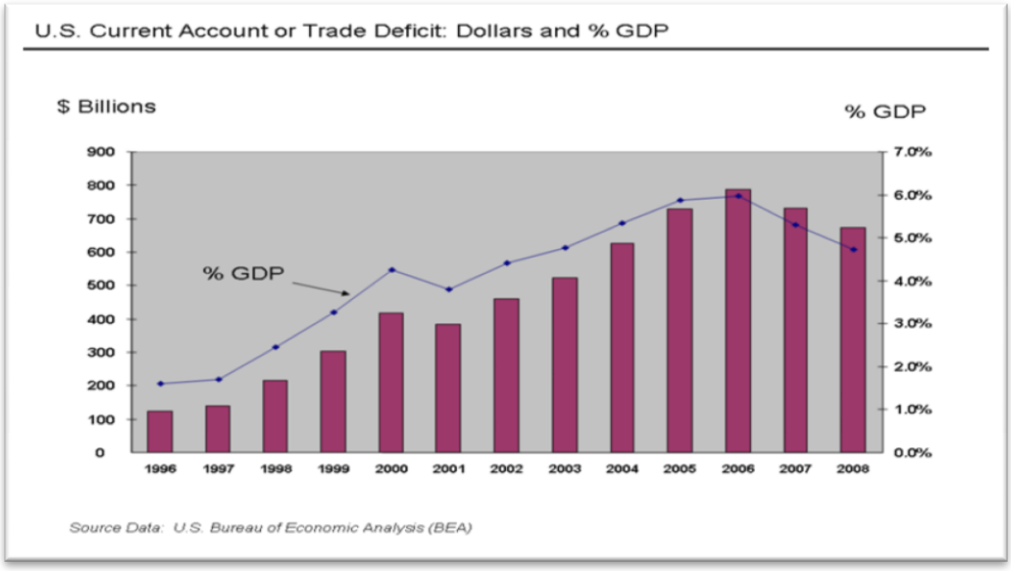


**Source** :http://en.wikipedia.org/wiki/File:U.S. Trade_Deficit_Dollars_and_percentage_GDP.png consult 27/12/2012.

5- الاستدانة المتزايدة للمؤسسات المالية الكبرى الأمريكية مثل بنك ليمان براذرز ومورغان ستانلي وبير ستيم و قولدمان ساش التي أصبحت مثقلة بالديون خلال السنوات التي سبقت الأزمة، وهذا ما زاد تعرضها لانهيار فقاعة الإسكان وتفاقم الانكماش الاقتصادي الذي أعقب ذلك وهو ما يبينه الشكل التالي:

**الشكل8**: ارتفاع نسب استدانة للبنوك الاستثمارية الكبرى الأمريكية من سنة 2003-2007.

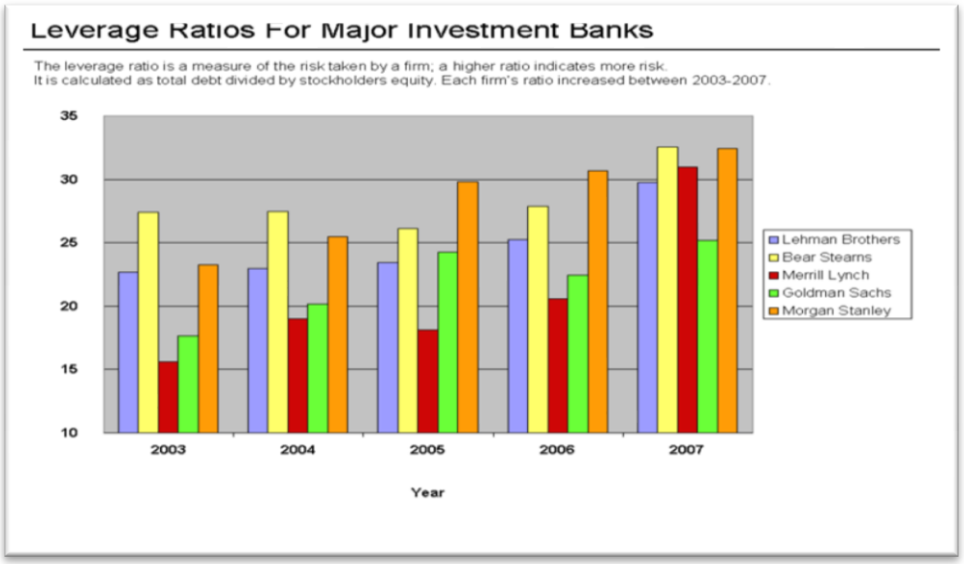


**source**: http://en.wikipedia.org/wiki/File:Leverage_Ratios.png ,consult 24/12/2012

## ثانيا– ظروف أخرى:

وتتمثل في:

1- سوء استخدام النظام المصرفي الغربي وجشع الشعب [1]، وانتشار الفساد الأخلاقي مثل الكذب والاستغلال مما أدى بتذمر المدينين وعدم سداد ديونهم وقروضهم.

2- يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أخذا وعطاء ويقصد بالربا: " الزيادة على أصل المال يأخذه الدائن مقابل الأجل"[2] وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات والمستفيد هو البنوك و المصارف والوسطاء الماليين والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو الإنتاج.

3- بدأت هذه الأزمة نتيجة توفر ما يعرف بالأموال الرخيصة (انخفاض سعر الفائدة بحيث وصل في 2003 إلى1%)مما رفع الطلب على القروض خاصة العقارية، ومع سهولة هذه القروض تزايد الطلب عليها فأدى ذلك إلى رفع سعر العقار في الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

4- التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف)، والتي تحمِّل صاحبها تكاليفَ

[1] محمد مهاتير: **الأزمة المالية الدولية والدول الإسلامية أسبابها والدروس المستفادة**، من الموقع الالكتروني: **http://isegs.com/forum/attachment.php?attachmentid=962&d=1232016072**، تاريخ الاطلاع:2012/11/17، الساعة 14:33.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون:**النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، 2010، ص96 .

[3] يوسف حسن يوسف:**نظم العولمة وأثارها على الاقتصاد الدولي الحر**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2011، ص 225.

عاليةً، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية يُزاد عليه في سعر الفائدة وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله.[1]

5- انتشار استخدام أدوات مالية مبتكرة لمقابلة جشع البنوك الاستثمارية وتلبية نهمها لتحقيق أقصى الأرباح من خلال الاستثمار المالي الورقي دونما ارتباط يذكر بالاقتصاد العيني وهذه الأدوات هي المشتقات المالية المتمثلة في المستقبليات والخيارات وعقود المبادلات.[2]

حيث تعرف **المشتقات المالية** بأنها:"عقود فرعية تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (عملات أجنبية وأوراق مالية) لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية جديدة".[3]

أما **المستقبليات(Futures)** فتعرف على أنها:" عقود قانونية أو رسمية يجري ترتيبها في أسواق منظمة لتؤكد تعهدا بالتسليم إلى المشتري أو الاستلام إلى البائع وذلك لكمية ونوعية تم الاتفاق عليهما من أصل استثماري معين في وقت وكان محددين في المستقل وتجري كافة التقديرات حسب التوقعات السوقية وقت التسليم".[4]

وبالنسبة **للخيارات(option)** فيقصد بها:" عقد بين طرفين يلتزم فيه بائع الخيار بمنح مشتري الخيار الحق في شراء أصل معين(خيار الشراء) أو بيع أصل معين( خيار البيع) بسعر معين و في موعد محدد و يدفع المشتري البائع مبلغا من المال مكافأة له على تعهده ببيع الأصل بالسعر المتفق عليه".[5]

أما **المبادلات(swaps)** فهي: "صفقة بين طرفين يوافق كل منهما على دفع سلسلة من التدفقات النقدية للطرف الآخر خلال مدة مستقبلية محددة من الزمن". [6]

والجدول التالي يوضح تطور حجم المشتقات المالية على الصعيد العالمي في الفترة من 2005-2007.

**الجدول 6**: تطور حجم المشتقات المالية على الصعيد العالمي في نهاية ديسمبر عام 2005-2007

| نهاية ديسمبر( القيمة بـــ تريليون دولار) | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|
| اجمالي قيمة المشتقات | 297,666 | 414,178 | 596,004 |
| اتفاقات العقود الأجلة | 169,106 | 229,693 | 309,588 |
| العقود الآجلة والمبادلات | 13,908 | 28,650 | 57,894 |

**المصدر:** علي لطفي:**الأزمة المالية العالمية الأسباب – التداعيات – المواجهة**، من الموقع الالكتروني:
**http://isegs.com/forum/attachment.php?attachmentid=1544&d=1239995654**، تاريخ الاطلاع: 2012/11/17، الساعة 16:02.

[1] حسين شحاتة: **لماذا الاقتصاد الإسلامي هو المخرج من الانهيارات المالية والاقتصادية**، مجلة الأمان الدعوي، العدد 831، 7 تشرين الثاني 2008، ص8.

[2] عبد الحميد الغزالي: **الأزمة المالية العالمية؛ أسبابها وكيفية الخروج منها**، ص2، مجموعة من الكتابات منشورة على شبكة الانترنيت، من الموقع الالكتروني: http://isegs.com/forum/attachment.php?attachmentid=2440&d=1257659315 ،تاريخ الاطلاع:2012/11/27،الساعة 15:25.

[3] دريد كامل ال شيب: **الاستثمار و التحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 379.

[4] معروف هوشيار:**الاستثمارات و الأوراق المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص152.

[5] صادق راشد الشمري:**أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص 89.

[6] حاكم الربيعي و آخرون:**المشتقات المالية عقود المستقبليات –الخيارات – المبادلات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص361.

6- تداول السندات بأسعار أكثر من قيمتها الاسمية، وذلك اعتمادا على ما تدره من فوائد متزايدة.[1]

7- الارتفاع في التضخم بحيث بلغت نسبته حوالي 4 % والسبب في ذلك هو ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وعلى رأسها أسعار البترول.[2]

8- المجازفة على المكشوف في الأسواق المالية التي تؤدي إلى تشكيل الفقاعة المالية ذات الانعكاسات الخطيرة على الاقتصاد الحقيقي عندما تنفجر وتخرج عن السيطرة.[3]

9-غياب الآليات الكافية للتنسيق التنظيمي الدولي وغياب الدرجة المطلوبة للشفافية في الأسواق الدولية.[4]

10- ضعف الثقة في النظام المالي وقد ساهم في ذلك وسائل الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر الأمر الذي انتشر معه الذعر المالي بسبب تناقص السيولة في أسواق المال حينما اكتشفت بيوت التمويل الضخمة ما لحق بمحافظها من خسائر بسبب مضاربتها في مشتقات الرهون العقارية.[5]

11- التفاوت الهائل في توزيع الدخل الذي ولد قدرًا من الأموال القابلة للاستثمار يفوق بكثير ما يمكن استخدامه على نحو مربح.[6]

12- مساهمة وكالات التصنيف الائتماني في حدوث الأزمة حيث أنها عمدت إلى تنقيط الأوراق المالية بدرجة AAA حتى تصنف على أساس الديون الممتازة وهو الأمر الذي أدى بالأغلبية إلى شراء تلك الأوراق بالرغم من حملها لمخاطر كبيرة.

13- دور التوريق **Securitization** وهي العملية التي أنتجت العديد من الفوائد إلا أن الإفراط فيها أدى إلى الكثير من السلبيات منها ظهور أدوات مالية غاية في التعقيد ومن الصعب تسعيرها.[7]

والمقصود بالتوريق هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام المؤسسة بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا، ثم عرضه على الجمهور من خلال منشاة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية تقليلا للمخاطر وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك.[8]

## المطلب الثاني:أثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

يمكن اعتبار أن الأزمة المالية العالمية هي زلزال القرن 21 بل هي أزمة القرن على الإطلاق، فقد أحدثت العديد من الآثار الاقتصادية عل مستوى الاقتصاد العالمي حتى أن تلك الآثار أخذت تتفاعل لدرجة أنها أخذت تلوح بدخول هذا الأخير إلى شبح الكساد الكبير الذي حدث في عام 1929 بما أحدثه من أثار دمار في العالم، وعلى ذلك لم تكن مجرد أزمة اقتصادية عادية بقدر ما هي نظام مالي

---

[1] صالح مفتاح،فريدة معارفي: **قـــراءة في الأزمـــة المالية العالمية رؤية شرعـــية إسلاميـــة** ، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، يومي 7/6أفريل 2009، جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة، ص6.

[2] عماد إبراهيم أبو شعبان:**الأزمة المالية العالمية مدخل في الأسباب**، من الموقع الالكتروني: http://www.alemad.ps ، تاريخ الاطلاع:2012/11/18، الساعة 15:44.

[3] محمد بوجلال: **مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس، 2009، ص 69.

[4] Jack Boorman: **The Impact of the Financial Crisis on Emerging Market Economies**, from URL: http://www.emergingmarketsforum.org/papers/pdf/2009-EMF-Global-Boorman_Financial_Crisis.pdf ,consult 20/11/2012, at 16:17

[5] عبد الحق بوعتروس: **تحليل الأزمة المالية الراهنة الملتقى الدولي**: أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة، يومي 7/6أفريل 2009، ص5.

[6] تقرير الأمين العام للأونكتاد: **العولمة التي تقودها التنمية :نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة**،2011، ص26 .

[7] عماد موسى:**اثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية قناة أسواق رأس المال**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف 23-2009/3/25 بيروت.

[8] زاهر عبد الرحيم عاطف:**إدارة العمليات النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص129.

أثبت فساده و أشهر إفلاسه الفكري.[1]

ومما هو معروف انه لا يمكن حصر نتائج وأثار هذه الأزمة بطريقة دقيقة نظراً لاستحالة ذلك ولهذا سنحاول في هذا المطلب الإشارة ما استطعنا إلى مختلف الآثار التي خلفتها هذه الأزمة.

## 1 -التأثير على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في مناطق مختلفة حول العالم:

و هو ما يوضحه الجدول الموالي:

**الجدول7** :معدل النمو في الناتج المحلي الجمالي من سنة 2004-2009.

| | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المعدل العالمي** | 4.9 | 4.5 | 5.1 | 5 | 3.8 | 2.2 |
| **الاتحاد الأوروبي و الدول المتقدمة اقتصاديا** | 3.1 | 2.5 | 3 | 2.6 | 1.4 | 0.3- |
| **وسط وجنوب شرق أسيا** | 8.3 | 7 | 7.7 | 7.6 | 6 | 3.3 |
| **شرق أسيا** | 8.9 | 8.9 | 10 | 10.4 | 8.4 | 7 |
| **جنوب شرق أسيا و المحيط الهادي** | 6.4 | 5.9 | 6.1 | 6.4 | 5.1 | 4.2 |
| **جنوب أسيا** | 7.6 | 8.7 | 9.2 | 8.8 | 7.5 | 5.8 |
| **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** | 6.1 | 4.7 | 5.5 | 5.6 | 4.5 | 2.5 |
| **الشرق الأوسط** | 6.3 | 5.8 | 5.5 | 5.7 | 6 | 5.1 |
| **شمال إفريقيا** | 4.7 | 5 | 6.1 | 6.1 | 6.2 | 5.1 |
| **جنوب إفريقيا** | 7 | 6.2 | 6.3 | 6.6 | 5.3 | 5 |

**المصدر**: تقرير منظمة العمل الدولية 2008 من الموقع الالكتروني:

http://www.ilo.org/Search3/search.do?searchWhat=Rapport+de+l%27OIT+sur+la+crise+financi%C3%A8re+de+2008, consulté le 25/12/2012, a16:44.

يتضح من الجدول السابق الانخفاض التدريجي للناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم وخاصةً ابتداء من عام 2007 وهو ما يعكس تأثير الأزمة العالمية على النمو الاقتصادي لمختلف دول العالم، فعلى سبيل المثال إذا نظرنا إلي منطقة الشرق الأوسط فسوف نرى الانخفاض التدريجي من 6,3% عام 2004 إلى 5,1% عام 2009، ويبدو التأثير علي الإتحاد الأوروبي والدول المتقدمة اقتصاديا أكثر وضوحاً يقل النمو الاقتصادي تدريجياً من 3,1% عام2004 ليصل إلى -0,3% عام 2009.

أما منطقتي أمريكا وجزر الكاريبي فنلاحظ الانخفاض الكبير بحيث سجل في سنة 2004 ما يقارب 6.1% ثم انخفض إلى2.5 عام 2009 والسبب هو القنوات الخمس الرئيسية التي انتقلت بها الأزمة في هذه المناطق وهي متمثلة في: العدوى المالية والاقتراض الخارجي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الطلب الخارجي، تحويلات العمال المالية نحو الخارج والتغيرات النسبية في أسعار السلع.[2]

[1] احمد عبد السميع علام:**المالية العامة –المفاهيم والتحليل الاقتصادي و التطبيق**، مكتبةالوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص226.

[2] Report United Nations : **the global Financial Crisis: Impact and Response of the regional Commissions** , from URL:http://www.un.org/regionalcommissions/crisis/global.pdf , consult 25/12/2012 at 17:45.

## 2 -التأثير على معدل البطالة:

وفيما يلي بيان بمعدلات البطالة العالمية موزعاً على المناطق المختلفة منذ عام2004 حتى عام 2008.

**الجدول8** :معدلات البطالة علي مستوى العالم من عام 2004 وحتى عام 2008 (%)

| | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|
| المعدل العالمي | 6,3 | 6,2 | 6 | 5,7 | 6 |
| الإتحاد الأوروبي والدول المتقدمة اقتصاديا | 7,2 | 6,9 | 6,3 | 5,7 | 6,4 |
| وسط وجنوب شرق أوروبا (خارج الإتحاد الأوروبي) | 9,7 | 9,2 | 9,1 | 8,5 | 8,8 |
| شرق أسيا | 3,8 | 3,8 | 3,6 | 3,5 | 3,8 |
| جنوب شرق أسيا والمحيط الهادي | 6,4 | 6,1 | 6,2 | 5,5 | 5,7 |
| جنوب أسيا | 5,3 | 5,4 | 5,3 | 5,3 | 5,4 |
| أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | 8,2 | 7,9 | 7,4 | 7,2 | 7,3 |
| الشرق الأوسط | 9,2 | 9,8 | 9,8 | 9,4 | 9,4 |
| شمال أفريقيا | 11,9 | 11,6 | 10,5 | 10,4 | 10,3 |
| جنوب أفريقيا | 8,2 | 8,1 | 8,1 | 7,9 | 7,9 |

**المصدر**: تقرير منظمة العمل الدولية 2009 من الموقع الالكتروني:

http://www.ilo.org/Search3/search.do?searchWhat=Le+rapport+de+l%27OIT+sur+la+crise+financi%C3%A8re+de+2009&locale=fr_FR, consulté le 25/12/2012, a16:45.

يتضح أثر الأزمة المالية العالمية واضحاً في ارتفاع معدلات البطالة العالمية وخاصةً في عام 2008، كما يتضح كيف أثرت هذه الأزمة على معدلات النمو الاقتصادي التي كانت تحققها العديد من بلدان العالم وعلى انخفاض معدلات البطالة مقارنة بما كانت عليه قبل حدوث الأزمة، كما يبين هذا الجدول أن معظم مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تشهد تأثيرا للأزمة المالية العالمية والسبب هو غالبية البلدان العربية التي لم تتأثر بالأزمة.

## 3-التأثير على أسواق السلع والخدمات

سرعان ما تحولت الأزمة المالية إلى أزمة في الأسواق الحقيقية بحيث تراجعت أسعار المواد الأولية بشكل كبير حيث فقد النفط ما يزيد على ثلثي سعره خلال أشهر قليلة وارتفعت أسعاره في غضون أشهر قليلة في بداية عام 2008 من 90 دولار إلى 148 دولار للبرميل، ثم انهارت في الأشهر الثلاث الأخيرة من العام إلى ما دون 40 دولار للبرميل، ثم أخذت بعد ذلك في التزايد التدريجي لتتعدى الـــ 70 دولار للبرميل،[1] هذا بالإضافة إلى تقلبات في أسعار السلع الأساسية كالسلع الغذائية والسلع الزراعية والمعادن وغيرها من

[1] محمد أحمد معيط: **اثر الأزمة المالية على خلق فرص عمل جديدة**، المنتدى العربي حول التدريب التقني و المهني و احتياجات سوق العمل، الرياض، 16-18 يناير 2010، ص12.

المواد،[1] بعد ما شهدت زيادة كبيرة في بداية العام، كما سبب تعطيل الإقراض القصير الأجل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مشاكل سيولة حادة في عديد الأسواق الاسياوية.[2]

## 4-التأثير على العديد من البنوك و المؤسسات المالية العالمية :

كانت المؤسسات المالية أول من وضع على المحك في هذه الأزمة، فم عانهيار البنوك العالمية العابرة للحدود وجدت المؤسسات المالية نفسها تحتاج لدعم موقفها المالي في ظل الأزمة، ومن ثم لم تجد مفراً من اللجوء إلى طلب المساعدات الحكومية أو العمل على إنهاء نشاطاتها في الدول التي تعجز عن دعمها.[3]

و يمكن إدراج أهم الأحداث التي مست هذا الجانب في مايلي:

- ✓ إفلاس المؤسسة المالية العملاقة الأمريكية "ليمان براد رز"Lehman Brothers .
- ✓ إعلان إفلاس70 شركة رهن عقاري بالولايات المتحدة الأمريكية للإفلاس.
- ✓ اختفاء 11 مصرف مع توقع أنه وصل العدد إلى 110 مصرف برقم أعمال 850 مليار في منتصف 2009.
- ✓ في بريطانيا تم تأميم مصرف للتمويل العقاري، فيما أعلن بنك آخر عن خسائر بـــ 1.3 مليار$.
- ✓ فشل مصرف IKB Deutsche Industriebank AG وSachsenLB Bank في ألمانيا.[4]
- ✓ في ألمانيا قرر ثاني بنك ألماني شراء بنك يخر بصفقة قيمتها 14.5 مليار دولار.
- ✓ تراجعت القيمة السوقية لـــثماني مؤسسات عالمية كبرى بنحو 574 مليار دولار خلال عام واحد فقط.[5]
- ✓ سجل أكبر انهيار مصرفي في التاريخ الأمريكي حيث أغلقت السلطات الفدرالية مصرف واشنطن ميوتشيدال (وامو) الذي تزيد أصوله عن 300 مليار دولار وتم بيعه بقيمة اسمية لا تتعدى 6.9 مليار$ إلى بنك جي بي مورغان الأمريكي مقابل تحمله عشرات الملايين من الدولارات تشكل الخسائر المرتبطة بأصول الرهن العقاري المرتفعة المخاطر.
- ✓ إفلاس شركة التامين العملاقة insurance giant AIG في سبتمبر 2008.[6]
- ✓ إعلان شركة home Mortgage inversement إفلاسها، وانخفاض الإيرادات الربع سنوية لشركة تول بروذز العقارية وإعلان شركة هوم ديبو تراجع أرباحها.[7]
- ✓ سقوط شركات ومؤسسات مالية كبرى في فخ الإفلاس مثل **فاني ماي** و**فريدي ماك** المختصين في التمويل العقاري.[8]

## 5-الأثر على الشركات المتعددة الجنسيات:

---

[1] صندوق النقد الدولي:التقرير السنوي لسنة 2007، ص21 من الموقع :www.imf.org

[2] G. Balachandran :**Asia in the Financial Crisis: 'Vernacular' Norms and Western Narratives,** from URL:
http://graduateinstitute.ch/webdav/site/iheid/shared/iheid/800/balachandran/Asia.pdf,consult 25/12/2012 ,at 17: 55.

[3] مصطفى احمد حامد رضوان:**العولمة إشكاليات معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص145.

[4] Robert J. Shiller: **The Subprime Solution**, Princeton University Press, the United Kingdom.2008, p14.

[5] بوالعيد بعلوج،وردة جاب الخير :**تحليل ظاهرة الأزمة المالية الحالية، أسبابها، وتداعياتها** ، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة، يومي 6/7أفريل 2009، ص14.

[6] Miranda Xafa: **Role of the IMF in the Global Financial Crisis** , Article published in the **Cato** journal ,From the web site, www.cato.org/pubs/journal/cj30n3/cj30n3-5.pdf, consult 25/12/2012 ,at14:19.

[7] الداوي الشيخ:**الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها و حلولها**، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس لبنان، 13،14،15 مارس 2009، ص14.

[8] ساسية مساهل:**المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية أيام 20-21 اكتوبر2009، جامعة فرحات عباس سطيف، ص 12.

سجلت الشركات المتعددة الجنسيات حول العالم تدهورا لافتا في أرباحها بنسبة **75** % في الربع الأول من العام وتبرز هذه الإحصائيات من التقرير السنوي حول أوضاع هذه الشركات، والذي أنجزته وكالة (Samp&R) التابعة لمصرف«**ميديوبنكا** » الإيطالي، ويمسح هذا التقرير عينة مؤلفة من **368** شركة متعددة الجنسيات، 324 منها يعمل في القطاع الإنتاجي و44 في قطاع الاتصالات في الفترة الممتدة بين 1998و2008 والتي تضمن العمل لحوالي 28مليون موظف حول العالم.

ويبرز التقرير وضعا رديئا لعائدات هذه الشركات اعتبارا من النصف الثاني من العام 2008، حين سجلت أرباح الشركات الأوروبية تدهوراً بنسبة64 %وأرباح الشركات الأميركية الشمالية تدهورا مماثلا بنسبة58 % أما تراجع الأرباح في الربع الأول من العام فانه أعلى بكثير مقارنة بوضع المبيعات التي تراجعت بدورها بمعدل26 %يذكر أن هذه المبيعات تراجعت أكثر من 43 % لدى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقل الطاقة ونحو 38 % لدى تلك العاملة في قطاع النقل، أما شركات المنافع العامة المتعددة الجنسيات فان مبيعاتها زادت8%وسجلت أرباحها الصافية ارتفاعا بنسبة 60 %تقريبا على الصعيد الإيطالي.[1]

ولعل أهم الشركات الضخمة المتضررة التي أعلنت عن تأثرها بالأزمة هي:

✓ إعلان شركة **جنرال موتورز** عن إغلاق 30 %من مصانعها في أمريكا الشمالية، وقدرت خسائرها بحوالي 39 مليار دولار وأعلنت في مرحلة لاحقة عن إفلاسها، ومنيت بذلك شركات صناعة السيارات الأمريكية بخسائر فادحة، وسجلت أكبر انكماش لها منذ 26 سنة، وكذلك تضررت أيضا صناعة السيارات الأوروبية واليابانية.[2]

✓ في اليابان أعلنت حولي 1010 شركات يابانية كبرى إفلاسها خلال شهر نوفمبر لسنة 2008 وكشفت إحصاءات نشرها معهد «تايكوكو داتانبك» المتخصص أن عدد الشركات التي أعلنت إفلاسها في اليابان ارتفع بنسبة 11.5% خلال نوفمبر وارتفع حجم الديون المتراكمة على تلك الشركات ليصل4.5 مليار€.

✓ وكانت 123 شركة قد أعلنت إفلاسها خلال شهر أكتوبر 2008، وأكد المعهد أن عدد حالات الإفلاس خلال الأحد عشر شهراً الماضية فاقت الأعداد التي تم تسجيلها خلال عام 2008 لتصل إلى10959 شركة، وتوقع أن يصل عدد الشركات التي تعلن إفلاسها بنهاية 2008 إلى 12500 شركة وهو الخطر الذي من شأنه التأثير بقوة على قطاع السيارات في البلاد.[3]

✓ في ألمانيا انخفضت المبيعات العالمية لشركة **مرسيدس وبي إم دبليو** بنحو الربع خلال الشهر الماضي، وقالت **بي إم دبليو** أن مبيعاتها انخفضت 25.4% في نوفمبر الماضي إلى 96570 وحدة بينما أعلنت **ديملر مرسيدس بنز** أن مبيعاتها هبطت الشهر نفسه بنسبة 25.2% إلى 84500 وحدة وانخفضت مبيعاتها من طراز **مرسيدس بنز** 27.6% إلى74400 وحدة.

✓ وقالت شركات صناعة سيارات أوروبية من بينها **بيجو ستروين ورينو** الفرنسيتان خفضت الإنتاج ومددت إغلاق مصانع في الربع الأخير من العام، وذلك بينما تكافح لتصريف مخزون السيارات غير المبيعة بنهاية هذا العام، كما أظهرت بيانات رابطة صناعة السيارات انخفاض مبيعات السيارات الأوروبية بنسبة 5.4% في الأشهر العشرة الأولى، من العام الحالي وكانت مبيعات **هيونداي موتور** وشركات صناعة السيارات الكورية الجنوبية الأربع الأخرى **كيا موتورز وجي إم دايو ورينو سامسونغ وسانغ يونغ موتور** بلغت 445 ألفا و111 وحدة الشهر الفائت،مقابل 486 ألفا و762 وحدة قبل عام و 506 آلاف و597 وحدة في أكتوبر الماضي.[4]

---

[1] www.miragebrokerage.net/mirage/pdf.php?id=1377 ,consult 23/04/2013,at14:19

[2] عبد المطلب عبد الحميد: **الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص318.

[3] http://www.hiwart.net/news-action-show-id-195.htm, consulté le 21/01/2013, a15:45

[4] http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F8C3BFB8-4ED5-429F-9DED-A0DF278BEA10.htm , consulté le 21/01/2013, a16:05.

✓ تدهور الوضع المالي والإداري للشركات العظمى مما اضطرها للتخلي عن عدد كبير من موظفيها فنجد على سبيل المثال أن شركة **كانتري وايد فاينانشيال** قد أعدت خطة للاستغناء عن 12 ألف موظف من جراء انعكاسات الأزمة، ووصل عدد الباحثين عن العمل إلى ما يربو على 7 %من قوة العمل في الولايات المتحدة وهو معدل مرتفع لم يتحقق منذ عام1974 .[1]

✓ انخفاض حاد في العديد من أرباح الشركات الاسترالية الكبرى بحيث سجلت نتائج في ميزانياتها كانت تحت المستوى المطلوب.2

✓ في اليابان استغنت شركة**nec** "عملاقة الإلكترونيات"عن 20 ألف وظيفة، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.[3]

✓ إفلاس عدد كبير من الشركات الصغيرة و المتوسطة و العملاقة بما فيها رموز صناعة السيارات الأمريكية **كرايزلر**.[4]

✓ أعلنت شركة "إيربرلين" الألمانية للطيران أنها تبيع 8 طائرات بهدف تحسين أوضاعها المالية المتدهورة وخفض الدين بمقدار 300 مليون يورو (أي ما يعادل 370 مليون دولار) في نهاية العام، في حين ألغت شركة الخطوط الجوية الأسترالية "Qantas" التعاقد على 35 طائرة جديدة من نوع "بوينج 787-9 s"نظرا لارتفاع خسائرها السنوية إلى أعلى مستوياتها منذ 17 عاماً بسبب ارتفاع أسعار الوقود ومشاكل العمالة إضافة إلى اشتداد المنافسة بينها وبين شركات الطيران الأخرى.

✓ شهدت مبيعات "**شيفروليه**" انخفاضا بنسبة 6.8% كما تراجعت مبيعات "**جيامسي**" بنسبة 9%،بينما تراجعت مبيعات "بويك" 15%، وارتفعت مبيعات "**كاديلاك**" بنسبة 21% وكشفت شركة "HTC" عن انخفاض أرباحها بنسبة 45% في شهر تموز مقارنة بالسنة الماضية،حيث تمكنت الشركة من تحقيق مبيعات تقدر بـــ 1.51 مليار دولار خلال شهر تموز من لسنة الماضية بينما لم تتمكن في السنة الحالية من تحقيق أكثر من 834 مليون دولار.

✓ أظهرت نتائج "آي أي هجي" وهي الشركة الأم لخطوط الطيران البريطانية "**بريتش أير**"وشركة "**ايبيريا**" الإسبانية إلى تحقيق خسارة بقيمة 390 مليون يورو خلال النصف الأول من لعام الحالي،أما الخسارة الصافية للشركة فبلغت 241 مليون يورو، وذلك نظراً لارتفاع تكلفة الوقود .

✓ تراجعت أرباح شركة Glencore خلال النصف الأول من العام الحالي بـــ نسبة 26%حيث تراجع دخلها الصافي من 2.4 مليار دولار خلال النصف الأول من العام الماضي إلى 1.8 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام الحالي ويأتي هذا في ظل تراجع أسعار السلع في الأسواق العالمية.

✓ انخفضت أرباح شركة "**ديل**" خلال النصف الأول من العام المالي الحالي إلى مليارو637 مليون دولار، بانخفاض بلغت سبته 26% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي بينما أعلنت شركة "**بي.اتش.بيبيليتون**" عن تراجع أرباحها في النصف الأول بنسبة 35% لتصل إلى 15.42 مليار دولار أميركي متأثرة بضعف أسعار السلع الأولية وإضرابات عمالية، وأشارت إلى أنها ستعيد النظر في خطة **أوليمبكدام** للتوسع في إنتاج النحاس.

✓ ارتفعت خسائر شركة "**اتشبي**" إلى 8.9 مليار $ في النصف الأول من العام وهي تعد اكبر خسارة في تاريخ الشركة الممتد لأكثر من 73 عاماً وهو ما يعد نكسة كبيرة لأحد رواد وادي السيلكون التي تعد المصنع الأكبر للحاسبات الشخصية.

---

[1] حسين عبد المطلب الاسرج:**الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية والدولية و الحوكمة العالمية أيام 20-21 اكتوبر2009، جامعة فرحات عباس سطيف، ص10.

[2] **The impact of the global financial crisis on social services in Australia** , from URL: http://catholicsocialservices.org.au/files/2008-11-issues-paper, consult 12/01/2013, at 20:23.

[3] http://ar.islamway.net/article/5199 , consulté le 25/03/2013, a21:19.

[4] محمد قاسم خصاونة:**أساسيات الإدارة المالية**، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2010، ص240.

✓ أعلنت شركة **سوني** أنها تخفض ما نسبته 15% من طاقم عملها أي ما يعادل 1000 وظيفة، وذلك في شهر آذار من عام 2014، ويأتي هذا القرار بالتزامن مع سعي الشركة إلى تعزيز قدرتها التنافسية في سوق الإلكترونيات، علماً أنها قد سجلت خسائر بلغت 24.64 مليارين في النصف الأول من العام بالمقارنة مع خسائر قدرها 15.5 مليارين في الفترة المماثلة من العام الماضي.

✓ **موتورولا موبيلتي** تخفض 20% من القوة العاملة لديها، فضلاً عن إغلاق ثلث مكاتبها حول العالم، كما قامت شركة"**لوفتانزا**" الألمانية بتسريح 3500 موظف لديها في إطار إعادة هيكلة فروعها الخاسرة لتوفير مليار وخمسمائة مليون يورو، بعد أن سجلت خسائر في الربع الأول من العام الحالي نتيجة لارتفاع أسعار النفط وتراجع قيمة اليورو.

✓ إعلان شركة "**ألكاتيل**" لتصنيع معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية في فرنسا عن تسريح خمسة آلاف موظف في السنة المقبلة،بعد أن طالتها الأزمة المالية وسجلت خسائر بقيمة 254 مليون يورو، وجاء ذلك بعد فترة وجيزة من قرار شركة صناعة السيارات الفرنسية **بيجو** بتسريح ثمانية آلاف عامل وإغلاق أحد صانع التجميع.

✓ إعلان شركة **سيسكو سيستمز** التي تعد المزود الأكبر لمعدات الشركات أنها تسرح 1300 عامل أو ما يشكل 2% من القوى العاملة لديها.

✓ شركة **نوكيا** تسرح 10000 موظف بنهاية العام 2013 معظمهم من قطاع الأجهزة والخدمات عن طريق إغلاق عدة مصانع لها في ألمانيا وكندا، بينما كشفت شركة **ريسيرش إنموشن** "RIM" المتخصصة في إنتاج هواتف **بلاكبيري** أنها شطبت 5 آلاف وظيفة من إجمالي 16500 وظيفة لديها بسبب تراجع الإيرادات بأكثر من المتوقع، وجاء ذلك مع انخفاض لمبيعات بنسبة 43% على أساس سنوي إلى 2.8 مليار دولار في الربع الأول لعام 2012.

✓ انخفاض مبيعات "**أوبل**" بسبب تراجع الطلب الاستهلاكي في جنوب أوروبا حيث تفرض الدول إجراءات تقشفية لذلك فإن إدارة الشركة استغلت بنداً في العقود لخفض ساعات العمل من 35 ساعة إلى 31 ساعة أسبوعياً[1].

## المطلب الثالث:الحلول التي اقترحت للخروج من الأزمة المالية العالمية

رداً على الأزمة المالية العالمية أخذت معظم حكومات الدول و بنوكها المركزية إجراءات مختلفة لتصحيح المشاكل التي خلفتها هذه الأزمة و ذلك لوضع الأسواق المالية و الاقتصاديات في الطريق الصحيح و إعادة المياه إلى مجاريها من أهم هذه الإجراءات:

### 1 خطط الإنقاذ الأمريكية:

رتبت الحكومة الأمريكية في سبتمبر 2008 ما يفوق 800 بليون دولار أمريكي كخطة إنقاذ و الهدف منها هو منع البنوك وشركات التامين من مواصلة حالات الإفلاس ومنع تدهورها مستقبلا وهي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية **"هنري بولسون"**[2]، وذلك لإنقاذ النظام المالي الأمريكي، بعد أزمة الرهن العقاري والتي ظهرت على السطح سنة2007.[3] وتهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية والتي تعود إلى دافعي الضرائب، كما تهدف إلى حماية الملكية وتشجيع النمو

---

[1] **بشّار يوسف**: آثار تباطؤ **الاقتصاد العالمي على الشركات ومعدلات التوظيف فيها**، من الموقع الالكتروني:
http://www.elnashrafinance.com/news/show/23678، تاريخ **الاطلاع**: 2013/02/25، **الساعة** 15:45.

[2] Mohammad Ramadhan and Adel Naseeb: **The Global Financial Crisis: Causes and Solutions**, from URL: www.wbiconpro.com/323-Adeel-new.pdf, consult 26/12/2012 ,at 13:08.

[3] فتيحة حبشي: **الأزمة المالية الحالية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 5-6 ماي 2009، ص 9.

الاقتصادي، وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن كما وضعت الخطة لمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد أقساطهم، عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانة عامة.

## 2 -خطة دول منطقة اليورو:

عقدت مجموعة اليورو اجتماع في باريس بتاريخ11-10-2008 وبمبادرة مباشرة من الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** لتنسيق الخطوات لمواجهة الأزمة والعمل على استعادة الثقة في النظام المالي والمصرفي الأوروبي[1]، وحضر القمة زعماء فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وأكدوا على ضرورة تقديم الدعم للنظام المصرفي المتضرر من الأزمة، كما قدمت المفوضية الأوروبية خطة شاملة من حوالي 200 مليار يورو لانتشال الاقتصاد الأوروبي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وفي بيانه الختامي أعلن مؤتمر القمة على زيادة ممارسة الضغوط على واشنطن لإصلاح سريع ودقيق لنظامها المالي وجعله متجانسا ومتناسقا مع كل دول العالم، كما تبنى قادة مجموعة اليورو خطة إنقاذ مالي تعتمد على تأميم جزئي للمؤسسات المالية المتضررة وتستند أساسا إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع.

فرنسا ⟸ اعتمد البرلمان الفرنسي على خطة بمبلغ 360 مليار يورو=491 مليار دولار.

ألمانيا ⟸ أقرت الحكومة الألمانية خطة بمبلغ 400 مليار يورو=540 مليار دولار.

بريطانيا ⟸ أقرت الحكومة ضخ مبلغ 250 مليار جنيه =450 مليار دولار.[2]

## 3-الخطة الأوروبية الأسيوية:

عقدت القمة الأوروبية الأسيوية في بكين بتاريخ 25 أكتوبر 2008 تحت مبدأ التعاون و الثقة بين القارتين العملاقتين[3] وحضر القمة زعماء 45 دولة من إضافة إلى الصين بينها 27 دولة من الاتحاد الأوروبي والبلدان العشرة الأعضاء في الآسيان وكوريا الجنوبية واليابان والهند وباكستان ومنغوليا الداخلية، هذه البلدان تنتج وحدها % 60 من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وكانت هناك العديد من الاقتراحات والحلول تقدم بها مسؤولوا البلدان الأوروبية خلال قمة بكين ترجمت إلى إجراءات اقتصادية ونقدية ومالية وتشريعية.

## 3 -خطة مجموعة العشرين:

اجتمعت مجموعة العشرين (G 20) في العاصمة الأمريكية واشنطن في 15-11-2008 بحضور زعماء عشرين دولة تمثل دولهم نحو 90% من حجم الاقتصاد العالمي و 80% من حجم التجارة الخارجية و ثلثي عدد سكان العالم، ومن دولها الولايات المتحدة

---

[1] محمد الهاشمي حجاج: **مرجع سبق ذكره**، ص 130.

[2] محمد أحمد زيدان:**فصول الأزمة المالية العالمية :أسبابها جذورها وتبعاتها الاقتصادية**، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14-15 مارس 2009.

[3] مبارك بوعشة:**الأزمة المالية الجذور الأسباب والآفاق**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، أ يام 20-21اكتوبر2009.

الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والسعودية والصين والهند والمكسيك والبرازيل.[1]

وتوصلت إلى خطة عمل لتنظيم أسواق المال العالمية بشكل أفضل، واتخاذ خطوات لوقف التراجع الاقتصادي العالمي وإنقاذ الاقتصاد العالمي من الركود، أكدت القمة على ضرورة إصلاح نظام السوق المالي العالمي وضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية وكذلك زيادة موارد الصندوق زيادة كبيرة للغاية إما بمساهمات منفرة من البلدان الأعضاء في الصندوق، أو بزيادة ترتيبات الاقتراض الرسمي التي يوفرها الصندوق.[2]

## 4-إجراء منظمة التجارة العالمية:

قامت بتطبيق التزامات محددة وحواجز تجارية مخفضة في الخدمات للدول الأعضاء في المنظمة للتخفيض من حدة الأزمة.[3]

وفي ما يلي توضيح لمختلف السياسات التي اتخذتها بعض الدول المتضررة بشكل كبير لمواجهة الأزمة المالية العالمية و التخفيف من حدتها.

**الشكل 9**: مختلف السياسات المتبعة من بعض الدول التي لحقت بها الأزمة المالية العالمية

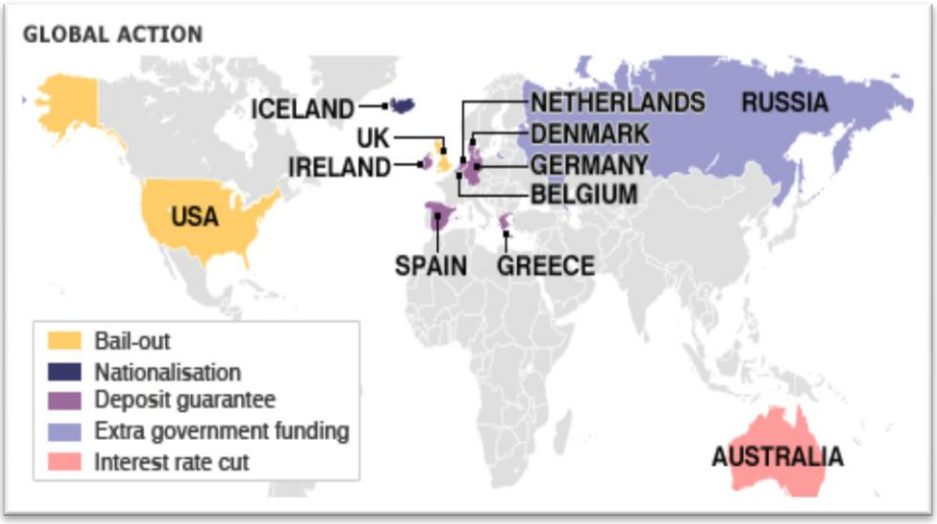


souce: http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/7521250.stm, consult 12/02/2013,at 14:36

نلاحظ من الشكل أن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قامتا بتطبيق سياسة الكفالة **Bail-out** أو التكفل بمختلف المؤسسات المتضررة، أما اسلندا فقامت بتطبيق سياسة تأميم المؤسسات **Nationalisation** التي لحقت بها الأزمة، وأما كل من اسبانيا اليونان، بلجيكا، ألمانيا، الدنمارك وايرلندا فقد قامت بسياسة ضمان إيداعات **Deposit guarantee** لأجل التمويل والتخفيف من حدة الأزمة، أما عن روسيا فقد قامت بسياسة التمويل الحكومي الإضافي **Extra government funding** كحل بديل لمواجهة أثار الأزمة الخانقة، وأما استراليا فقد قامت بسياسة تخفيض سعر الفائدة **Interest rate cut** لمساعدة مختلف مؤسساتها وشركاتها على تجاوز صدمات الأزمة المالية العالمية.

[1] **نشرة صندوق النقد الدولي** لـ2009/03/14، ص2، من الموقع الالكتروني: http://www.imf.org ، تاريخ الاطلاع:2012/12/25، الساعة 20:31.

[2] سميح مسعود : **الأزمة المالية العالمية-نهاية الليبرالية المتوحشة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص86.

[3] WTO PUBLIC FORUM 2009, **GLOBAL PROBLEMS, GLOBAL SOLUTIONS**, p 76.

**خلاصة:**

مرالعالم بأزمة اقتصادية كبيرة نتجت عن القروض الربوية مصحوبة بتدهور سوق العقارات الأمريكي وتطورت هذه الأزمة من قطاع البنوك لتصل إلى جميع القطاعات الأخرى مؤدية إلى تراجع حاد في الطلب على المنتجات والخدمات بشكل عام ، كما أن هذه الأزمة امتدت من الولايات المتحدة لتصل جميع دول العالم ، وكان لذلك آثار خطيرة مثل إفلاس عدد من البنوك و الشركات العالمية، انهيار الأسواق العالمية، كساد العديد من المنتجات، ارتفاع نسبة البطالة ودخول معظم دول العالم في حالة ركود اقتصادي.

لمعالجة هذه الأزمة قامت بعض الدول بضخ مبالغ ضخمة في الاقتصاد وقامت بتخفيض نسبة الفائدة لتحفيز الاستثمار لكن إلى الآن لا أحد يستطيع التنبؤ بمستقبل هذه الأزمة، ومما لا شك فيه أن النظام الرأسمالي ونظام القروض الربوي قاد العالم لواحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية منذ قرون وإن لم يتم تغير هذا النظام و إتباع نظام مالي جديد فان العالم سوف يعاني من أزمات مماثلة في المستقبل كالأزمة التي تمر بها القارة الأوروبية حاليا والتي كانت أحد نتائج تلك الأزمة.

إن تأثر معظم الشركات العالمية الكبرى أو ما يعرف حاليا بالشركات المتعددة الجنسيات بالأزمة المالية العالمية تأثراً لا يستهان به، جعل منها محل اهتمام بالغ وشغف كبير لمعرفةودراية حيثيات عمل هذا النوع من الشركات التي أصبحت تسيطر على اقتصاد العالم، ولهذا سوف يتم تخصيص الفصل الموالي لها.

# الفصل الثاني:

# الشركات المتعددة الجنسيات

## تمهيد

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الظواهر انتشارا في الحقبة الأخيرة نظرا لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم، وتنوع نشاطاتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات والمال والمصارف الدولية، بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح، وسعيها منها لتحويل العالم إلى ساحة اقتصادية واحدة لبسط نفوذها وإحكام سيطرتها على قطاعات الأعمال في العالم، مستفيدة من انجازات التقدم العلمي والتقني الأمر الذي أدى إلى تراجع دور الدولة أمام هذه الشركات.

وإذا كان المرتكز الرئيسي أو الشركة الأم في معظم الحالات ينتمي إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لوفرة رأس المال واحتكار التكنولوجيا فان الدول النامية بدأت تظهر كدول أم للشركات المتعددة الجنسيات حيث تتعدى مبيعاتها السنوية مليار دولار.

وعليه سوف نتناول في هذا الفصل الإطار النظري للشركات المتعددة الجنسيات من خلال مبحثين، حيث يتناول المبحث الأول مفهوم الشركات متعدِّدة الجنسيَّات ونشأتها وخصائصها وأساليب تكوينها، أما المبحث الثاني فنتطرق فيه إلى مختلف الآثار التي تخلفها هذه الشركات على مختلف الأصعدة.

## المبحث الأول: مفهوم الشركات متعدِّدة الجنسيَّات ونشأتها وخصائصها

يطلق على الشركات المتعددة الجنسيات عدة أسماء كالشركات الدولية أو الشركات العالمية أو الشركات عبر القومية أو الشركات العابرة للحدود أو الشركات المتعددة الجنسيات وهذا الأخير هو ما يستعمله الأكاديميون بكثرة، بالرغم من أن بعضهم يصر على التفريق بين الأسماء.[1]

وتعد الشركات متعددة الجنسيات أحد المقومات الأساسية لظاهرة العولمة حيث تلعب الدور المركزي في عولمة النشاط الإنتاجي من خلال دمج الشركات الصغيرة مع الشركات الكبيرة وتمارس هذه الشركات نشاطاتها من خلال آليتين مهمتين:

الأولى :التجارة الدولية International Trade.

والثانية :الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment .[2]

هذا وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات سبب مثلما هي نتيجة للنظام الاقتصادي الجديد نظراً لضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي والسوقي وقدرتها على تحويل الإنتاج والاستثمار عالمياً.

### المطلب الأول:تعريف الشركات المتعددة الجنسيات وأنماطها

استخدم مصطلح الشركة المتعددة الجنسيات في وصف الشركة التي تعمل بصورة متكاملة في عدد من الدول، وخلا ل 20 سنة تطورت صيغة جديدة في نشاط التجارة الدولية مما سبب هذا في كثرة وتنوع التعاريف التي أعطيت لهذا النوع من الشركات وهذا حسب الأنماط التي تتخذها.

#### 1- تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

بالرغم من أن مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات أصبح معروفا وانتشر استخدامه إلا أن التعريف المحكم والدقيق لهذا المصطلح لم يوجد بعد، حيث أن قضية التعريف ليست ببساطة قضية لفظية بل هي في واقع الأمر قضية في غاية الأهمية نظراً لتعدد أنواع الشركات التي تقوم بالأعمال الدولية، وعليه تعرف الشركات المتعددة الجنسيات وفقا لعدة معايير موضحة في الجدول أدناه.

**الجدول 9**:معايير تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

| المعيار | التعريف |
|---|---|
| حسب الاستثمار المباشر في الخارج. | طبقا لهذا المعيار تكون الشركة متعددة الجنسيات إذا كانت تملك بعض الطاقة الإنتاجية في الخارج تقدر بـــ 20%. |
| مدى توزيع ملكية الشركة الأم. | تكون الشركة متعددة الجنسيات إذا كان يملك رأس مالها رعايا دولتين على الأقل. |
| مقدار المبيعات التي تبيعها في الخارج. | تعتبر الشركة متعددة الجنسيات إذا كانت تبيع جزء من مبيعاتها في الخارج بنسبة تتراوح من 15-35 %. |
| مقدار الأرباح التي تحققها الشركة من عملياتها في الخارج. | تعتبر الشركة متعددة الجنسيات إذا كانت تحق جزءا من أرباحها السنوية من الخارج بنسبة لا تقل عن 50%. |

[1] عرفات إبراهيم فياض:**الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية**، دار البداية للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص64.

[2] محمد إبراهيم مقداد: **أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين- دراسة حالة قطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يناير 2011، ص1126.

| | |
|---|---|
| الهيكل التنظيمي. | تعتبر الشركة المتعددة الجنسيات إذا أعدت هيكلها التنظيمي على أساس عالمي والذي يستطيع أن يواجه التنوع البيئي الذي يواجهها. |
| الإستراتيجية العامة. | تعتبرالشركة متعددة الجنسيات إذا كانت تعمل بإستراتيجية عالمية يؤكدها هيكلها التنظيمي. |
| عدد الفروع. | تعتبر الشركة متعددة الجنسيات إذا كانت تملك وتسيطر على فروع في دول أخرى. |
| تركيز الإدارة العليا. | تعتبر الشركة متعددة الجنسيات إذا تكونت إدارتها من أفراد ذو جنسيات مختلفة. |
| تركيب القوى العاملة. | تعتبر الشركة متعددة الجنسيات إذا كانت نسبة العمالة التي لديها من جنسيات مختلفة. |

**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على:عبد العزيز النجار، **الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص ص: 47-51.

ومن جهة أخرى عرفها العديد من الكتاب المختصين في المجال بتعريفات وبوجهات نظر مختلفة على النحو التالي:
عرفت على أنها:"شركات تمارس نشاطها في عدة دول من خلال فروعها Branches أو الشركات التابعة لها Subsideries وتقوم بإدارتهم ومراقبة نشاطهم بفعالية وتسمى أحيانا بالشركات الدولية أو الشركات العابرة الجنسية Trans National Corporation".[1]

كما تعرف على أنها:" شركات عملاقة تقوم باستثمار أموالها في النشاط الذي تمارسه في بلاد عديدة وهناك المئات منها والتي يعود غالبيتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مؤسسات ضخمة تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من بلد واحد ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الشركة الأم مركزا رئيسا له". [2]
كما تعرف على أنها :" شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول وتنتقل نشاطاته ا إلى الدول الأخرى من خلال فروعها".[3]

كما تعرف على أنها:"شركات دولية تمتلك بشكل تام سيطرة على مختلف الصناعات ولها تأثير إداري مباشر في توليد الدخل وتوليد قيمة مضافة في بلدين على الأقل".[4]
ومما سبق نخلص إلى **تعريف إجرائي** للشركات المتعددة الجنسية بحيث نعرفها على أنها:
" تلك الشركات الضخمة التي تمتلك رؤوس أموال كبيرة، وتنتشر صناعاتها في مختلف أنحاء المعمورة عن طريق فروعها العديدة

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار:**الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص255.
[2] توفيق عبد الرحيم يوسف:**الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 243.
[3] موسى سعيد مطر وآخرون:**المالية الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص177.
[4] Stephen D. ohen: **Multinational Corporations and Foreign Direct Investment ,**Oxford University Press Inc ,New York ,2007 , p39.

وتتميز بتعدد الوحدات الإنتاجية وسيطرة المركز الأم كما يدير شؤونها أشخاص من جنسيات مختلفة، وتحقق أرباحا قد تفوق غالبا الناتج الوطني لبعض الدول".

وحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يشمل عالم الشركات المتعددة الجنسيات فقد قدر عدد الشركات الأم الرئيسية بحوالي770 ألف شركة على مستوى العالم وأكثر من770 ألف فرع أجنبي، وقامت بتوظيف نحو 62 مليون شخص، ولا تزال الشركات العابرة للقارات المنتمية للاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان تهيمن على عالم الشركات، حيث يقدر عدد الشركات المنتمية إلى تلك الدول الثلاثة 85 شركة من الشركات العابرة للقارات المائة الرائدة في العالم عام 2004، وهناك خمسة بلدان هي موطن 73 شركة من الشركات المائة الرائدة، في حين يستحوذ الاتحاد الأوربي على 53 شركة وتتصدر قائمة الشركات غير المالية المائة الرائدة في العالم شركات جنرال إلكتريك وفودافون وفورد التي يبلغ نصيبها معا قرابة 19%من مجموع أصول هذه الشركات المائة، وتهيمن صناعة السيارات على هذه القائمة، تليها صناعة المستحضرات الصيدلانية ثم الاتصالات.

والملاحظ تطور الشركات العابرة للقارات المنتمية للبلدان النامية حيث بلغت مبيعاتها1,9 مليار دولار عام 2005 ووظفت حوالي 6 ملايين شخص، وكان هناك خمس شركات متعددة الجنسيات من الاقتصاديات النامية في قائمة المائة شركة رائدة ومقراتها جميعا في آسيا وثلاثة تمتلكها الدولة وهذه الشركات الخمس تمثلت في هوتشزن وامبوا Hurchison whampoa (هونج كونج) وبيتروناسPetronos (ماليزيا) وسنغتل singtel ( سنغفورة ) وسامسونغ الكترونيكس **Samsung électronique** (كوريا الجنوبية) ومجموعة ستيك groupe citic (الصين).[1]

## 2-أنماط الشركات المتعددة الجنسيات:

تتخذ الشركات المتعددة الجنسيات أنماطا مختلفة حسب مناطق تواجدها وحسب طريقة عملها ولهذا يمكن تصنيفه ا تبعا للأنواع الموجودة في الجدول التالي:

الجدول **10**: أنماط الشركات المتعددة الجنسيات

| نمط الشركة | محتواه |
|---|---|
| نمط مركزي وحيد الجنسية | تكون الشركة هنا وحيدة الجنسية في مركزها الرئيسي ولها فروع إنتاجية في بعض الدول ويتم اتخاذ جميع القرارات في مركزها الرئيسي بالدولة الأم. |
| نمط لا مركزي | توجد درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف في كل فروع الشركة بالخارج كما تقل درجة رقابة الشركة الأم في فروعها في الأسواق الأجنبية. |
| نمط جغرافي | تتميز بالانتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة والعمليات على مستوى العالم وتقسم إلى شركات صناعية متعددة الجنسيات- شركات تجارية متعددة الجنسيات-شركات متعددة الملكية. |

**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على:عبد السلام أبو قحف:**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2001 ص ص:27-30.

[1] **تقرير** الاستثمار العالمي: **الاونكتاد**، 2006، ص ص 19-23.

## المطلب الثاني:نشأة وتطور الشركات المتعددة الجنسيات

تعود نشأة الشركات المتعددة الجنسيات إلى حقبة العصور الوسطى كأقصى تقدير، ولكنها لم تكن معروفة بالشكل الذي هي اليوم عليه، ولذا سوف يتم تقسيم تطورها من وجهتين مختلفين هما:

### أولا:تطور الشركات المتعددة الجنسيات وجهة نظر تاريخية

اختلف الكتاب فيما بينهم بشان تحديد تاريخ بداية ظهور الشركات المتعددة الجنسيات ولكن الأغلبية اتفقت على أنها ظهرت منذ زمن بعيد وعلى أسوأ تقدير فقد ظهرت منذ القرن 17 ويمكن تلخيص مراحل تطور هذه الشركات في الجدول التالي:

**الجدول 11:** تطور الشركات المتعددة الجنسيات وجهة نظر تاريخية

| الرقم | اسم المرحلة | امتداد المرحلة | أهم ما ميز المرحلة |
|---|---|---|---|
| 1 | البنكية | من العصور الوسطى حتى منتصف القرن 18 مرورا بعصر النهضة | تم تكوين 3 مجموعات ايطالية قوية THE Medici ، the Grimaldi، the Peruzzul والتي كانت تمتلك وكالات في روما، ليون، براغ، باريس، لندن، أوروبا اعتبرت مثل فروع للبنوك الحالية من حيث أنها تتلقى ودائع وتضمن القروض والعمليات البنكية الأخرى، كان هيكل هذه المجموعات المالية مكون من اتحاد شركاء منفصلين يسيطر عليهم مجموعة من الشركاء الأعلى مترلة وكان معظم عملاءها من الملوك والأمراء . |
| 2 | الاستعمارية | عصر الثورة الصناعية 1876 | بدأت هذه المرحلة بظهور المشروعات الاستثمارية التي حظيت بتأييد من الحكومة التي تتبعها، وكانت هذه المشروعات لا تقتصر على المتاجرة فقط مع المستعمرات التابعة للدولة المستعمرة بل كانت تمارس دورا سياديا في الدولة أو الإقليم المستعمر مثل شركة الهند الشرقية، وقد لعبت الشركات التجارية العملاقة في هذا الوقت الشطر الأعظم في مراحل التوسع الاستعماري. |
| 3 | ما بين الحربين | من 1914- 1945 | في هذه المرحلة استغلت بعض الشركات ظروف الحرب وقامت بتوسيع مصالحها الدولية خاصة الشركات التي تعمل في الصناعات التكنولوجيّ الحديثة مثل شركة فورد. |
| 4 | عصر الإنتاج الدولي | بعد الحرب العالمية الثانية | بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سجلت ش م ج اكبر انتشار لها منذ نشأتها وهذا لعدة أسباب كتأسيس النظام الاقتصادي الدولي المعاصر الذي وضع قواعده مؤتمر بريتن وودز عام 1946، وإنشاء Gatt التي تنص على تحرير التجارة، وثورة المواصلات واستقرار الأوضاع الاقتصادية للدول الرأسمالية وتوقيع معاهدة روما 1957 التي انشأ بمقتضاها السوق الأوروبية المشتركة التي شجعت التجارة بين أعضاء الدول . |

**المصدر:** إعداد الطالبة بالاعتماد على:عبد العزيز النجار: **الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 2007، ص ص: 42-48.

## ثانيا: التطور من وجهة نظر الأنشطة متعددة الجنسيات

يمكن تتبع تطور الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تتبع تطور تحرك رأس المال من الدول الأم إلى الدول المضيفة حتى الوصول إلى مرحلة التعدد في الجنسية، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل10**: التطور من وجهة نظر الأنشطة متعددة الجنسيات

**تبدأ الشركة بتصدير منتجاتها إلى الخارج من خلال وسطاء تسوية و يكون مركزهم الرئيسي في الدولة الأم**

↓

**بعد زيادة المبيعات في الخارج تبدأ الشركة في البيع المباشر للمستورد أو المشتري في السوق الخارجي ،عندئذ تقوم الشركة إنشاء إدارة الصادرات في الدولة الأم**

↓

**تقوم الشركة بإنشاء فرع للبيع في الخارج يتولى أعمال البيع و الترويج في سوق خارجي محدود و تكون المبيعات أساسا للوسطاء في السوق الأجنبي.**

↓

**إنشاء شركة تابعة للبيع الخارجي تكون مندمجة و موجودة في الدول الأجنبية و تتمتع بدرجة من الاستقلال عن فرع البيع.**

↓

**تقرر الشركة القيام بإنتاج المنتج في السوق الخارجي من خلال عقد تصنيع أو عمليات تجميع أو كلاهما.**

↓

**تقدم الشركات تسهيلات إنتاجية في السوق الخارجي و بالتالي يصير لديها شركة تابعة في الخارج تنتج و تبيع منتجاتها**

↓

**عندما تصبح العمليات الخارجية للشركة متعددة في أكثر من دولة فان الشركة تصنع إستراتيجية واحدة هدفها تعظيم ربح الشركة الأم على المستوى العالمي و يصح اتخاذ القرارات الإستراتيجية يتم بشكل مركزي.**

**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على:عبد العزيز النجار: **الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات**،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 2007، ص ص: 70-71.

## ثالثا:النظريات المفسرة لظهور الشركات المتعددة الجنسيات

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشرالذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة، فان العديد من المدارس تناولت هدا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيرا يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها وفي هذا الإطار قسمت هذه التفسيرات إلى:

### 1- التفسير التقليدي:

تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وهذه النظريات هي:

#### -النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع والتي تعود في معظمها على الشركات المتعددة الجنسيات، وتستند وجهة نظرهم في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

1 - ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.[1]

2 - قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

3 - إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

4 - قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.[2]

#### -نظرية كمال السوق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

1 -اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.

2 -توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع الشركات والمشروعات المحلية.

---

[1] بندر بن سالم الزهراني: **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية- دراسة قياسية للفترة 1970-2000**، رسالة قدمت استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004، ص23.

[2] كريمة قويدري: **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2011، ص11.

3 -قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعراً بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى.

4 -اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

5 -التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.

**نظرية الميزة الاحتكارية:**

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز هذه النظرية على فكرة أن هذه الشركات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

**2- التفسير الحديث:**

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع مايلي:

**-نظرية توزيع المخاطر:**

وفقا لهذه النظرية الشركات تستثمر بالخارج بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى.

**- نظرية دورة حياة المنتج:**

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا، ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية[1] بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص.

**-نظرية الميزة النسبية:**

رواد هذه النظرية هما **كوجيما وأوزاوا** وقد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية، وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة ومثل التميز التكنولوجي وكذلك السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

تؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة لذلك توصى بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية.[2]

---

[1] محمد سيد محمد محمد حسين:**التسويق الدولي ودوره في اقتحام الأسواق الدولية**، أطروحة بحثية في مستوى درجة الماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، الجامعة الافتراضية الدولية، 2010، ص35.

[2] كريمة قويدري:**مرجع سبق ذكره**، ص ص:12-21.

## المطلب الثالث:خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

إن حجم النمو الكبير الذي حققته الشركات المتعددة الجنسيات خلال النصف الثاني من القرن الماضي وتعاظم النفوذ الاقتصادي والمالي والسياسي لهذه الشركات وحجم التكتلات التي تجمعها[1] دفع العديد من مراكز البحث إلى الاهتمام بالبحث عن مختلف الخصائص التي تتميز بها خاصة أنها ظهرت كقوة رئيسية على الساحة الاقتصادية العالمية حيث تنتج خمس إنتاج العالم. [2] وعليه يمكن ذكر أهم الخصائص في مايلي:

### أولا: كبر حجم لشركات المتعددة الجنسيات

ترجع أهمية هذه الخاصية إلى أن الشركة الأكبر هي الشركة الأقوى حيث أنها تعكس وتؤكد القدرات الهائلة التي تمتلكها من الناحية التمويلية، التكنولوجية، الإدارية، التسويقية، كما تعكس مدى تفوق هذه الشركات على الشركات الأقل حجما ومدى قوتها الاقتصادية المتمثلة في توفير واستخدام الموارد للتأثير على الأسواق العالمية، ويمكن الاستدلال على ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات بعدد من المؤشرات هي:

### 1-حجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول:

تبلغ المبيعات المحلية للفروع الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية ضعفي مجمل الصادرات العالمية، وتتلقى هذه الفروع رعاية واهتماما من الدول والمجالس المحلية فيما تواجه معارضة متزايدة من الحركة الاجتماعية العالمية، ويتمثل الحجم الكبير للشركات المتعددة الجنسيات مقارنة بحجم مبيعاتها السنوية عند النظر إليها من زاوية الناتج المحلي الإجمالي والتي تبين قدرة اكبر من دول عديدة، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

**الجدول12**: مقارنة مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات الأولى عالميا بالناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول في سنة2012.

| الرتبة | الشركة | المبيعات(مليار$) | مقارنة بالدولة | الناتج المحلي الإجمالي * |
|---|---|---|---|---|
| 1 | Royal Dutch Shell | 484,489 | استراليا | 419.913 |
| 2 | Exxon Mobil | 452,926 | إفريقيا الجنوبية | 402.493 |
| 3 | Wal-Mart Stores | 446,950 | الإمارات ع المتحدة | 384.196 |
| 4 | BP | 386,463 | الدنمارك | 350.359 |
| 5 | Sinopec Group | 375,214 | تايلاند | 367.875 |
| 6 | China National Petroleum | 352,338 | اليونان | 313.514 |
| 7 | State Grid | 259,142 | الشيلي | 244.272 |

[1] علي عباس: **إدارة الأعمال الدولية–مدخل عام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص ص:43- 44.

[2] موردخاي كرياني، تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية: **الاقتصاد الدولي–مدخل للسياسات**، دار المريخ للنشر، القاهرة،2007، ص223.

[*] القيمة السوقية للسلع و الخدمات التي يتم إنتاجها في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الحالية للدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تقدر بسنة.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **8** | Chevron | 245,621 | باكستان | 213.874 |
| **9** | ConocoPhillips | 237,272 | قطر | 211.851 |
| **10** | Toyota Motor | 235,364 | الجزائر | 200.863 |
| **11** | Total | 231,580 | رومانيا | 190.388 |
| **12** | Volkswagen | 221,551 | الكويت | 185.496 |
| **13** | Japan Post Holdings | 211,019 | البيرو | 181.372 |
| **14** | Glencore International | 186,152 | اكرانيا | 171.371 |
| **15** | Gazprom | 157,831 | الفتنام | 128.508 |
| **16** | E.ON | 157,057 | انغولا | 122.542 |
| **17** | ENI | 153,676 | العراق | 128.094 |
| **18** | ING Group | 150,571 | المغرب | 107.533 |
| **19** | General Motors | 150,276 | السودان | 79.497 |
| **20** | Samsung Electronics | 148,944 | عمان | 69.019 |

**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على: مجلة fortune العالمية لأحسن 500 شركة متعددة الجنسيات من الموقع الالكتروني:
http://money.cnn.com/magazines/fortune/global500/2012/full_list/index.html، تاريخ الاطلاع: 2013/02/24.
ومن الموقع الالكتروني:
http://exploredia.com/list-of-countries-by-gdp-2012، تاريخ الاطلاع: 2013/02/24.

من تحليل الجدول 12 الذي يوضح لنا حجم مبيعات الشركات الأم بمليار دولار مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي يتضح أن: مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات فاقت الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول المدرجة في الجدول فمثلا نجد شركة Royal Dutch Shellالمصنفة في الترتيب الأولى عالميا من حيث مبيعاتها سنويا فاقت مبيعاتها الناتج المحلي لاستراليا بأكملها بالرغم من عظمتها وتصنيفها في خانة الدول المتقدمة، أما ما يلاحظ كذلك هو الضعف الشديد لدخول الدول العربية بالدرجة الأولى وتصنيفها في ذيل الترتيب بدليل أن مبيعات شركة واحدة متعددة الجنسية فقط قد يساوي مجموع الناتج المحلي لدولتين عربيتين! وهكذا نرى أن أكبر الشركات متعدِّدة الجنسيَّات مَبيعًا في العالم قد تنافس وتتفوق حتى على الدول المتقدمة، ومما سبق يتضح لنا هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي من خلال شركاتها المنتشرة في العالم.

## 2-حجم العمالة الموجودة بها:

إن التوسع الدولي لأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات يعني زيادة توظيفها لليد العاملة في مختلف فروع إنتاجها حول العالم بهدف زيادة الإنتاج وحصد المزيد من الأرباح.

**الجدول 13**: أكبر 10 شركات متعددة الجنسيات في العالم من خلال عدد الموظفين لسنة 2011.

| الرتبة | الشركة | عدد العمال ( الوحدة:ألف) |
|---|---|---|
| 1 | Wal-Mart Stores | 2 200 000 |
| 2 | China National Petroleum | 1 668 072 |
| 3 | State Grid | 1 583 000 |
| 4 | Sinopec Group | 1 021 979 |
| 5 | Hon Hai Precision Industry | 961 000 |
| 6 | China Post Group | 889 307 |
| 7 | U.S. Postal Service | 601 601 |
| 8 | Volkswagen | 501 956 |
| 9 | China Telecommunications | 491 447 |
| 10 | Aviation Industry Corp. of China | 480 147 |

**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات أخذت من صحيفة magazine-economie الموقع الالكتروني:
http://www.journaldunet.com/economie/magazine/classement-entreprises.shtml
تاريخ الاطلاع: 2013/01/24، الساعة 18:01

من تحليل الجدول 12 يتضح أن الشركة المتعددة الجنسيات تستحوذ على نسبة العمالة جد مرتفعة فمثلا شركة Wal-Mart Stores لوحدها تشغل أكثر من 2.200.000شخص حول نقاط تواجدها في مختلف المناطق في العالم، وكذلك شركة China National Petroleum التي توظف حوالي 1.668.072 شخص، وبالنسبةلشركة State Grid فهي توظف ما يساوي 1.583.000 شخص حول العالم، تليها شركة Sinopec Group بتوظيف 1.021.979 شخص، وهو ما يؤكد أهمية ودور هذه الشركات في القضاء ولو بنسبة ضئيلة على مشكلة البطالة في العالم.

## 3- نصيب الشركات المتعددة الجنسيات من الإنتاج العالمي:

وهو إنتاج الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة عن طريق الاستثمار الأجنبي الذي يقصد به:" الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأجل ويعكس منفعة وسيطرة دائمة للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي داهئ في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها".[1]

هذا ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة الممول الرئيسي للأنشطة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات على المستوى الدولي سعيا منها للاستفادة القصوى من رأس المال المحلي للدول المضيفة تجنبا للأخطار ورغبة في الحصول على الأرباح، وهي بذلك تعمل

[1] عبد الكريم جابر العيساوي:**التمويل الدولي مدخل حديث**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص61.

على الاستفادة من المزايا النسبية للاقتصاديات المختلفة سواء تعلق الأمر بانخفاض الأجور وارتفاع الإنتاجية في بعض المناطق أو بمزايا طبيعية من توافر المواد الأولية ومصادر الطاقة أو المزايا التنظيمية مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية وحوافز الاستثمار الأجنبي.[1]

## ثانيا: اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات المتعددة الجنسيات

تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق الذي يغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها في مختلف أنحاء دول العالم، وتوجد اليوم على الأقل 650 شركة متعددة الجنسيات مملوكة للدول تشكل مصدرا هاما من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر فالشركات الأجنبية التابعة لها تبلغ أكثر من 8500 شركة تنتشر في أنحاء المعمورة [2]، ومن أصل المائة شركة المتعددة الجنسية الأكبر حجما 53 هي أوروبية و23 أميركية ولهذه الشركات العملاقة في الواقع نفوذ سياسي بسبب العلاقات الوثيقة التي تربطها بدول بلدانها الأصلية وتلك الوافدة إليها مثلما يمثله لنا الشكل التالي:

**الشكل11**: عدد الشركات المتعددة الجنسيات لبعض الدول

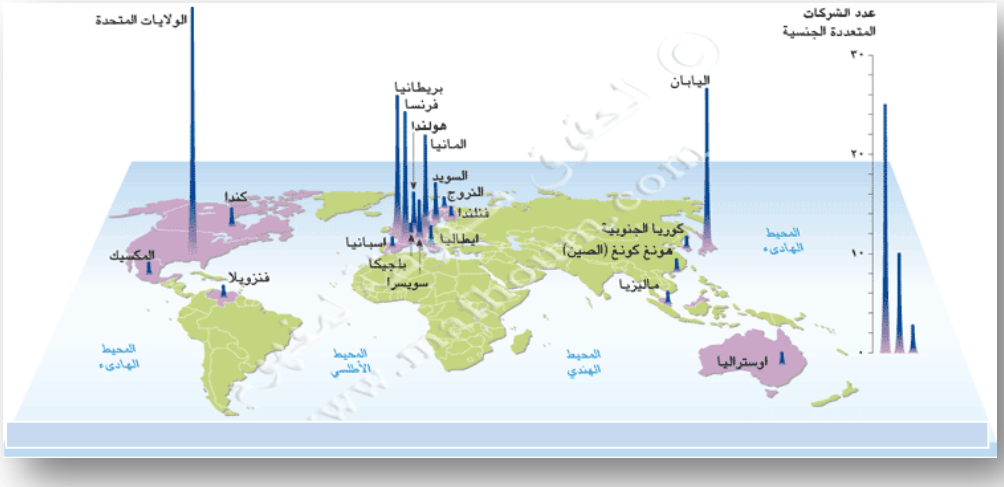


**Source:** http://www.mafhoum.com/press5/atlas5.htm, consult 30/12/2012

## ثالثا: تنوع نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات

تنتج هذه الشركات وتسوق مختلف منتجاتها ولا تقتصر على إنتاج سلعة واحدة وإنما تنوع من المنتجات، وكثيرا ما تركز على المطلوب في السوق وسبب هذا التنوع هو خفض احتمال الخسارة الذي قد يرتبط بمنتج أو أكثر[3]، هذا وتتنافس الشركات المتعددة الجنسيات في الصناعات مثل السلع الاستهلاكية السريعة، منتجات الألبان، أجهزة الكترونية، مواد كيماوية بالإضافة إلى مشاريع الاستثمار المختلفة.[4]

---

[1] كلثوم كبالي: **التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي–دراسة حالة الجزائر المغرب و تونس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص91.

[2] الاونكتاد: **تقرير الاستثمار العالمي**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2011، ص10.

[3] عبد القادر تومي: **العولمة من الاقتصاد إلى الايدولوجيا**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص142.

[4] Bert Meijboom and Bart Vos: **International manufacturing**, From URL: http://www3.ekf.tuke.sk/re/Location/Eng/location%20decisions.pdf consult 30/12/2012, at 16: 05.

فشركة سامسونج كمثال تنشط في عدد كبير من الصناعات كالالكترونيات والصناعات الثقيلة وبناء السفن وغيرها من الصناعات وهي مبينة في الجدول التالي.

**الجدول 14**: مختلف أنشطة الشركة المتعددة الجنسياتSAMSUNG

| الشركة | مجالات النشاط |
|---|---|
| **SAMSUNG** | حواسيب محمولة، هواتف ذكية، آلات كهر ومترلي ة، بناء السفن، اقتصاد المواد الكيماوية،العاب الترفيه،أقراص صلبةطيران،أقراص مضغوطة،آلات رقمية،كميرا الفيدي،أجهزة المكتب.. |

**المصدر**: إعداد الطالبة.

## رابعا: التفوق والتطور التكنولوجي في الشركات المتعددة الجنسيات

يعد التطور العلمي والتكنولوجي المرتكز الأساسي للشركات المتعددة الجنسيات، فالمعلوماتية وثورة الاتصالات هي نتاج للاهتمام بالتكنولوجيا أو البحث والتطوير، فدافع الربح بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات تشكل حافزاً لتوحيد تدويل التكنولوجيا العالمية من ناحية ودفع التطور الصناعي لخلق ثورة بأقل تبعية لزمن العمل ولكمية الجهد المبذول من ناحية أخرى فالصناعات تصبح أكثر تقدما نتيجة استخدام التكنولوجيا المتطورة.[1] ومن هذا المنطلق فان الشركات تسعى للمحافظة على وضعها المتميز عالميا وإنفاقها أموالا هائلة بالبحث والتطوير وبراءات العمل والشهادات.

## خامسا :تعبئة الكفاءات والمدخرات العالمية في الشركات المتعددة الجنسيات

تسعى هذه الشركات لاختيار العاملين ذوي الكفاءات من مواطني الدولة المضيفة بعد اجتياز اختبارات معينة والمشاركة في دورات تدريبية، كما تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق المالية العالمية والأسواق الناهضة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة.

## سادسا: إقامة التحالفات الإستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات

تحاول هذه الشركات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الأخرى كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية، ويأخذ هذا التحالف شكل الاندماج ويقصد به:"اندماج مؤسسة أو شركة صغيرة بمؤسسة أو شركة اكبر منها بحيث يستتبع ذلك زوال أو اختفاء المؤسسة أو الشركة الأولى بواسطة إحدى الطرق أو الوسائل التقليدية المعروفة".[2]

## سابعا: المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات

تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية كاحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية وأساليب مراقبة

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي:**آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 368.

[2] أحمد عبد العزيز و آخرون: **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010، ص124 .

الجودة والتسويق[1]، مما يتيح لها زيادة قدراتها التنافسية عالمياً وتعظيم إراداتها وأرباحها خاصة في ظل ما تتمتع به هذه الشركات من مزايا تمويلية وقدرتها على الاقتراض من الأسواق المالية العالمية بأفضل الشروط نظرًا لسلامة وقوة مركزها المالي.

هذا وتشكل الشركات متعددة الجنسيات مجموعة من التكتلات الاحتكارية التي تختص في إنتاج أو توزيع منتج ما وتتولى ذلك بشكل مطلق أو بنسبة معتبرة فيما بينها، وتأخذ هذه الإحتكارات أشكالا مختلفة من أهمها الكارتل **Cartel** والتروست **Trusts** وهذه الاحتكارات خصوصا تحديا كبيرا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في البلدان النامية التي تهيمن على أسواقها بفعل نفوذها الاقتصادي والمالي والسياسي.[2]

## ثامنا:امتلاكها لاحتياطات هائلة

تتجاوز الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي[3]، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

## تاسعا: تركيز الإدارة العليا

تمارس الشركات المتعددة الجنسيات سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي على فروعها الأجنبية المنتشرة في أنحاء العالم بحيث تعمل جميع هذه الفروع تحت نظام انضباطي دقيق وفي إطار إستراتيجية عالمية، فالمركز الرئيسي يقوم برسم الاستراتيجيات وتحديد أسواق التصدير ورسم برامج الأبحاث وتحديد أسعار المنتجات بما يحقق الربح الذي ترغبه الإدارة المركزية.[4]

## عاشرا:ظاهرة الإنتاج عن بعد/ لا مركزية الإنتاج:

تتسم هذه الظاهرة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية بإعادة رسم خريطة الإنتاج على المستوى العالمي، حيث تعمد شركة معينة إلى التخصص في إنتاج سلعة معينة مروراً بكل مراحل إنتاجها ولكن دون أن تستقر في بلد واحد وهذا يعني الانتقال من الإستراتيجية الإنتاجية الوطنية إلى إستراتيجية الإنتاج العالمي بعدم تمركز أو حصر الإنتاج محلياً.[5]

---

[1] عمر الفاروق : **مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا**، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد86، أكتوبر2001، ص 187.

[2] أحمد بلالي: **الأهمية الإستراتيجية للتسويق في ظل تحديات بيئة الأعمال الراهنة**، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص98.

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص41.

[4] محمد عبد العزيز عبد الله عبد:**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص51.

[5] محمد نبيل الشيمي:**الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية –منافع و مأخذ**، من الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=209702 ، تاريخ الاطلاع:2013/03/12، الساعة 14:13.

## المبحث الثاني:أساليب تكوين الشركات المتعددة الجنسيات وأثارها

تقع الشركات المتعددة الجنسيات في السوق العالمي المتنافس، ولدى فهي تبحث عن تحالفات وتقييم قواعد عمل تأخذ في الحسبان واقع التنافس العالمي[1]، هذا ويصحب انتشار هذا النوع من الشركات انتقال رؤوس الأموال وإنشاء استثمارات ونقل للتكنولوجيا والمعرفة عبر مختلف دول العالم[2]. كما ويسمح التعاون بالحصول على تكنولوجيا مكملة ودخول أسواق أجنبية وتقليص دورة حياة المنتجات أو التوسع في الموارد المالية عن طريق أساليب قانونية لتكوينها.

### المطلب الأول: أساليب تكوين الشركات المتعددة الجنسيات

يوجد عدة أساليب قانونية لتكوين هذه الشركات تتمثل بـــ:

#### أولاً : الاندماج الدولي للشركات المتعددة الجنسيات

وهي تأخذ شكل ابتلاع وامتلاك الشركات والمصارف الأضعف نسبياً وهي تعبير عملي لتمركز رأس المال والإنتاج[3]، وقد شهد القطاع المصرفي في العقد الأخير من القرن الماضي سلسلة كاملة من حالات الاندماج، وهذه الظاهرة تؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج ومضاعفة الأرباح وتعزيز القدرة التنافسية للشركات العملاقة ولكنها بالجانب الآخر تدمر فرص العمل وتؤدي إلى تفاقم اللامساواة الاجتماعية، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات اتبعت سياسة الاندماج لتحتكر التعامل في الكثير من السلع وتتحكم في أسعارها، فعلى سبيل المثال هناك ست شركات تسيطر على 85%من تجارة الحبوب وثماني شركات تسيطر على 60%من تجارة الكاكاو وثلاث شركات تسيطر على80% من تجارة الموز في العالم. [4]

وعليه فهذه الشركات تشكل تكتلات اقتصادية ضخمة تمكنها من الاحتكار، ويوجد عدة أشكال للاندماج نذكر منها:

**الاندماج الأفقي**:اندماج بين شركتين أو أكثر تعملان في نفس نوع النشاط.

**الاندماج الرأسي(العلوي)**:اندماج بين شركتين أو أكثر تعملان في أنشطة متكاملة عموديا.

**الاندماج السفلي**: اندماج بين شركتين أو أكثر تعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها. [5]

---

[1] جاك فونتال:**ترجمة العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي–مدخل إلى الجيو اقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص228.

[2] إيمان بوقروة:**كيفية تفادي الازدواج الضريبي الدولي في إطار الاتفاقيات الجبائية الدولية –دراسة حالة الاتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة 20اوت 1955 سكيكدة، 2010، ص12.

[3] أحمد السيد كردي: **الشركات متعددة الجنسيات**، من الموقع الالكتروني :http://kenanaonline.com/files/0032/32860 ، تاريخ الاطلاع: 2012/11/23، الساعة11:45

[4] ضياء مجيد الموسوي:**العولمة و اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص57.

[5] نبيل محمد مرسي، احمد عبد السلام سليم:**الإدارة الإستراتيجية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص ص:201-202.

**الشكل12**:أنواع الاندماج

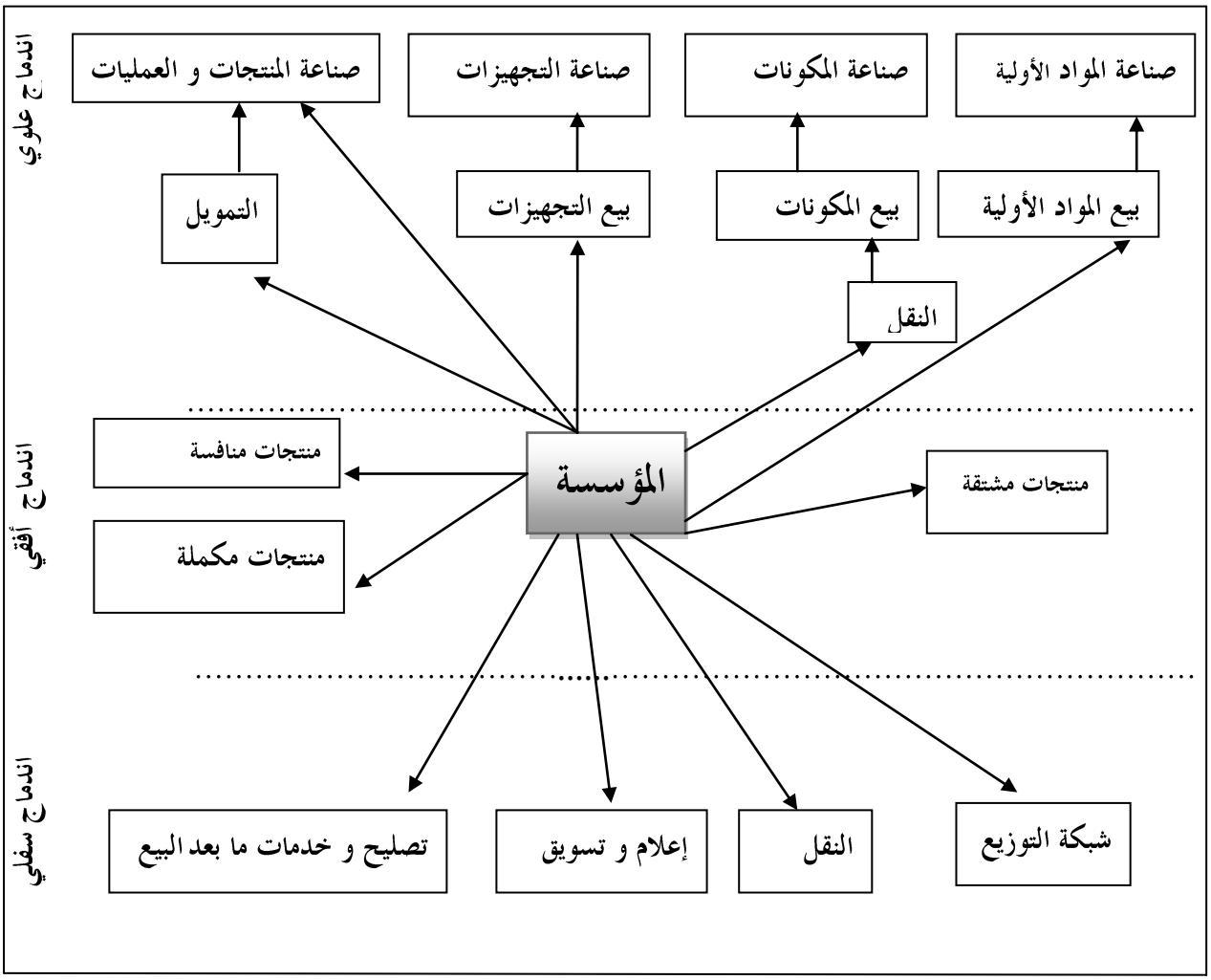


**المصدر**: عيسى حيرش: **الإدارة الإستراتيجية** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص210.

وكمثال عن عمليات الاندماج التي قرر إجراؤها شركة **Samsung Electronics** الكورية الجنوبية مع الشركة الأمريكية **SanDisk** بقيمة 5.9 بليون دولار في سنة 2009 ولكن هذه العملية لم تتم في السنة نفسها وأجلت إلى وقت أخر بسبب الأزمة المالية العالمية.[1]

هذا وقد شجعت عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود خاصة التي تشارك فيها الشركات البلدان المتقدمة الزيادات التي سجلت في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت قيمة تلك العمليات بنسبة 88%سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 وبلغت 716مليار دولار وارتفع عدد الصفقات بنسبة 20% ليبلغ 6134 صفقة [2] وفي النصف الأول من عام 2006 زادت هذه العمليات بنسبة 39% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2005.[3]

[1] UNCTAD: **UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT**, 2009, p12.
[2] UNCTAD: **UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT**, 2006, p34.
[3] Ibid, P 22.

## ثانياً : تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي

لا يثير تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي أي صعوبة فتكوين شركة في هذا المجال لا يتطلب إلا توافر شرطين أساسيين:

- أن يكون للشركة الأم وفقاً لأحكام قانونها الوطني الحق في تملك أسهم شركة أخرى.
- أن يكون من الممكن وفقاً لأحكام قانون الدولة المضيفة أن تتملك الشركة الوليدة بنسبة تسمح بالسيطرة عليها.

ويمكن القول أن النظام القانوني للشركة الوليدة التابعة لشركة أجنبية لا يختلف عن النظام القانوني للشركة الوليدة التابعة لشركة وطنية أخرى.[1]

## ثالثاً : السيطرة على شركات قائمة

قد تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات للسيطرة على شركات أخرى قائمة بالفعل وتحويلها إلى شركات تابعة لها، ولعل ها الأسلوب قد يصبح ضرورياً في بعض الأحيان لو كان الأمر يتعلق بالحصول على مواد أو سلع تنتجها الشركة المراد السيطرة عليها، حيث تصبح السيطرة على مثل هذه الشركة أمراً حيوياً ولازماً لتحقيق التكامل الراسي وهناك طريقتين لتحقيق هذا:

- الاستيلاء عنوة بإرغام المساهمين المسيطرين على الشركة.
- الاتفاق مع مجموعة المساهمين المسيطرة على نقل السيطرة لهم.[2]

وتسعى الشركات من خلال هذه الأساليب إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تخدم مصالحها في مناطق تواجدها حتى تضمن بقاءها واستمرار نشاطها.

## أهداف الشركات المتعددة الجنسيات:

تسعى الشركات متعددة الجنسية إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسة هي:

### 1 - توسيع مبيعاتها (Expand their sales):

تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسين هما:اهتمامات المستهلكين والزبائن بمنتجاتها أو بخدماتها ثم الرغبة والقدرة على الشراء وإن زيادة وتوسيع مبيعات الشركات متعددة الجنسية خارج نطاق الدولة التي تعملها هو الهدف الأساس للأعمال الدولية مثل شركة **Walmart**.

[1] احمد عبد العزيز وآخرون:**الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010، ص 126.
[2] المرجع نفسه، ص 127.

**الشكل13**:نقاط بيع شركة Wal-Martحول العالم.

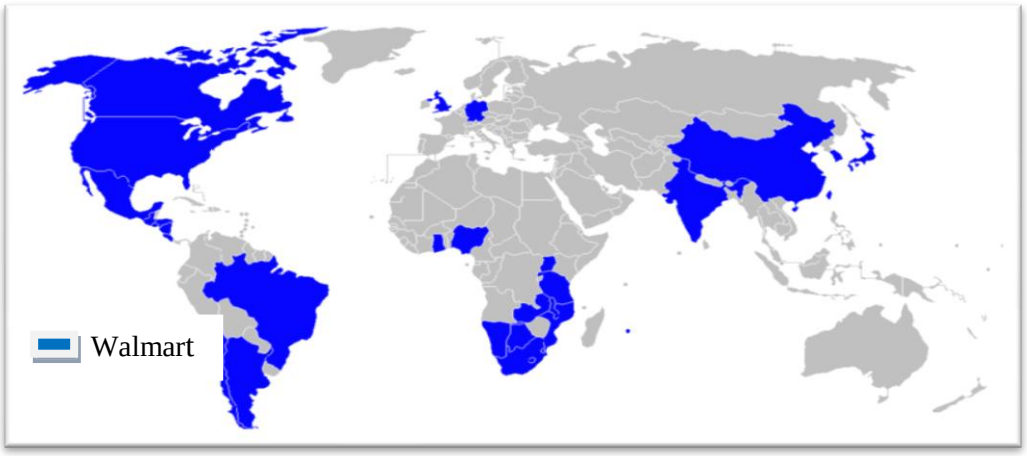


**source :** http://en.wikipedia.org/wiki/File:Walmart_International_Locations_Map.png

ونلاحظ من الشكل السابق أن شركة Wal-Mart تتواجد في معظم أنحاء العالم وتتركز بشكل كبير في القارة الأمريكية بالدرجة الأولى وسبب هذا التواجد هو لتحقيق اكبر ربح ممكن.

### 2- الحصول على الموارد(Ac uire resources)

يبحث المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، كما ينظرون إلى رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والمعلومات التي يستخدمونها في بلدانهم لأسباب متعددة منها: تقليل كلف الإنتاج أو التوفير فيها وزيادة هوامش الربح وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير، هذه الإستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو جعلها متميزة عن منافسيها وذلك لزيادة حصتها السوقية وربحيتها.

### 3- تنويع مصادر مبيعاتها وإمداداتها(Diversify sources of sales and supplies)

لكي تتجنب الشركات عملية التأرجح في مبيعاتها وفي ربحيتها، في تبحث عن أسواق أجنبية ومصادر إمدادات خارجية وذلك للاستفادة من التذبذب في دورات حياة المنتجات ومن فترات الرواج والكساد بين الدول، وبالتالي تستفيد من الإمدادات والمبيعات باستخدام استراتيجيات مختلفة لا تتأثر بتأرجح الأسعار والنقص الذي يكون في دولة واحدة من عملات الصرف، وما تحتاجه من تبادلات.

### 4- تقليل خطر المنافسة(Minimize competitive risk)

تتحرك بعض الشركات دوليًا لأسباب دفاعية، فهي تبحث عن مزايا تنافسية تتفوق بها على منافسيها الحاليين أو المحتملين مثل استخدامها الحملات الترويجية والدعايات الإضافية أو تطوير المنتج لتحسين موقفها التنافسي في بيئتها، لمنع خطر دخول منافسين جدد في موقعها. [1]

[1] غسان عيسى العمري: **المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسية**، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي السابع بعنوان تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال " التحديات - الفرص- الآفاق" في الفترة 10-2009/11/11، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان.

## دوافع الشركات المتعددة الجنسيات في ممارسة نشاطها في الخارج:

إن دوافع الشركات المتعددة الجنسيات في العمل وممارسة نشاطاتها في عدة دول أي كونها دولية النشاط وعولمة نشاطاتها ومن بين هذه الدوافع:

1 -الحصول على أكبر قدر من الأرباح من خلال توزيع عملها ونشاطاتها في عدة دول وبما يضمن لها تقليص كلف هذا العمل والنشاط، مراعية في ذلك عوامل عديدة من بينها العوامل الاقتصادية كأن تكون قريبة من الأسواق وذلك بأن تعمل في هذه الأسواق وتسيطر عليها وأن تكون قريبة من مدخلات عملها ونشاطاتها، والسيطرة بذلك على إنتاج المدخلات التي كانت مواد خام وأولية في الغالب.

2 -الحاجة لاستخدام فائض الأموال المتاحة لدى هذه الشركات والجهات التي تملكها أو تسيطر عليها وبالذات المؤسسات المالية.

3 -أن دورة حياة المنتج في مراحل معينة من دورة الحياة في مراحل معينة من دورة الحياة، هذه تدفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى تدويل نشاطاتها بحكم تشبع السوق المحلية من المنتج الذي يعتمد على جدته وحداثته، وبعد أن يفقد ميزته هذه بشيوع استخدامه محليا يتم التوجه نحو القيام بإنتاجه في الدول الأخرى وهو الأمر الذي يدفع نحو تدويل عملها ونشاطاتها نتيجة لذلك وفي ظل الحاجة لها.

4 -تتجه هذه الشركات وممارسة النشاطات في الدول التي تفرض إجراءات تدخلية اقل في نشاطاتها وضرائب أدنى أو ألها تعفي نشاطاتها فيها من الضرائب، كضرائب الدخل أو الضرائب على استرادها أو الحرية في استخدام أرباحها وتحويلها وكذلك التي توفر فيها دعم لها من خلال التسهيلات.[1]

## المطلب الثاني: الآثار السلبية للشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات عنصرا هاما من عناصرالعولمة الاقتصادية وذلك من خلال غزوها للأسواق العالمية وخصوصا لأسواق البلدان النامية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات مختلفة التي قد تكون لها أثار لامحالة والتي قد تتمثل في:

- إن الأعمال الدولية للشركات متعددة الجنسيات في البلدان المضيفة تدخل ضمن إستراتيجية توسيع الأسواق بالنسبة لها واستغلال الثروات الطبيعية الموجودة فيها.
- كذلك قد تحد من حرية البلدان في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية المستقلة، كما تؤثرالنشاطات الدولية لهذه للشركات على هيكل المنافسة للشركات الوطنية، كما تلجا هذه الشركات إلى إتباع وسائل غير شريفة كتقديم الرشاوى للزعماء والمساهمة في الانقلابات التي تحدث في الدول المختلفة واستخدام الإشهار الاغرائي لمنتجاتها وأفكارها. [2]
- تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتحويل الأرباح المحصل عليها إلى بلدها الأم وبالتالي فهي تقف في وجه التنمية الاقتصادية للدولة التي استضافتها.[3]

---

[1] فليح حسن خلف:**العولمة الاقتصادية**، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص ص:74-75.

[2] شعيب شنوف: **الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي حالة BP EXPLORATION LIMITED**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص120.

[3] Bonaventure I.Ozoigbo, Comfort O Chukuezi**: The Impact of Multinational Corporations on the Nigerian Economy**, Article published in the **European Journal** of Social Sciences – Volume 19, Number 3 (2011), p 383,From URL :http://www.eurojournals.com/EJSS_19_3_06.pdf ,consult 3/1/2013, at 13:24.

- تستحوذ هذه الشركات على مايقارب 40% من حجم التجارة الدولية و 80%من مبيعات العالم ولعل تلك المؤشرات وغيرها تلقي الضوء على التأثير الكبير الذي يمكن أن يمارسه الشركات على التجارة العالمية.[1]
- تهيمن الشركات المتعددة الجنسيات على اكبر الحصص السوقية الوطنية في الدول المضيفة وهو ما يؤدي إلى تراجع مبيعات الشركات الوطنية.[2]
- بسبب كونها ولدت من رحم النظام الرأسمالي وارتبطت به فإنها تميل إلى التمركز الشديد واحتكار الإنتاج على المستوى الدولي، الأمر الذي أدى إلى أن يكون نشاطها ممتدا ويشمل جميع القارات متجاوزة كل الحدود السياسية.[3]
- تعمل الشركات المتعددة الجنسيات الآن استثمارات مباشرة في عمليات متكاملة تماما من استخراج المواد الخام وحتى عمليات التصنيع والتوزيع على المستهلكين في جميع أنحاء العالم وتتحكم في حصة كبيرة ومتزايدة من موارد العالم التقنية، التسويقية.[4]
- الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر العالم كله سوقا لها ومن تم فهي تزيد للاستيلاء على أي وحدة إنتاجية هامة في بلدان العالم الثالث، ولو تحت شعار الشركات المختلطة مع القطاع العام، ولكنها تهتم أكثر من ذلك بتقليص دور الوساطة الدولة في تنظيم الاقتصاد، حتى لا يتدخل أحد في نشاطها سواء في الداخل أو الخارج.[5]
- خلق مصادر جديدة للمواد الأولية لسد احتياجات سكان الدول الصناعية وصناعاتها واقتصادها بوجه عام، وفتح أسواق لتصريف منتجاتها في الخارج.
- سياسة الشركات المتعددة تتفق وحرية التبادل التجاري وانفتاح الاقتصاد الوطني على اقتصاد السوق حيث تتحدد أسعار المنتجات بما يتلاءم مع قانون العرض والطلب مما يؤدي إلى زيادة أسعار بعض المنتجات الزراعية، نتيجة لزيادة الطلب العالمي إثر إلغاء القيود على الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية وانخفاض إنتاجيّة القطاع الزراعي، بسبب تحرير التجارة وفتح الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج.[6]
- لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية فالشركات المتعددة الجنسيات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالإطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية، وتعمل على تحديثها باستمرار.[7]
- تدخل حكومات الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي إلى عدم سيطرة هذه الأخيرة عليها.[8]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد:**العولمة الاقتصادية** الدار الجامعية، الإسكندرية،2008، ص171

[2] ليسترو ثورو، تعريب فايزة حكيم و احمد منيب:**النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2006، ص362.

[3] عبد القادر محمد فهمي:**النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية**، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص362.

[4] اوجين بريجهام و آخرون،تعريب سرور علي إبراهيم سرور:**الإدارة المالية–النظرية و التطبيق العملي**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الجزء 2،السعودية، 2009،،ص1248.

[5] محمد زوزي:**تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة حالة ولاية غرداية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2010، ص29.

[6] حسن زعرور: **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات**، مقال منشور في مجلة الدفاع الوطني اللبناني، من الموقع الالكتروني:
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=4364، تاريخ الاطلاع:2013/02/16، الساعة 11:27.

[7] رفيق نزاري:**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حالة تونس –الجزائر–المغرب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بلتنة، 2008، ص64.

[8] ياسر المومني و آخرون:**التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص179.

- أصبحت الشركات متعددة الجنسية تتحكم بالاقتصاد العالمي، وتتحكم بالإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسعيره وتيسير الحصول عليه أو منع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذلك، وتتحكم بانتقال
- رأس المال وبخلق الأزمات أو حلها إنها تتحكم بعصب السياسة والاقتصاد.[1]
- الشركات المتعددة الجنسيات ليست سوى وسائل للحفاظ على ميزات الدول الصناعية الكبرى.[2]
- قيام هذه الشركات بنقل بعض الصناعات إلى خارج الدولة الأم للتخلص منها كما هو الحال في الصناعات الملوثة للبيئة والتمتع بالميزات الشبه متوافرة أحيانا كمصادر الطاقة والعمالة الرخيصة وإن كانت بعض الشركات تعتمد على التكنولوجيا الموفرة للجهد الإنساني مما يعمق من مشكلة البطالة.
- إن هدف الشركات المتعددة الجنسيات هو إبقاء الدول النامية فاقدة سيطرتها على أنماط تخصيص الاستثمارات، ووضع الإستراتجيات لتصحيح الإختلالات التي تنهك هياكلها الاقتصادية.[3]
- أن الشركات متعددة الجنسيات تخلق نوع من الطبقية الإجتماعية في الدول النامية نتيجة للفرق الشاسع بين مستوى الأجور في الدولة المضيفة وتلك التي تدفعها هذه الشركات. [4]
- نقصان الاستثمار المحلي حيث غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك المحلية وإن هذه الطريقة سوف تؤدي إلى ارتفع نسبة الفائدة، مما يستلزم تقليص الاستثمارات المحلية وهذا بالإضافة إلى أن الممولين المحلين يفضلون تقديم قروضهم للشركات الأجنبية على الشركات المحلية وهذا لعامل المخاطرة في استرداد هذه القروض حيث يكون هذا العامل المخاطرة أقل في الشركات الأجنبية مقارنة مع الشركات المحلية. [5]
- تسعى الشركات المتعددة الجنسيات للسيطرة على الموارد الاقتصادية والمالية والبشرية على المستوى العالمي وتسخيرها لخدمة مصالح القوى السياسية والاقتصادية الكبرى. [6]
- دور ومسؤولية الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة في المساعدة على تنامي ظاهرة الفقر والإفقار في العالم نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة الدولية.[7]

ولعل أهم اثر سلبي أحدثه هذا النوع من الشركات ما تعلق بالأزمة المالية العالمية ، بحيث أصبحت تمثل إرهاب اقتصاديا لانهيار النظام الرأسمالي بسبب أنها تمارس سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي على فروعها المنتشرة في أنحاء العالم وجميع الفروع تعمل تحت نظام دقيق وفي إطار إستراتيجية وسيطرة عالمية مشتركة.

إن هذه الشركات تفرض شروطاً باهظة ومجحفة على دول العالم الثالث النامية مقابل تقديم رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذه الدول بما تقيمه من مشروعات في البلدان النامية تفرض عادة مشروعات ليست ذات أولوية عالية في التنمية، مثل النشاطات السياحية

---

[1] محسن حسن علوان: **أثر الشركات متعددة الجنسية على اقتصاد البلد المضيف**، مجلة الفتح، العدد السادس والثلاثون، تشرين الأول، 2008، ص234.

[2] عبد الله بلوناس:**عولمة الاقتصاد - الفرص والتحديات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 24 العدد الأول، 2008، ص 198.

[3] محمد غربي: **تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس، 2009، ص26.

[4] محمد العيد بيوض:**تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة :تونس، الجزائ، المغرب**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف،2011، ص18.

[5] فاروق سحنون: **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص :التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010، ص27.

[6] مختار بن هنية:**استراتيجيات و سياسات التنمية الصناعية –حالة البلدان المغاربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوي قسنطينة، 2008، ص205.

[7] صالح السحياني:**المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف، 23-25 مارس 2009 بيروت، ص5.

والمصرفية والتجارية، وحين تهتم هذه الشركات بالصناعة فإنها تنتج سلعاً لا تستجيب لاحتياجات الناس وسلعاً ليست في متناول دخولهم، وإنما تستهلكها الأقلية الغنية.

بفضل السمة الربوية البارزة في هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الحياة العالمية فهي تسيطر على مجمل العلاقات النقدية والمالية الدولية من خلال المصارف العابرة للقارات أيضاً، فالشركات المرابية لا تقوم بوظائف مالية نظيفة وإنما هي تتلاعب بالاحتياطيات النقدية العالمية، وتتحكم باتجاهات توظيفها بأساليب احتيالية ولفترات قصيرة، مما تسبّب في تأزم الأوضاع المالية والنقدية للبلدان الفقيرة تأزما خطيراً، جعلها أكثر طواعية في قبضة المؤسسات العالمية الحاكمة.

لقد تبيّن خلال عشر سنوات مضت أن الشركات المرابية استردت 2.5 دولار مقابل دولار واحد وظفته في البلدان الفقيرة، ولقد أبيدت مجتمعات لصالح نهوض مجتمعات، بسبب تراكم أموال كثيرة لدى كيانات هشة وضعيفة وقيام اقتصاد هش يسهل انهياره في أي وقت، متناسين البعد الاجتماعي للعملية الاقتصادية، والمشكلة أن الأثرياء يزدادون ثراء، والفقراء يزدادون فقراً مع ازدياد الهوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وكل هذا أدى إلى حدوث الأزمة الرأسمالية.[1]

## المطلب الثالث:الآثار الايجابية للشركات المتعددة الجنسيات :

تتشعب الآثار الايجابية للشركات المتعددة الجنسية في الدول المضيفة، سواء النامية أو المتقدمة، وفقاً لاختلاف الأنشطة التي تمارسها بما فيها الإنتاجية والخدمية والتسويقية، ويمكن البحث في هذه الآثار من خلال تصنيفها ضمن أربعة بنود رئيسية هي الآثار على ميزان المدفوعات، آثار إنفاق الشركات في الدول المضيفة، الآثار على تشغيل القوى العاملة المحلية وتدريبها، آثار نقل التكنولوجيا.

### أ - الآثار على ميزان المدفوعات:

تساهم الشركات المتعددة الجنسية في تحسين موازين المدفوعات في الدول المضيفة بصورة مباشرة من خلال3 قنوات رئيسية هي: تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال المستوردات.

فتدفق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات للاستثمار في الدول المضيفة، وخاصة التي تعاني من فجوة في الموارد المالية حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية مثل ما هو الحال في معظم الدول النامية، يساعد في سد العجز في حساب رأس المال وبالتالي تحسين وضع ميزان المدفوعات بشكل عام. وفي حالة أن يكون للشركات الأجنبية نشاط تصديري، فإن عائدات صادراتها تساعد في سد فجوة العملات الصعبة في الدول النامية التي تعاني من ذلك من خلال رفدها للحساب الجاري بالعملات الصعبة المتأتية من التصدير وبالتالي تساهم في التغلب على العجز التجاري والذي في محصلته يؤدي إلى تحسين الوضع في ميزان المدفوعات على المستوى الكلي.

ويمكن أن تساهم هذه الشركات في توفير العملات الصعبة في حالة ممارسة نشاط تصنيعي لإحلال المستوردات في البلدان المضيفة، عن طريق إنتاجها سلعاً بديلة للواردات والذي يتيح لهذه الدول توفير العملات الصعبة توجه عادة لتغطية متطلبات السوق المحلي من السلع المستوردة والتي لا تنتج محلياً، ويؤدي ذلك إلى تقليل فاتورة الواردات مما يساعد في تقليص فجوة العملات الصعبة ويساهم في سد العجز التجاري في ميزان المدفوعات. وهناك أثر مالي إيجابي للشركات متعددة الجنسية على الأسواق المالية في الدول المضيفة يؤدي إلى تحسين الوضع في موازين مدفوعاتها من خلال امتصاص هذه الشركات لجزء من السيولة النقدية الفائضة - في حالة وجودها - من أسواق الدول المضيفة عن طريق الاقتراض المحلي لتغطية متطلبات الاستثمار وتكاليف عمليات الإنتاج، وطبيعي أن هذا الإجراء يساعد في الحد من الضغوط التضخمية ومالها من آثار سلبية على ميزان

[1] إيمان احمد احمد رمضان:**سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات عالميا ودورها في أزمة الاقتصاد الرأسمالي**، من الموقع الالكتروني: http://docs.com/IU3C ، تاريخ الاطلاع 2013/3/4،الساعة 16:44.

المدفوعات والمتأتية نتيجة للسيولة النقدية الزائدة إذا لم يتم امتصاصها من الأسواق المحلية لاستخدامها في تمويل مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية.

**ب–آثار إنفاق الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة**

لا شك بأن كافة نفقات الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة لها آثار إيجابية على الاقتصاد المحلي وعلى الميزانية العامة في هذه الدول ويشمل إنفاق هذه الشركات: الأجور والرواتب للعاملين فيها الأجانب والمواطنين، المشتريات من الأسواق المحلية للسلع والخدمات، الضرائب المباشرة، ضرائب الدخل والمبيعات والقيمة المضافة إذا كانت مفروضة الضرائب غير المباشرة الرسوم المفروضة على المستوردات بأنواعها، الإيجارات، الفوائد، الأرباح الموزعة، والتبرعات المحلية النقدية والعينية. ويأتي الأثر الإيجابي للإنفاق المباشر لهذه الشركات من خلال عملية المضاعف في السوق المحلي حيث يؤدي ذلك إلى تنشيط الأعمال التجارية في مختلف القطاعات الإقتصادية عن طريق الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري لمختلف فئات المجتمع المستفيدة من الإنفاق المحلي لهذه الشركات، بالإضافة إلى مساهمة ما تدفعه هذه الشركات من مختلف أنواع الضرائب والرسوم المفروضة على أنشطتها - إن وجدت - في زيادة الإيرادات المحلية للدول المضيفة وبالتالي تساعد في تحسين الوضع في الميزانيات العامة من خلال تغطيتها لجزء من المتطلبات المالية لهذه الدول.

**ج–الأثر على التشغيل والتدريب**

ينعكس الأثر الايجابي للشركات متعددة الجنسية على قطاع التشغيل في الدول المضيفة من خلال توظيف القوى العاملة المحلية، وخاصة فيما إذا كانت هذه الدول تعاني من فائض في أسواق العمل يتمثل في تفاقم مشكلة البطالة فيها .فمما لا شك فيه بأن تشغيل أعداد من القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة في الدول المضيفة يساعد في التغلب على مشكلة البطالة وبالتالي يساهم في تحقيق الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، وإضافة إلى تشغيل القوى العاملة المحلية، تساهم الشركات متعددة الجنسية في تدريب القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة لرفع كفأتها الإنتاجية كما ويمكن أن تقدم دورات تدريبية لبعض العاملين في مؤسسات وطنية في المجالات الفنية والإدارية العليا والمتوسطة، تتضمن تدريباً عملياً ونظرياً سواء في داخل أو خارج الدول المضيفة .وطبيعي أن يساعد هذا الإجراء في خلق كادر وطني متدرب تكون البلدان المضيفة بحاجة ماسة له لتسيير عملية التنمية في مختلف القطاعات الإقتصادية.

**د – آثار نقل التكنولوجيا**

تسهل الشركات متعددة الجنسية عمليات نقل التكنولوجيا من البلد الأم إلى البلدان المضيفة، المتقدمة أو النامية من خلال:توفير الآلات والمعدات الحديثة الملائمة، تقديم الخبراء في مختلف الميادين المطلوبة، نقل المعرفة عن طريق الدورات والمؤتمرات والندوات التدريبية والتعليمية الخارجية أو الداخلية، المساهمة في البحث والتطوير في مجالات اختصاصها، ودعم المؤسسات الفنية والمهنية المحلية ذات العلاقة عن طريق تقديم المعدات الحديثة والتدريب، ومما لا شك فيه بأن لنقل التكنولوجيا بأشكالها المختلفة والعمل على توطينها من خلال هذه القنوات أثر إيجابي على تسيير عجلة التنمية وزيادة الإنتاج وتطويره في البلدان المضيفة وخاصة في الدول النامية، كما ويمكنها ذلك من مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي في الدول المتقدمة.[1]

ولأجل فهم أكثر واستيعاب أدق وأكثر شمولاً نلخص مختلف الايجابيات والسلبيات التي يمكن التي تخلفها الشركات المتعددة الجنسيات على جميع الأصعدة باعتبارها وجهان لعملة واحدة.

**الجدول 15**: ايجابيات وسلبيات الشركات المتعددة الجنسيات

[1] محمد سعد عميرة: **الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية**، مركز البحوث والدراسات– غرفة تجارة وصناعة عجمان، ص ص:5–8، من الموقع الالكتروني: www.ajmanchamber.ae/UserFiles/re/dev_Countries.pdf، تاريخ الاطلاع: 2013/03/25، الساعة 13:56.

| الايجابيات | السلبيات |
|---|---|
| 1- إسهامها في تحقيق تطور الدول التي تمارس نشاطها فيها من خلال إقامة مشروعات إنتاجية وبالتالي تحقيق قيمة مضافة.<br>2- تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الإنتاجية من خلال الوسائل والأساليب الأحدث المستخدمة في النشاط.<br>3- زيادة درجة الانتفاع بالمواد المحلية والمورد الطبيعية نظرا لاستخدامها كمخلات لنشاطها.<br>4-تقوم هذه الشركات بدور فعال في الرفع من التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة كما وتسعى لتوفير فرص عمل من خلال توظيف العمال في مختلف نشاطاتها.<br>5- المساهمة في زيادة الصادرات من خلال تحقيق فائض في الإنتاج الذي تقوم به وبالتالي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.<br>6- مساعدة الدول على تطوير قدراتهم الإدارية والتنظيمية وتطوير مهارة العاملين وخبراتهم والمساهمة في توفير التمويل لإقامة المشروعات في الدول التي تعمل فيها.<br>7- تعزيز المنافسة من خلال تحقق الكفاءة بما يقود إلى تخفيض كلف الإنتاج وتحسين نوعيته.<br>8- تساهم في التطور التكنولوجي للدول التي تعمل فيها بسبب استخدامها لأحدث التطورات التكنولوجية في وسائل وأدوات وأساليب الإنتاج. | 1- إسهامات هذه الشركات ضئيلة جدا في عمليات التنمية خاصة أن هذه الشركات تعمل على استمرارية وجود وخلق نوع من اللامساواة في توزيع الدخل في المناطق الجغرافية للدول النامية.<br>2- تهدف إلى زيادة أرباحها عن طريق إنتاج سلع غير ضرورية للطبقات الفقيرة مستعملة في ذلك أساليب الدعاية والإعلان الحديثة التي تركز على أنماط الاستهلاك وزيادة قوتها لاحتكارها الأسواق المحلية بواسطة قوتها الاقتصادية.<br>3- إجبار الشركات الوطنية على الخروج من الأسواق بسبب المنافسة الغير متوازنة، نظرا لاستعمالها أسلوب إغراق السوق بالمنتجات الأقل سعرا والأرفع جودة.<br>4- فرض تكاليف مرتفعة على المنتجات التكنولوجية التي توفرها هذه الشركات للدول المضيفة خاصة الآلات والمكائن والمعدات والعلامات التجارية والخدمات.<br>5- تحويل معظم أرباحها خارج الدول التي أقامت فيها مشروعاتها الأمر الذي يعني حرما الدول من استخدام تلك الأرباح وتوظيفها كما يجب.<br>6- عدم الإسهام في توفير النقد الأجنبي للدول المضيفة، والتي هي بأمس الحاجة إليها نتيجة ضعف إسهامها في توليد قدر مهم من نشاطها الذي يتاح للتصدير.<br>7- التركيز في معظم نشاطاتها على الناطق الحضرية مما يؤثر على زيادة فقر المناطق الريفية وزيادة نتائج مشكلات الهجرة السكانية.<br>8- تعمل هذه الشركات بواسطة قوتها الاقتصادية على تغيير السياسات الحكومية وتوجيهها بعيدا عن مسار التنمية.<br>9- تعمل هذه الشركات على تعبئة الكفاءات الفكرية والعلمية، وتعتبر باحتكارها العالمي سبب قلب النظام الرأسمالي عن طريق احتكارها للتجارة الدولية والسيطرة على وسائل الإعلام. |

**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

فليح حسن خلف:**العولمة الاقتصادية**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص:76-83.

عبد القادر السيد متولي:**الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات**، دار الفكر، عمان، 2010، ص 213.

عبد القادر تومي: **العولمة من الاقتصاد إلى الايدولوجيا** مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 144.

Eric Rugraff and Michael W. Hansen: **Multinational Corporations and Local Firms in Emerging Economies**, Amsterdam University Press, Amsterdam, 2011, p13.

**خلاصة:**

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أهم الظواهر الاقتصادية في العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي يقصد بها أنها شركات ذات رأس مال ضخم تقوم بنقل نشاطاتها الإنتاجية إلى الدول الأخرى، وهناك عوامل كثيرة ساعدت في ظهورها ومن ضمنها تحسن وسائل النقل والاتصالات وتخفيض التكاليف والاستفادة من كلفة الأيدي العاملة الرخيصة والتمركز بالقرب من المواد الخام.

ولقد أضحت هذه الشركات من خلال ضخامتها وتنوع أنشطتها وانتشارها الجغرافي الأداة الرئيسية لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر، وركنا هاما من أركان النظام الاقتصادي العالمي عبر تأثيرها على اتجاهات الاستثمار في العالم.

يحقق هذا النوع من الشركات فوائد متعددة وذلك من خلال معالجة العجز في المدخرات الوطنية ونقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة.

ومن سلبيات هذه الشركات منافستها للشركات المحلية وتأثيرها السلبي على ميزان المدفوعات، كما تعمل الدول المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات على مراقبة هذه الشركات وذلك من خلال توجيه أهدافها نحو تحقيق أهداف الدول المضيفة.

# الفصل الثالث: تحليل أثر الأزمة المالية العالمية على أرباح شركة SAMSUNG

## تمهيد:

هي شركة نعرفها جميعاً لكننا لا نعرف عنها أي شيء، ليست في أمريكا ولا في أوروبا، بل في دولة صغيرة في أقصى شرق أسيا تسمى كوريا الجنوبية، ومع ذلك فأرباح هذه الشركة تفوق أرباح ميكروسوفت وجوجل وأبل مجتمعين ! إنها شركة SAMSUNG بحيث لا يكاد يخلو منزل من الأجهزة التي تنتجها هذه الشركة سواء تلفزيون، فيديو، حاسوب، مكنسة كهربائية، مكواة، ثلاجة هاتف نقال، وغيرها لم أثبتته أجهزتها من كفاءة وجودة عالية.

تعرف شركة سامسونج بأنها من كُبرى الشركات لإنتاج الهواتف النقالة والأجهزة اللوحية على مستوى العالم وتشتهر حاليا بهواتفها الذكية، وأجهزة تلفاز وعدة أجهزة كهربائية – رقمية، وحاليا تستثمر أكثر من 1,7 مليار دولار في الأبحاث والتطوير للتأكد أن منتجاتها هي بنفس مستوى الجودة التي بدأت بها لتستطيع منافسة مصنعي الالكترونيات الأوائل في السوق.

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بشركة سامسونج كواحدة من عمالقة الشركات المتعددة الجنسيات حول العالم، كما يهدف إلى دراسة تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أرباح شركة سامسونج، بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للشركة وهذا عن طريق تتبع الأرباح من سنة 2006 إلى 2011.

## المبحث الأول:التعريف بشركة SAMSUNG للالكترونيات

في جمهورية كوريا الجنوبية توجد إمبراطورية مترامية الأطراف هي إمبراطورية سامسونج الحديثة، التي أصبح لا يمكن الاستغناء عنها في نظر الأغلبية بدليل أن بعض الكوريين الجنوبيين يقولون أنه قد أصبح من الممكن أن يعيشوا حياة سامسونج فقط، لأنها سهلت عليهم ظروف الحياة كونها تمثل خمس الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد دولتهم.

### المطلب الأول: بطاقة فنية عن كوريا الجنوبية

جمهورية كوريا الجنوبية هي دولة ذات سيادة تقع في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية[1] يشتق اسم" كوريا "من مملكة كوريو، السلالة التي حكمت في العصور الوسطى، يجاورها الصين من الغرب اليابان من الشرق كوريا الشمالية من الشمال، ومضيق كوريا من الجنوب.

تقع كوريا الجنوبية في المنطقة المعتدلة الشمالية ذات طبيعة جبلية في الغالب ، وتبلغ المساحة الإجمالية لكوريا الجنوبية 99.392 كم[2] وعدد سكانها يقرب من 50 مليون نسمة [2] وعاصمتها وأكبر مدنها سيول، التي يبلغ عدد سكانها 9.794.304 مليون نسمة.

**الشكل14**:جمهورتي كوريا الجنوبية

**Source:** http://www.fco.gov.uk/en/travel-and-living-abroad/travel-advice-by-country/country-profile/asia-oceania/south-korea, consult 24/02/2013.

بعد التحرير والاحتلال السوفيتي والقوات الأميركية في نهاية الحرب العالمية الثانية، تم تقسيم البلاد إلى كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، حيث أسست كوريا الجنوبية عام 1948بوصفها دولة ديمقراطية، على الرغم من الاضطرابات السياسية بسبب الحكم العسكري والأحكام العرفية التي ميزت معظم تلك الفترة وحتى تأسيس الجمهورية السادسة عام 1987.

اندلعت الحرب بين الكوريتين (25 حزيران 1950) واستمرت سجالاً بينهما، وخرجتا من الحرب محطمتين على الرغم من استعادة كوريا الشمالية عافيتها بسرعة في مقابل تعثر كوريا الجنوبية اقتصادياً، لأن الدعم الغربي لهذه الأخيرة جعلها منذ منتصف

[1] **Doing Business in South Korea** ,p 6, from URL: http://www.pkf.com/media/131978/doing%20business%20in%20south%20korea,consult 29/02/2013.
[2] **Republic of South Korea country brief**, from URL: http://www.nzte.govt.nz/explore-export-markets/North-Asia/Doing-business-in-South-Korea/Documents/South-Korea-complete-country-brief. ,consult 29/02/2013.

سبعينيات القرن العشرين تتفوّق على كوريا الشمالية بمئات الأضعاف.[1]

ولعل أهم أسباب نجاح كوريا الجنوبية عوامل تعود بالأساس إلى تدخل الدولة من خلال التخطيط والسياس ة الزراعية النشيطة والسياسة الصناعية الموجهة للتصدير، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات السوق الداخلي والتوزيع العادل للدخل بالإضافة إلى إعطاء الأولوية لقطاع التعليم والبحث.[2]

كوريا الجنوبية هي جمهورية رئاسية تتكون من 17 تقسيم إداري، وهي من البلدان المتقدمة ذات مستوى معيشي عال جدا فهي رابع أكبر اقتصاد في آسيا ورقم 12 من حيث تكافؤ القوة الشرائية كأكبر اقتصاد في العالم، ويقوم الاقتصاد على التصدير مع الإنتاج المرتكز على الالكترونيات والسيارات والسفن والآلات والبتروكيماويات والروبوتات.

**الجدول16:** بطاقة فنية عن دولة كوريا الجنوبية

| الاسم الكامل | جمهورية كوريا الجنوبية |
|---|---|
| الشعار | المنافع للإنسان على نطاق واسع في العالم |
| العلم | |
| العاصمة | سيول |
| اللغة الرسمية | الكورية |
| نظام الحكم | وحدوي، رئاسة الجمهورية الدستوري |
| رئيس الدولة | لي ميونج باك |
| الاستقلال | 1945-08-15 |
| المساحة | 99,392 كم2 |
| السكان | 48,875,000 |
| الكثافة السكانية | 491 كم$^2$ |
| الناتج المحلي الإجمالي | 1.163 تريليون$ في 2011 |
| مؤشر التنمية البشرية | 0.897▲ عالي جدا |
| العملة | وون(KRW) |

[1] أحمد عَلّو: **كوريا الشمالية والملف النووي هل انتهت الأزمـــــــــة؟**، مجلة الجيش اللبنانية، العدد 279 – آب 2008 من الموقع الالكتروني: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=19544، تاريخ الاطلاع: 2013/02/17.

[2] جمال الدين لعويسات:**العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص76.

| | |
|---|---|
| رمز الإنترنت | . kr |
| رمز الهاتف الدولي | 82 |

**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Library of Congress – Federal Research Division Country Profile: South Korea, May 2005, p1,from URL: http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/profiles/South_Korea, consult 25/3/2013

ومن الموقع الالكتروني:

http://www.nationsonline.org/oneworld/korea_south.htm, consult 25/3/2013

## المطلب الثاني:بطاقة فنية عن شركة SAMSUNG

سامسونج بالانجليزية (SAMSUNG)شركة كورية جنوبية مختصة في صناعة الإلكترونيك، وهو الاسم الأول لمجموعة كورية في مجال الصناعة، تأسست في1مارس 1938 في دايجو من خلال **لي بيونغ شول** ويدير شؤونها حاليا **لي كان هي** تنشط هذه الشركة في بحث وبيع معدات شبه موصلة والاتصالات والكهرومترلي وشاشات الحاسوب والشاشات البصرية الكبيرة جدا.

**الجدول17:** بطاقة فنية عن SAMSUNG

| | |
|---|---|
| الاسم الكامل | سامسونج للإلكترونيات |
| النوع | شركة ذات مسؤولية محدودة |
| الدولة | كوريا الجنوبية |
| تاريخ التأسيس | 1938 |
| المؤسس | لي بيونغ- شول |
| أهم الشخصيات | لي كان هي كبير الإداريين التنفيذيين |
| المقر الرئيسي | مدينة سيوشو سامسونج سيول، كوريا الجنوبية |
| الشركات التابعة | الكترونيات سامسونج،سامسونج للصناعات الثقيلة |
| عدد الموظفين | 221.726 في 2011 |
| مناطق الخدمة | 285 من مكاتب ومرافق في 67 بلد |
| المنتجات | الكترونيات، بناء السفن، اقتصاد مواد كيماوية، بيع قطاعي،ترفيه،ذاكرة وميضية هواتف نقالة، هاتف ذكي، قرص صلب، طيران، تخزين ضوئي. |
| العائدات | 247.5 مليار دولار أمريكي(2011) |

| | |
|---|---|
| صافي الأرباح | 18.3مليار دولار أمريكي (2011) |
| الموقع الإلكتروني | www.samsung.com |

**المصدر:** إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الالكتروني:

www.planetpdf.com/planetpdf/pdfs/samsung_presskit2_duffj,Consult 25/03/2013.

## المطلب الثالث:تاريخ SAMSUNG

منذ إنشائها كشركة تصدير صغيرة في تايجو بكوريا، تطورت شركة سامسونج لتصبح واحدة من أكبر شركات الالكترونيات العالمية الرائدة المتخصصة في الأجهزة والوسائط الرقمية وأشباه الموصلات والذاكرة، وتكمل الأنظمة فاليوم منتجات وعمليات سامسونج المبتكرة عالية الجودة معترف بها عالمياً.

### أولا: بدايات شركة SAMSUNG

كانت بداية الشركة مختلفة عن أي شيء يمكننا توقعه، فبدأت عام 1938 حين بدأ رئيس مجلس الإدارة وأحد مؤسسي الشركة "بيونغ شول لي" عملاً تجاريًا في تايجو بكوريا بمبلغ 30 ألف في البداية، تركز العمل بشكل أساسي على التصدير التجاري وبيع الأسماك المجففة والفواكه والخضراوات إلى منشوريا وبكين[1]، وفي أقل من عقد من الزمان، كانت شركة سامسونج، وهي تعني باللغة الكورية "ثلاثة نجوم" ومعنى النجوم الثلاثة هي أن: – تكون كبيرة– تكون قوية– تبقى للأبد. [2]

تمتلك مصانع دقيق وماكينات صناعة حلويات وعمليات تصنيع وبيع خاصة بها، وتطورت في النهاية لتصبح الشركة العالمية الحديثة التي نعرفها اليوم ولا تزال تحمل الاسم نفسه.

**الجدول18:** مراحل تأسيس شركة SAMSUNG

| اسم المرحلة | السنوات | الحدث | الشعار الرسمي للشركة |
|---|---|---|---|
| البداية | 1938 | Lee Byung-chull ابن مالك أراضي الأرز يفتح تجارة شركة دكاكين البقالة وعمل المعكرونة. | |
| | 1948 | تبدأ الشركة بأعمال المنسوجات والسكر. | |
| التوسع العظيم | 1950 | تتوسع الشركة في عديد المناطق بضمان مخازن كبرى، وتبدأ في عمل بناء السفن وصناعة الكيماويات. | |
| | 1969 | الشركة تنتج تلفزيون الأبيض والأسود والتوسع في صنع الثلاجات. | |
| | 1977 | الشركة تنشأ أول رقاقة ذاكرة في العالم. | |

[1] http://www.samsung-mobiles.net/history-of-samsung.html, Consult 30/03/2013.

[2] إبراهيم محمد:**إمبراطورية سامسونج**:حقائق وأرقام مدهشة، من الموقع الالكتروني: http://www.ibda3world.com ، تاريخ الاطلاع، 2012/11/30،الساعة17:51.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | **1983** | البدأ بصناعة الحاسبات 64k DRAM | |
| الانتقال | **1987** | Lee Byung-chull يموت وابنه الثالثLee Kun-hee يستلم منصب رئيس المجموعة. | |
| | **1992** | الشركة تصنف اكبر منتج لرقائق الذاكرة في العالم. | |
| | **1995** | Lee Kun-hee يبدأ في عمل سيارة سامسونج ويؤسس أول شاشةLCD . | |
| الاضطراب | **1997** | كوريا تتأثر بالأزمة المالية الاسياوية وتبيع سيارة سامسونج لـــ Renault ،وتبدأ الشركة في صنع الهواتف النقالة. | |
| | **1998** | الشركة ترتب اكبر منتج لـــ LCD في العالم. | |
| التعاقب | **2005- 2010** | أجهزة الشركة تصبح الأكثر شعبية وشهرة في العالم،Lee يصبح رئيس الشركة وابنه الوحيد Jay Y. Lee يعتبر وريث عرش سامسونج ويعين احد رؤساء Samsung Electronics | |

**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

SPECIAL REPORT of SON SAMSUNG, JANUARY 2011,From URL:

http://graphics.thomsonreuters.com/AS/pdf/samsung, Consult 17/03/2013, at14:05

## ثانيا:تطور أعمال شركة SAMSUNG

وتتضح من خلال الجدول التالي الذي يبين تطور أعمال سامسونغ خلال 10 سنوات ماضية.

**الجدول19**: تواريخ معلمية في شركة SAMSUNG

| السنة | الحدث |
|---|---|
| 2010 | - طرحت شركة سامسونج للإلكترونيات جهاز الكمبيوتر اللوحيGalaxy في الأسواق الأمريكية، طوّرت شركة Samsung Mobile Displayلوحة AMOLED المرنة بدقةWVGA أوضح أربع مرات.<br>-حصدت شركة سامسونج للإلكترونيات 37 جائزة من جوائز الابتكار بمعرض إلكترونيات المستهلكين لعام 2011<br>- أطلقت شركة سامسونج للإلكترونيات جهازOMNIA 7،وهو أول هاتف ذكي يعمل بنظام التشغيل |

.Windows Phone 7

– أعلنت شركة سامسونج عن عزمها إنشاء 7 مؤسسات اجتماعية خلال الثلاث سنوات القادمة لدعم فقراء كوريا.

– بدأت شركة سامسونج للإلكترونيات إنتاج ذاكرة فلاش3 NAND بت سعة 64 جيجا بايت في فئة الـــ20 نانومتر بشكل كبير .

– ربحت شركةSamsung Engineering مشروعSabah (Malaysia) Oil & Project Gas Terminal Cheil Industries لإنشاء وحدة عرض أعمال WPM (للمواد العالمية الممتازة ).

– أقامت شركة سامسونج للإلكترونيات بطولة WCG الأوروبية في معرضIFA لعام 2010 .

– أقامت شركة سامسونج للإلكترونيات "منتدى حلول سامسونج للهواتف المحمولة لعام 2010" في تايوان تم تصنيف قيمة العلامة التجارية لشركة سامسونج لتحتل المرتبة رقم19 على مستوى العالم ضمن التصنيف الذي أجرته شركة Interbrand لأفضل العلامات التجارية العالمية لعام2010.

– تم اختيار سلسلتي تليفزيوناتLED ثلاثية الأبعاد 8000 و7000 من سامسونج كأفضل تليفزيونات لهذا العام من قبل مجلات تقييم المنتجات ''Which'' في المملكة المتحدة و''Test'' في ألمانيا .

– حصدت شركة سامسونج للإلكترونيات خمس جوائز من جوائز جمعيةEISA الأوروبية .

– طرحت شركة سامسونج للإلكترونيات جهاز الكمبيوتر اللوحيGalaxy في الأسواق الأمريكية .

–حصل جهاز التليفزيون الذي تنتجه شركة سامسونج للإلكترونيات على جائزة" منتج العام" في روسيا عامين على التوالي.

– وضعت شركة سامسونج للإلكترونيات أسس أنظمةHigh-K Metal Gate Logic Process و Design Ecosystem لصناعة سبك المعادن.

– قدمت شركة سامسونج للإلكترونيات محرك الأقراص الصلبة ذو السرعة العالية بسعة512 جيجا بايت الذي يستخدم ذاكرةDDR NAND التي تتمتع بنمط التبديل.

–حصلت شركة سامسونج للإلكترونيات على خمس جوائز من جوائز معرضIDEA لعام 2010 .

| | |
|---|---|
| | – دخلت شركتيSamsung Fire وMarine Insurance سوق تأمين السيارات الصينية.<br>– أعلنت سامسونج عن نيتها لاستثمار 20 مليار دولارًا في مشروعات جديدة في القطاعات صديقة البيئة وقطاعات الرعاية الصحية بحلول عام 2020.<br>– تم الإعلان عن شركةSamsung Life Insurance مع العرض العام الأولي في السوق الكورية أطلقت شركة سامسونج للإلكترونيات أول مسرح منزلي ثلاثي الأبعاد في العالم<br>– أطلقت شركة سامسونج للإلكترونيات هاتفWAVE، وهو أول هاتف ذكي يعمل بنظامbada الأساسي فازت شركة سامسونج للإلكترونيات بعقد مصنع للبتروكيماويات في الإمارات العربية المتحدة تبلغ قيمته1.7 مليار$<br>– تغيّر اسم شركةSamsung Corning Precision Glass إلى Samsung Corning Precision Materials.<br>– طوّرت شركةSamsung Mobile Display أكبر شاشةAMOLED شفافة ذات قياس 19 بوصة في العالم<br>– تم دمج شركة سامسونج للإلكترونيات مع شركةSamsung Digital Imaging .<br>– فازت شركةSamsung Heavy Industries بعقد لتسع ناقلات بترول تبلغ قيمته 500 مليون$.<br>-أعلنت شركة سامسونج للإلكترونيات عن إنتاج أول حزمة متعدد الشرائح(MCP) معPRAM – لاستخدامها في الهواتف المحمولة.<br>-حصل هاتف ''Moment'' الذي يعمل بنظام التشغيلAndroid الذي تنتجه شركة سامسونج للإلكترونيات على جائزة "الأفضل في العرض" في معرضCTIA لعام 2010.<br>-حصلت شركة سامسونج للإلكترونيات على جائزة الاتصالات صديقة البيئة عام2010.<br>-أطلقت شركة سامسونج للإلكترونيات عالميًا أول "تليفزيونLED ثلاثي الأبعاد عالي الدقة بنسبة تامة.<br>-طورت شركة سامسونج للإلكترونيات أول ذاكرةDRAM من فئة 30 نانومتر .<br>-افتتحت شركة سامسونج للإلكترونيات مركزRendezvous @ Samsung (OR@S Olympic) للألعاب |

| | |
|---|---|
| | الأوليمبية الشتوية في فانكوفر لعام 2010.<br>-تم تصنيف شركة سامسونج للإلكترونيات لتحتل المرتبة الأولى فيما يتعلق بحصة السوق من الثلاجات ذات البابين في الولايات المتحدة.<br>-افتتحت شركةSamsung C &T برج خليفة، أطول مبنى في العالم.<br>-تم دمج شركةSamsung SDS مع شركةSamsung Networks<br>-بدأت شركة سامسونج للإلكترونيات إنتاج أولى لوحات التلفزيونات ثلاثية الأبعاد بشكل ضخم. |
| 2009 | -قامت بعرض أرفع جهاز تلفزيون عبر العالم (شاشة لا يزيد سمكها عن 6.5 ملم) في معرض الإلكترونيات الاستهلاكية.<br>- تعاونت من أجل إنشاء مصنع مع شركة Xilinx الأمريكية.<br>- قامت بتصنيع أول ذاكرة DRAM بسعة 40 نانومتر على مستوى العالم .<br>- أطلقت هاتف "Blue Earth" صديق البيئة والذي يعمل بالطاقة الشمسية.<br>- أطلقت تلفزيون V-line Crystal Rose LCD.<br>- احتلت سامسونج المرتبة الأولى في اكتساب ولاء العميل لمدة 8 سنوات متتالية وذلك حسب مؤشر Brand Keys الأمريكي.<br>- ساعد نظام الصور الرقمية من سامسونج على تطوير كاميرا رقمية تجمع بين عدة ميزات مبتكرة<br>-أنشأت أكبر هاتف محمول على مستوى العالم حسب ما سجلته موسوعة جينيس للأرقام القياسية<br>- حصلت على "جائزة إدارة الجودة" في ماليزيا.<br>- حصلت SADI، مدرسة التصميم لدى سامسونج، على أكبر عدد من جوائز التصميم iF Concept Design Awards على مساهماتها.<br>- قامت بفتح "samsungmobile.com" لعملائها المحليين. |

- حصلت على جائزة التميز من برنامج ENERGY STAR الأمريكي.

- أطلقت أرفع مشغل بلو راي حول العالم.

- أدخلت هواتف Mobile WiMax في ماليزيا.

- أطلقت أول كاميرا تسجيل عالية الوضوح بالكامل مع محرك SSD 64 جيجابايت بلغت مبيعاتها أكثر من 20 مليون من الهواتف التي تعمل باللمس بشكل كامل وذلك في أقصر وقت ممكن.

- حققت سامسونج رقمًا قياسيًا في حصة السوق في مجال تصنيع شاشات LCD.

- أطلقت أول هاتف محمول على مستوى العالم يعمل بالطاقة الشمسية في الهند.

- أصدرت "JET"، والذي يعد مفهومًا مميزًا جديدًا للهاتف المزود بشاشة لمسية متكاملة.

- أصدرت شاشة ثلاثية الأبعاد تعمل بتردد 120 هرتز.

- احتلت سامسونج المرتبة الأولى في سوق العلامات الرقمية العالمية للمرة الأولى.

- استطاعت أن تبيع 500,000 جهاز من تليفزيون LED خلال 100 يوم من إصدارها .

- بدأت عصر جديد من "الهواتف المرئية" مع الجيل الثالث من هواتف Haptic AMOLED المزودة بميزة اللمس الكامل.

- أطلقت أول تلفون فيديو يعمل بالأشعة تحت الحمراء على مستوى العالم.

- أصبحت الشركة الأولى في مجال الصناعة التي تحصل على شهادة TCO 3.0 لأجهزة الكمبيوتر الدفترية الخاصة بها.

- بدأت إنتاج أول ذاكرة DDR3 DRAM بسعة 40 نانومتر على نطاق واسع على مستوى العالم.

- أطلقت أرفع هاتف على شكل ساعة على مستوى العالم.

- أصدرت الهاتف الأقل استهلاكًا للطاقة على مستوى العالم بمعالج 1 جيجا هرتز ووحدة المعالجة المركزية core.

- افتتحت الموقع الخاص بمتجر تطبيقات سامسونج .

- حصلت على أكبر عدد من الجوائز في مسابقة IDEA 2009 .

- أطلقت هاتفها الاستراتيجي الذكي Omnia II .

- استطاعت سامسونج أن تبيع 500,000 وحدة من هواتف Yuna Haptic في وقت قياسي .

- أصبحت هي الشركة الأولى في بيع أكثر من 10 مليون تلفزيون LCD في النصف الأول من العام.

- استطاعت سامسونج الفوز برئاسة مشروع شراكة الجيل الثالث لمنظمات وضع المعايير .

- حققت مبيعات تزيد عن 5 مليون من هواتف STAR التي تعمل باللمس الكامل في فترة 4 أشهر وتم افتتاح متجر تطبيقات سامسونج رسميًا .

-أصدرت هاتف "Corby" الذي يعمل باللمس الكامل والموجه إلى المستخدمين من الشباب.

- قامت بتوفير الدعم لمسابقة World Skills Calgary 2009 Competition.

- قامت بتركيب أكبر شاشة حائط على مستوى العالم في الولايات المتحدة الأمريكية

- أطلقت أول غسالة بسعة 16 كجم في السوق المحلي .

-حصلت أجهزة ''Mondi'' WiMax التي توفرها سامسونج على جائزة "أفضل منتج" في مسابقة جوائز G4 .

- تأتي من بين أفضل 10 شركات ضمن تصنيف أفضل 100 شركة على مستوى العالم.

- تم اختيار سامسونج كواحدة من أفضل 10 شركات عالمية في الاستجابة للمتغيرات المناخية.

- احتلت أجهزة تلفزيون سامسونج 50% من حصة السوق الإيرانية .

- أطلقت هاتفها الذكي "Giorgio Armani" .

- بلغت نسبة مبيعاتها أكثر من 5 مليون للوحات LCD الخاصة بأجهزة الكمبيوتر الدفتري في الشهر للمرة الأولى في تاريخ الصناعة.

- قامت بتصنيع لوحة LCD ثلاثية الأبعاد 240 هرتز.

-حصلت على جائزة الريادة في السوق في مجال تصنيع تلفزيونات LCD لعام 2009 .

- قامت بنشر أعمال بطاقة الذاكرة الجديدة الخاصة بها.

- توصلت إلى أول اتفاقية للتزويد بخدمات التطور طويل الأمد على مستوى العالم

- قامت بتطوير أرفع لوحة تلفزيون LED على مستوى العالم يصل سمكها إلى 3 ملم.

- نجحت سامسونج في اختبار تقنية التجوال العالمي WiMax .

-استطاع تلفزيون سامسونج LED أن يفوز بلقب "تلفزيون العام" في بريطانيا.

- أعلنت إستراتيجية "الشركة المبدعة" الخاصة بها لفترة 100 سنة القادمة.

- تجاوزت أرباح التشغيل 4 تريليون بعد أربعين عاماً من إنشائها .

- قدمت نظام توظيف "الموظف الجديد المبدع".

- قامت بتطوير حزمة تشمل 8 شرائح 0.6 ملم وهي الأولى على مستوى العالم.

- بلغت مبيعات هواتف STAR لديها 10 مليون وحدة خلال ستة أشهر من إصدارها.

- أطلقت النظام المفتوح لتطوير برامج الهواتف "bada" .

- أصبحت الشركة الأولى التي تبيع أكثر من 4 مليون لوحة LCD لأجهزة التلفزيون شهريًا .

- قامت بدعم استضافة نهائي مسابقة ألعاب السايبر العالمية (WCG) .

- أطلقت برنامج عضوية العملاء المميزين VIP.

- حققت مبيعات 50 مليون وحدة من الهواتف المزودة بشاشة تعمل باللمس الكامل خلال عامين.

-نالت حلول الطباعة التي تقدمها سامسونج جائزة منتج العام في الولايات المتحدة الأمريكية.

-أعلنت عن "bada" وهو نظام تطوير برامج الهواتف الذكية الخاص بها.

- استطاعت سامسونج أن تنجح في تسويق خدمات التطور طويل الأمد من الجيل الرابع

- قامت بإعادة هيكلة المؤسسة واختارت جي سونغ تشوي ليكون المدير التنفيذي للشركة.

- مبيعات هواتف ''Yuna Haptic'' حطمت حاجز المليون وحدة.

- أصبحت الشركة الأولى في سوق التلفزيون الرقمي بالولايات المتحدة للعام الرابع على التوالي

| | |
|---|---|
| 2008 | – تم تعيين "يون–وو لي" كنائب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لشركة سامسونج للإلكترونيات<br>– طرح هاتف OMNIA في الأسواق.<br>– تم الانتهاء من إنشاء مصنع أجهزة التلفزيون في كالوجا في روسيا.<br>–أصبحت الشركة الراعي الرسمي لدورة الألعاب الآسيوية في جوانجز جهو 2010<br>– تم تطوير أول شريحة NANO 50 بسعة 2 جيجابايت .<br>– احتلت سامسونج مركز الصدارة في سوق الهواتف الخلوية الأمريكي.<br>– تم افتتاح المركز الإعلامي العالمي "SAMSUNG D'light".<br>–احتلت الشركة المركز الأول فيما يتعلق بحصة السوق العالمي لأجهزة التفزيون للفصل التاسع على التوالي. |
| 2007 | – احتلت الشركة المركز الأول فيما يتعلق بحصة السوق العالمي لأجهزة التلفزيون للفصل السابع على التوالي.<br>–تم تطوير أول ذاكرة NAND Flash™ بسعة 64 جيجابايت في فئة الـــ 30 نانومتر في العالم.<br>– تم منح جهاز BlackJack جائزة أفضل هاتف ذكي بجمعية CTIA في الولايات المتحدة.<br>– تم تحقيق المركز الأول على مستوى العالم فيما يتعلق بحصة السوق لشاشات LCD للسنة السادسة على التوالي. |
| 2006 | – تم تطوير أول شاشة LCD فعلية ذات وجهين على مستوى العالم.<br>– تم تطوير أول ذاكرة DRAM بسعة 1 جيجابايت فئة 50 نانومتر على مستوى العالم.<br>– تم كشف النقاب عن هاتف مزود بكاميرا بدقة 10 ميجا بكسل.<br>– طرح المكنسة الكهربائية "Stealth Vacuum" التي تتميز بأقل مستوى من الضجيج على مستوى العالم .<br>– طرح أول مشغل أقراص Blu-Ray على مستوى العالم.<br>– تم تطوير شاشة LCD فائقة الانعكاس مقاس 1.72 إنشاً. |
| 2005 | – تم تطوير أكبر شاشة LCD مرنة. |

| | |
|---|---|
| – تم تصنيف الشركة بالمركز الـ 27 في تقييم مجلة Fortune "أكثر الشركات إثارة للإعجاب على مستوى العالم".<br>– طرح أول هاتف مزود بكاميرا بدقة 7 ميجا بكسل على مستوى العالم.<br>– تم تطوير أول شاشة OLED لأجهزة التلفاز مقاس 40 إنشاًإنشاً على مستوى العالم.<br>– أصبحت الشركة الراعي الرسمي لنادي تشيلسي وهو نادي كرة قدم شهير في الدوري الانجليزي الممتاز.<br>– تم تطوير أول هاتف يتمتع بميزة التعرف على الكلام. | |
| – تم إنتاج أول غسالة بخار لا تحدث تجاعيد بالملابس.<br>– تم بيع أكثر من 20 مليون هاتف خلوي في الولايات المتحدة.<br>– تم تطوير أول شريحة ذاكرة فلاش NAND سعة 8 جيجابايت من فئة 60 نانو على مستوى العالم.<br>– تم تصنيف مبيعات الشركة ضمن أعلى المبيعات الخاصة بالهواتف المحمولة في روسيا.<br>– تم إطلاق أول تلفاز PDP يتميز بأعلى نسبة تباين في العالم.<br>– تم تطوير الجيل الثالث من مسجل أقراص Blu-Ray الضوئية.<br>– تم تطوير شريحة هاتف خلوي لنظام القمر الصناعي DMB.<br>– طرح تلفاز بشاشة LCD مقاس 46 إنشاً لأول مرة في العالم. | 2004 |
| – تم تصنيف قيمة علامة سامسونج التجارية لتحتل المرتبة الخامسة والعشرين على مستوى العالم من قِبل شركة Interbrand الاستشارية.<br>– تم تصنيف الشركة لتحتل المرتبة الخامسة في قائمة "أكثر شركة إلكترونيات حظيت بإعجاب المستهلكين" طبقًا لمجلة Fortune.<br>– طرح أول HD DVD combo . | 2003 |
| – تم تطوير شاشة TFT-LCD مقاس 54 إنشاً التي تعد أكبر شاشة تلفزيون رقمية في العالم<br>– طرح تلفاز PDP الذي يعد أقل تلفاز في العالم من حيث السُمك.<br>– طرح هواتف محمولة ملونة قدمت من خلالها مفهوم UFB-LCD الجديد. | 2002 |

| | |
|---|---|
| | – طرح هاتف خلوي ملون مزود بشاشة TFT-LCD جديدة عالية الوضوح. |
| 2001 | – تم تصنيف الشركة لتحتل المركز الأول من بين أفضل 100 شركة في مجال تكنولوجيا المعلومات طبقًا لمجلة BusinessWeek.<br>– تم كشف النقاب عن هاتف مزود بـــ 16 نغمة وترية.<br>– بدء إنتاج أجهزة ذاكرة فلاش سعة 512 ميجابايت على نطاق واسع.<br>– تم كشف النقاب عن أول سماعة رأس صغيرة فائقة الصغر في الصناعة.<br>– تم تطوير أول شاشة TFT-LCD مقاس 40 إنشاً على مستوى العالم. |
| 2000 | تم كشف النقاب عن شاشة TFT-LCD ذات الوضوح غير المسبوق.<br>طرح هاتف PDA .<br>– تم اختيار هاتف الألعاب الأولمبية من سامسونج كهاتف رسمي للألعاب التي أقيمت في سيدني عام2000.<br>– استحق الهاتف الذي يمكن مشاهدة البث التليفزيوني من خلاله والهاتف الموجود على هيئة ساعة الدخول إلى موسوعة **غينيس** العالمية للأرقام القياسية.<br>– كشف النقاب عن أسرع شريحة ذاكرة رسومات في العالم .<br>– شركة سامسونج للإلكترونيات وYahoo تعقدان تحالفًا إستراتيجيًا.<br>– تم تطوير مشغل أقراص DVD فريد ومتعدد الإمكانات .<br>– تم تطوير أول ذاكرة DRAM سعة 512 ميجابايت على مستوى العالم .<br>– تم تطوير التلفاز الرقمي عالي الوضوح. |

**Source** : http://www.samsung.com/eg/aboutsamsung/corporateprofile/history.html, consult 21/03/2013.

## المبحث الثاني: دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على أرباح شركة SAMSUNG

بعد عرض ومناقشة لواقع وأداء شركة SAMSUNG ودراسة استقرائية لها من خلال عرض مختلف الجوانب المتعلقة بها في المبحث الأول، نخصص هذا المبحث للجانب التطبيقي والمتعلق بدراسة أثر الأزمة المالية على أرباح شركة SAMSUNG من الفترة 2006-2011 ويتم من خلال دراسة الحالة الإجابة على التساؤل الفرعي الأخير في مستهل البحث والذي كان :

-هل أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على شركة SAMSUNG من الجانب الربحي أم لا ؟

### المطلب الأول: الواقع العملي لشركة SAMSUNG

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مختلف حيثيات عمل شركة SAMSUNG بدأً بالفلسفة وانتهاءًا عند البحث والتطوير فيها.

#### 1 -فلسفة شركة SAMSUNG

تتبع شركة SAMSUNG فلسفة عمل بسيطة تتمثل فيما يلي: تكريس المواهب البشرية والتقنيات المتوفرة لتقديم منتجات وخدمات متطورة من شأنها المساهمة في إيجاد مجتمع عالمي أفضل، هذا ويطبق العاملون بالشركة هذه الفلسفة على أرض الواقع يوميًا كما تجدر الإشارة إلى أن قادة الشركة في سعي دائم لاستقطاب أفضل المواهب من جميع أنحاء العالم ويعملون على إمدادهم بالموارد اللازمة للتفوق على نظرائهم، وهو الأمر الذي ينجم عنه قيام جميع منتجات الشركة بإثراء حياة الأفراد بداية من شرائح الذاكرة التي تساعد الأعمال التجارية على تخزين معلوماتها المهمة وحتى أجهزة الهواتف المحمولة التي تصل بين الأفراد عبر القارات ، وهذه هي الركيزة الأساسية لتأسيس مجتمع عالمي أفضل.

#### 2 -قيم شركة SAMSUNG

إن القيم رفيعة المستوى هي العامل الرئيسي لإقامة عمل تجاري ناجح وسليم ، وإن قواعد السلوك الصارمة والقيم الجوهرية هي الأساس الذي تستند إليه جميع القرارات المتخذة في SAMSUNG والتي تدور حول:

- **العاملون:** يمثل العاملون بلا أدنى شك المحور الرئيسي الذي تقوم عليه أي شركة، ولذلك تسعى سامسونج جاهدة لتوفر نطاقًا عريضًا من الفرص ليحقق العاملون كامل إمكاناتهم.
- **التميز:** تسعى سامسونج دومًا وبشغف شديد إلى التفوق والتميز في كل ما نقوم به، إلى جانب الالتزام المتواصل بتطوير أفضل المنتجات وتقديم أفضل الخدمات في السوق.
- **التغيير:** في ظل التطور السريع الذي يشهده الاقتصاد العالمي حاليًا، تعد القدرة على التغيير والابتكار من الثوابت والعوامل الأساسية لاستمرار أية شركة، وكما كانت الحال طوال 70 عامًا فإن سامسونج تضع المستقبل نصب الأعين وتعمل على توقع احتياجات ومتطلبات السوق حتى تتمكن من دفع الشركة إلى الأمام نحو نجاح طويل الأمد .
- **النزاهة:** إن العمل وفقًا للمعايير الأخلاقية هو الأساس الذي تستند إليه الشركة في العمل، إذ تدفع هذه المعايير الأخلاقية لإرساء مفاهيم العدالة والاحترام لكل الأطراف المعنية وضمان الشفافية الكاملة في كل ما تقوم به.

- **نشر الرفاهية:** لا يمكن لأي عمل أن يصادفه النجاح إلا إذا ساهم في تحقيق الرفاهية وإتاحة الفرص للآخرين ، كما تعمل شركة سامسونج بشكل مسؤول من الناحيتين البيئية والاجتماعية فهي تشعر بالانتماء لكل مجتمع تمارس فيه نشاطها حول العالم.[1]

## 3 - رؤية شركة SAMSUNG في 2020

إن رؤية SAMSUNG للإلكترونيات في العقد الجديد حسب شعارها الجديد هي " **إلهام العالم، خلق المستقبل** "(**الشكل** 15) وتعكس هذه الرؤية الجديدة التزام سامسونج للإلكترونيات بإلهام المجتمعات من خلال رفع مستوى نقاط القوة الثلاث الرئيسية لديها: "**التقنيات الجديدة**"،"**المنتجات المبتكرة**" و"**الحلول الإبداعية**" وتعزيز القيمة الجديدة لشبكات سامسونج الأساسية التي تخدم الصناعة والشركاء والموظفين من خلال تلك المجهودات، تأمل سامسونج في المشاركة للوصول إلى عالم أفضل وتجربة غنية للعالم أجمع.

**الشكل15**: شعار SAMSUNG الجديد

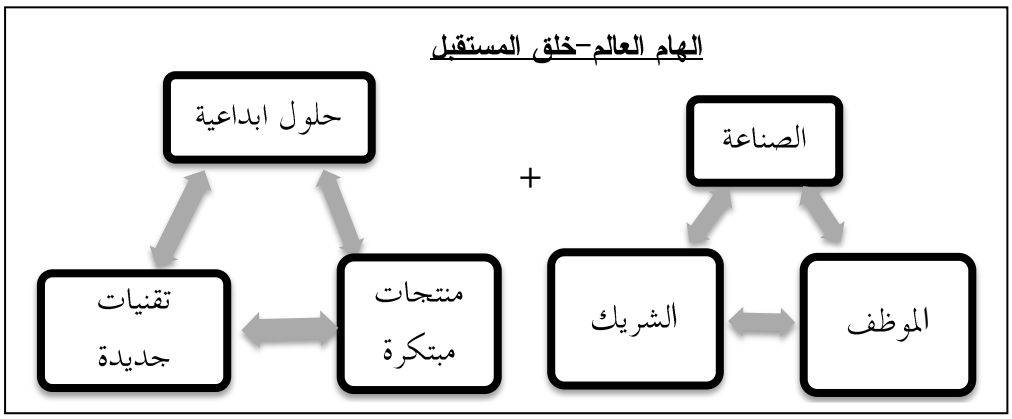


**Source** :http://www.samsung.com/hk_en/aboutsamsung/corporateprofile/vision.html ,consult 21/03/2013.

كجزء من هذه الرؤية، قامت SAMSUNG بوضع خطة تحقق إيرادات تصل إلى 400 مليار دولار لتصبح من أعلى خمس علامات تجارية حول العالم بحلول 2020 ومن أجل تحقيق هذا الهدف قامت باتخاذ ثلاث اتجاهات إستراتيجية لإدارتها: "الإبداع" و"الشراكة" و"الموهبة" .

تهتم سامسونج دائمًا بالمستقبل وتخطط له بعد انجازاتها السابقة وتسعى إلى الدخول في مجالات جديدة تشمل الصحة والدواء والتكنولوجيا الحيوية،كما تتعهد SAMSUNG بالتوجه نحو الريادة الإبداعية في أسواق جديدة لتصبح الشركة الأولى في إحراز التقدم.[2]

[1] http://www.samsung.com/sa/aboutsamsung/corporateprofile/valuesphilosophy.html, consult 21/03/2013.
[2] http://www.samsung.com/sa/aboutsamsung/corporateprofile/vision.html ,consult 21/03/2013.

**الشكل 16**: رؤية شركة SAMSUNG في 2020.

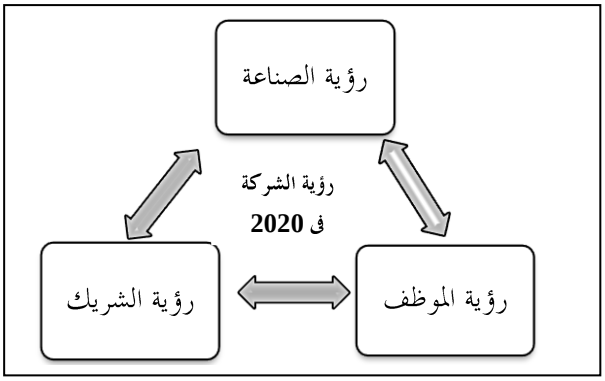


**Source:** http://www.samsung.com/eg/aboutsamsung/corporateprofile/valuesphilosophy.html consult 21/03/2013.

## 4 - مبادئ عمل شركة SAMSUNG:

وتتوضح من خلال خمسة مبادئ هي :

- ✓ الالتزام بالقوانين والمعايير الأخلاقية.
- ✓ احترام العملاء والمساهمين والعاملين.
- ✓ الحفاظ على ثقافة مؤسسة وواضحة.
- ✓ إرساء مبدأ الانتماء وتحمل المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ الاهتمام بالبيئة والصحة والسلامة.

إن هذه المبادئ موضحة في الشكل التالي:

**الشكل 17** : مبادئ شركة SAMSUNG

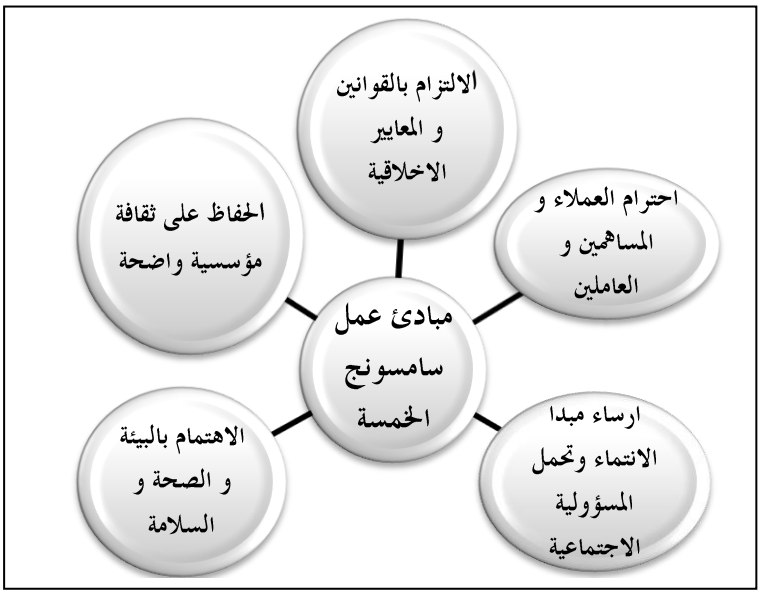


http://www.samsung.com/eg/aboutsamsung/corporateprofile/valuesphilosophy.html ,consult 21/03/2013.

## 5- الشركات التابعة

تتكون SAMSUNG من مجموعة شركات تضع معاييرًا جديدة لمجموعة كبيرة من الأعمال التجارية، بدءًا من الإلكترونيات حتى الخدمات المالية ومن الصناعات الثقيلة والمواد الكيماوية حتى التجارة وتقديم الخدمات ، وتشترك هذه الشركات في التزامها بتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة وعالية الجودة يعتمد عليها يوميًا ملايين الأفراد والأعمال التجارية حول العالم.[1]

وندرج أهم الشركات التابعة في الجدول التالي:

**جدول 20**:الشركات التابعة لشركة SAMSUNG

| نوع الصناعة | الشركات التابعة |
|---|---|
| الصناعات الإلكترونية | - Electro-Mechanics- Samsung -Samsung SDI<br>- Precision Materials Samsung Corning - LED Samsung<br>- Samsung SDS - Display Samsung Mobile |
| صناعات الماكينات والصناعات الثقيلة | - Industries Samsung Heavy - Samsung Techwin |
| الصناعات الكيماوية | -Total Petrochemicals Samsung - Samsung Petrochemicals<br>- Samsung Fine Chemicals - Chemicals Samsung BP |
| الخدمات المالية | -Samsung Life Insurance - Investment Samsung Venture.<br>-Marine Insurance Samsung Card & Samsung Fire.<br>Samsung Securities - Trust Managemen t Samsung Investment. |
| شركات تابعة أخرى | Samsung Engineering<br>-Resorts & The Shilla Hotels<br>Industries Cheil -Samsung Everland. |

[1] http://www.samsung.com/sa/aboutsamsung/corporateprofile/affiliatedcompanies.html, consult 21/03/2013.

| | |
|---|---|
| -Corporation S1 -Cheil Worldwide<br>-Samsung MedicalCenter - Institute Samsung Economics Researc<br>- Samsung C&T Corporation | |
| -Resources Development Center Samsung Human.<br>-Samsung Lions The Ho-Am Foundation -Foundation.<br>-Samsung Welfare Foundation -Samsung Foundation of Culture.<br>-Welfare -Samsung Life Public. | المنظمات المنتسبة |

**المصدر:** إعداد الطالبةبالاعتماد على:

http://www.samsung.com/eg/aboutsamsung/corporateprofile/affiliatedcompanies.htm, consult 21/03/2013.

## مجالات العمل

بدءًا من الهواتف الأنيقة إلى أشباه الموصلات ومن ذاكرة DRAM إلى أجهزة التلفاز الرقمية، تقوم SAMSUNG بأعمال متعددة تحتاج إلى السرعة والإبداع والكفاءة من أجل ابتكار المنتجات التي تؤثر على أسلوب حياتنا وتطويرها وتسويقها، و يشارك أكثر من ربع العاملين في SAMSUNG في عمليات البحث والتطوير حيث تتركز أعمالهم على اكتشاف التقنيات والمنتجات والخدمات الجديدة التي تفتح عالمًا جديدًا من الإمكانات للمستخدمين، كما تستعين SAMSUNG في أعمالها بقوة الثورة الرقمية حتى يكون بمقدورها تقديم منتجات وخدمات لا مثيل لها تفوق خيال المستهلكين.

وتعد شركة SAMSUNG للإلكترونيات من بين أفضل عشرة جهات تصنيع إلكترونيات في العالم كما أنها إحدى الشركات الرائدة المعترف بها فيما يتعلق بثورة التقارب الرقمي، فمنذ بدايتها في عام 1969 انتقلت SAMSUNG للإلكترونيات من خط الإنتاج القائم على الأسلوب التناظري لتصبح إحدى شركات المنتجات الرقمية المبتكرة الحاصدة للجوائز وتعتبر حاليًا جهة التصنيع الأولى على مستوى العالم في مجال تصنيع الهواتف المحمولة CDMA وشاشات LCD وCRT بالإضافة إلى شرائح ذاكرة DRAMوأفران الميكروويف.

وجدير بالذكر أن مبيعات المنتجات الإلكترونية وصلت على مستوى العالم إلى 36.9 مليار دولار ووصل عدد العاملين بها إلى أكثر من 75 ألف موظف في 87 منشأة واتسعت شبكتها العالمية لتمتد إلى 47 دولة، مما يجعل شركة سامسونج ضمن الشركات العالمية العملاقة، فضلاً عن أن علامتها التجارية تعتبر ضمن أفضل 100 علامة تجارية في العالم طبقًا لمجلة BusinessWeekوتوفر SAMSUNG أيضًا خدمة للعملاء من خلال الاتصال بمركز الخدمات على الرقم:

800-SAMSUNG، وهو أحد مبادرات الشركة فيما يتعلق بإدارة العلاقة مع العملاء(CRM) المصممة للمساعدة على فهم متطلبات العملاء وبالتالي الإيفاء بتوقعاتهم، ومن خلال الوصول إلى مركز الاتصالات عبر الرقم 800 SAMSUNG يستطيع

العملاء الحصول على المساعدة في أمور مختلفة من بينها الحصول على معلومات عن المنتجات وتسجيل ملاحظاتهم والسعي للحصول على دعم ما بعد البيع بالإضافة إلى ذلك يمكن للعملاء تقديم اقتراحاتهم حول الميزات التي يرغبون في توفرها بالمنتجات التي تقدمها سامسونج مما يضمن إمكانية تخصيص المنتجات المستقبلية بحيث تتضمن رغباتهم.

وقامت SAMSUNG أيضاً بتطوير ميزة U-track التي تمثل أول نظام مضاد للسرقة يتوفر بالهواتف المحمولة، كما تعتبر أول من طرح مشغلات أقراص **Blu-Ray** المقصود بها الأقراص البصرية التي تستعمل تكنولوجيا الليزر الأزرق –البنفسجي للسماح بتسجيلات ذات دقة عالية.[1]

واستمرت الشركة في التزامها بإعادة تشكيل صناعة أجهزة التلفزيون عالية الوضوح من خلال طرح سلسلة من شاشات LCD عالية التقنية تتسم بتصميماتها المبتكرة لتضمن أفضل تجربة استمتاع للعملاء، كما قامت SAMSUNG للإلكترونيات بطرح طابعات غير مسبوقة تناسب أنماط الحياة المختلفة وذلك من خلال تقديم طابعة ML-1630 وهي طابعة ليزر أحادية اللون ذات أقل سُمك في العالم وكذلك طابعة SCX-4500 متعددة الوظائف.[2]

## 6 -البحث والتطوير في شركة SAMSUNG

الابتكار هو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها SAMSUNG، إذ لا تمتد أنشطة البحث والتطوير لتشمل العالم بأسره فحسب ولكنها أيضًا تمهد الطريق للخطوة التالية في مجال الإلكترونيات الرقمية المتطورة ، وهناك عدة أطراف فاعلة تساهم في عمليات البحث والتطوير أهمها:

### أ –العاملين

الأفراد من أهم الأصول التي تفخر بها SAMSUNG خاصة فريق المهندسين والباحثين أصحاب الموهبة رفيعة المستوى . يعمل أكثر من ربع العاملين في سامسونج (حوالي 50 ألف فرد) في مجال البحث والتطوير، ويتعاون هؤلاء العاملين داخل 42 منشأة بحثية حول العالم عبر تقنيات إستراتيجية من أجل المستقبل والتقنيات المصممة للتوصل إلى اتجاهات سوق جديدة ووضع معايير جديدة للتميز.

### ب –منظمة البحث والتطوير

تتكون منظمة البحث والتطوير الخاصة بـــ SAMSUNG على ثلاثة مستويات:

- ✓ **معهد SAMSUNG المتطور للتكنولوجيا:** يحدد مجالات المنافسة التقنية لـــ SAMSUNG في مجالات العمل الأساسية .

[1] **مجلة الجيش الجزائري:** مجلة شهرية للجيش الشعبي الوطني تصدر عن المنشورات العسكرية، العدد 554، سبتمبر 2009، ص71.

[2] http://www.samsung.com/us/aboutsamsung/ourbusinesses/businessarea/CompanyProfile_LocalBusiness.html, consult 21/03/2013.

- ✓ **محركات النمو للمستقبل:** ويشرف على تأمين وإدارة التقنيات المتوقع أن تعطي أفضل النتائج على المدى الطويل.
- ✓ **فرق قسم تطوير المنتجات:** تعتبر مسؤولة عن تسويق المنتجات المقرر أن تُطرح في السوق خلال عام أو اثنين.

## ج- الاستثمار

يعد الالتزام بالبحث والتطوير من أهم الطرق التي تستجيب SAMSUNG من خلالها لبيئة العمل غير المستقرة والسوق التنافسي المتزايد، فالشركة نستثمر سنويًا على الأقل 9% من عائدات البيع في أنشطة البحث والتطوير كما تلتزم الشركة بمعايير التقنيات الرائدة وحماية حقوق الملكية الفكرية.

## د-شبكة البحث والتطوير العالمية

يعتبر الابتكار مشروعًا عالميًا في SAMSUNG وتمتد شبكة البحث والتطوير الخاصة بالشركة لتشمل ستة مراكز SAMSUNG داخل كوريا و18 مركزًا في تسع دول أخرى من بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسرائيل والهند واليابان والصين بالإضافة إلى غيرها من مراكز البحث والجامعات ، كما تكلف هذه المراكز باستغلال المواهب المحلية الممتازة وفحص أحدث الاتجاهات التكنولوجية وتقديم التقنيات التي تحقق أفضل الفوائد. [1]

والجدول التالي يبين أهم مراكز البحث والتطوير لشركة SAMSUNG:

**الجدول21**:أهم مراكز البحث والتطوير لشركة SAMSUNG

| أسماء المراكز | مجالات البحث والتطوير |
|---|---|
| SAMSUNG Information Systems America، (SISA (Inc. | المكونات والأجزاء الإستراتيجية والتقنيات الأساسية. |
| مختبر اتصالات دالاس (DTL) | تقنيات ومنتجات أنظمة الجيل التالي من الاتصالات السلكية واللاسلكية. |
| معهد سامسونج للأبحاث الإلكترونية (SERI) | برامج الهواتف المحمولة وأجهزة التلفاز الرقمية. |
| مركز أبحاث سامسونج في موسكو (SRC) | البصريات وعمليات البرامج وغيرها من التقنيات الحديثة. |
| عمليات برامج شركة سامسونج للإلكترونيات في الهند. | برامج أنظمة المنتجات الرقمية وبروتوكولات الشبكات السلكية واللاسلكية والسماعات. |
| اتصالات سامسونج السلكية واللاسلكية في بكين (BST). | معايير وتسويق الاتصالات السلكية واللاسلكية للأجهزة المحمولة في الصين. |

[1] http://www.samsung.com/eg/aboutsamsung/ourbusinesses/researchdevelopment.html, consult 21/03/2013.

| | |
|---|---|
| مركز البحث والتطوير الصيني لأشباه موصلات سامسونج (SSCR). | حلول ومجموعات أشباه الموصلات. |
| مركز البحث والتطوير التابع لشركة سامسونج للإلكترونيات(الصين). | البرامج وأجهزة التلفاز الرقمية ومشغلات MP3 في الصين. |
| معهد سامسونج للأبحاث في يوكوهاما. | المكونات والأجزاء الأساسية للجيل التالي والتكنولوجيا الرقمية. |
| معهد سامسونج للبحث والتطوير في بولندا (SPRC). | تسويق أجهزة فك التشفير البرمجية، أجهزة فك التشفير/أجهزة التلفاز الرقمية بالسوق الأوروبي. |
| مركز برامج سامسونج في الهند (SISC). | الأنظمة البرمجية وتصميم التطبيقات وتصميم الرسوم. |

**source**:http://www.samsung.com/eg/aboutsamsung/ourbusinesses/researchdevelopment.html

وحسب مجلة **industry week** العالمية تصنف شركة سامسونج في المرتبة 15 من بين 1000 أحسن شركة متعددة الجنسيات حول العالم من حيث نمو المبيعات ببيانات موضحة في الجدول التالي:

**الجدول22**:البيانات المالية لشركة SAMSUNG في 2012.

| | |
|---|---|
| الأرباح وحصة النمو | (15.79%) |
| تكلفة السلع المبيعة (ملايين دولارات) | $96,785 |
| الخصوم الجارية للشركة (ملايين دولارات) | $61,709 |
| الديون طويلة الأجل | 4283 |
| العائد على رأس المال | 16.05 |
| رسملة السوق (ملايين دولارات) | $82,928 |
| الإيرادات (ملايين دولارات) | $144,493 |
| إجمالي أصول الشركة(ملايين دولارات) | $134,315 |
| نمو الإيرادات(%) | 7.06% |
| صافي الدخل(ملايين دولارات) | $11,853 |
| أرباح كل حصة (ملايين دولارات) | $76.80 |
| مجموع الأسهم(ملايين دولارات) | $84,232 |
| هامش الربح (%) | 8.2% |
| الديون المستحقة على الأسهم (%) | 0.05% |
| معدل دوران المخزون | 13564 |

**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على مجلة industry week العالمية من الموقع الالكتروني:
http://www.industryweek.com/resources/iw1000/2012/15?pid=googleaw،تاريخ الاطلاع: 2013/03/22 الساعة 17:33.

## المطلب الثاني:تشخيص عمل شركة SAMSUNG

إن القدرة التنافسية للشركة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية تتسم بالاتجاه نحو الأسواق الأجنبية لتحقيق مكانتها وضمان استمراريتها عن طريق لجوءها إلى التنويع في منتجاتها التي تسوقها في معظم دول العالم.

### 1 مبيعات منتجات شركة SAMSUNG في 2011

وهي ممثلة في الجدول التالي:

**الجدول23**:نسبة مبيعات منتجات SAMSUNG في سنة 2011.

| نوع المنتج | المبيعات (تريليون KRW) | نسبة المبيعات % |
|---|---|---|
| وسائط رقمية(Digital Media) | 58.9 | %33 |
| اتصالات متنقلة(Mobile Communication) | 55.5 | %31 |
| أشباه الموصلات(Semi-conndductor) | 37.0 | %20 |
| شاشات LCD | 29.2 | %16 |

**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير المالي السنوي لشركة SAMSUNG في 2012.

يوضح لنا الجدول مبيعات ونسب مبيعات أهم المنتجات التي تنشط فيها شركة SAMSUNG والتي تتمثل في الوسائط الرقمية التي تستحوذ على حصة الأسد بمبيعات قدرها 58.9 تريليون KRW أي ما نسبته 33% من الإجمالي، تليها مبيعات الاتصالات المتنقلة بـــمبيعات تقدر بـــ55.5 تريليون KRW أي ما نسبته 31%، ثم منتجات أشباه المواصلات بـــمبيعات قدرها 37.0 تريليون KRW أي ما نسبته 20%، وأخيرا شاشات LCD بمبيعات قدرت بـــ 29.2 تريليون KRW أي ما نسبته بنسبة 16%من إجمالي نسب المبيعات.

ولأجل فهم أكثر نسقط هذه البيانات في الرسمين البيانين كالتالي:

**الشكل18**:مبيعات منتجات SAMSUNG في 2011

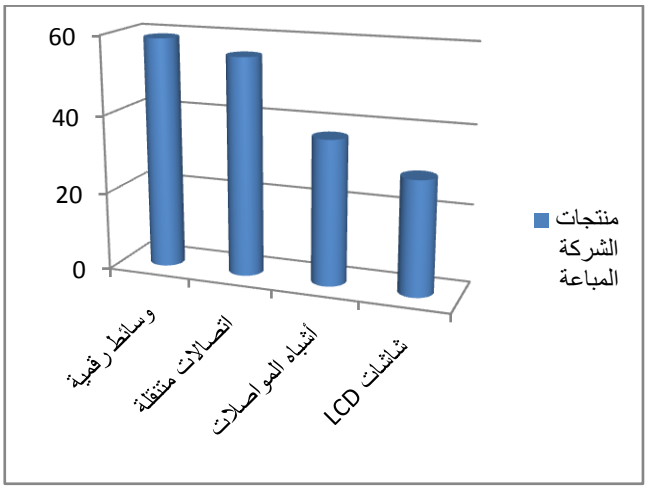


**الشكل19**: نسبة مبيعات منتجات SAMSUNG في سنة 2011.

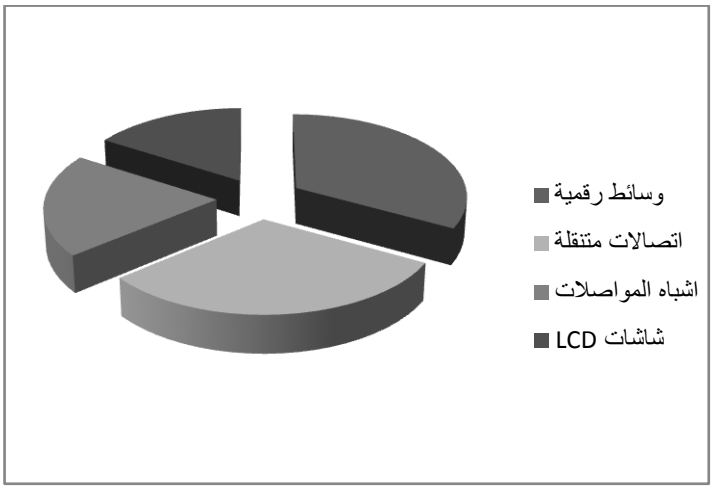


**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير المالي السنوي لشركة SAMSUNG في 2012.

يبين لنا الشكلين 15و16 مبيعات أهم منتجات الشركة حيث نلاحظ أن الوسائط الرقمية تستحوذ على أكبر النسب تليها منتجات الاتصالات المتنقلة وأشباه الموصلات، وأخيراً منتجات شاشات LCD.

## 2-الأداء حسب مناطق البيع :

أسهمت إلى حد كبير الزيادة في مبيعات الهواتف النقالة وأجهزة التلفاز في أمريكا وأوروبا وأسيا والصين في إجمالي المبيعات الكلية للشركة مثلما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول24**: مبيعات الشركة حسب المناطق في سنة 2011.

| الدولة | أمريكا | اروبا | أسيا | كوريا | الصين |
|---|---|---|---|---|---|
| المبيعات(تريليون KRW) | 47.5 | 39.1 | 28.8 | 26.5 | 23.1 |

**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير المالي السنوي لشركة SAMSUNG في 2012

نلاحظ من الجدول الذي يوضح مبيعات الشركة في مناطق مختلفة من العالم أن المبيعات التي تتم في أمريكا تأتي في المرتبة الأولى بحوالي 47.1 تريليون KRW، تليها أوروبا بـــ39.1 تريليون KRW ثم أسيا بـــ28.8 تريليو ن KRW، ثم دولة كوريا بـــ26.5 تريليون KRW وأخيرا جمهورية الصين الشعبية بـــ 23.1 تريليونKRW.

ولأجل توضيح نسب استحواذ هذه المناطق التي تتواجد فيها مبيعات الشركة ندرج الشكل التالي:

**الشكل20**: مبيعات شركة SAMSUNG في بعض المناطق حول العالم لسنة 2011.

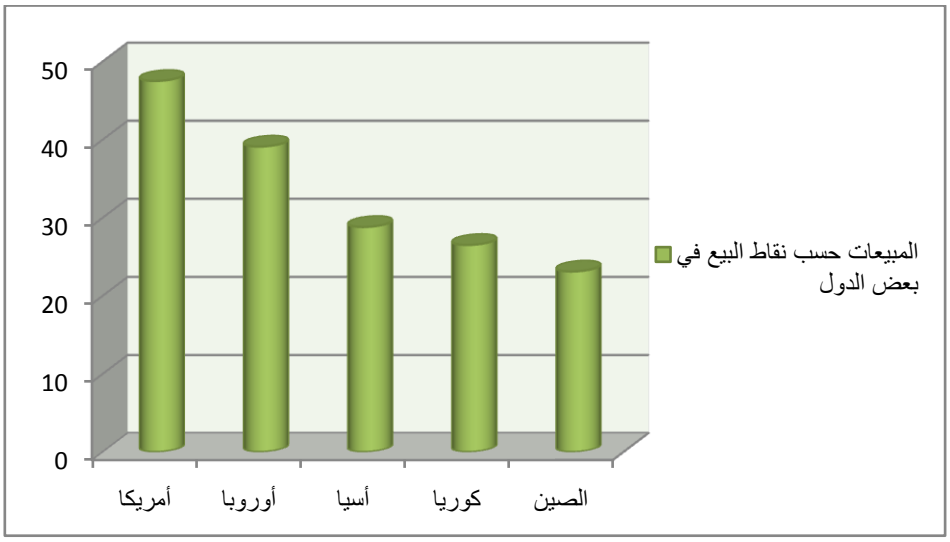


**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير المالي السنوي لشركة SAMSUNG في 2012

يوضح لنا الشكل أعلاه المناطق التي تسجل فيها شركة SAMSUNG اكبر مبيعاتها السنوية والتي تبين أن أمريكا وأوروبا تستحوذ على أكبر النسب.

## 3- توزيع اليد العاملة في الشركة حسب مناطق التواجد:

بلغ العدد الإجمالي لموظفي شركة سامسونج للالكترونيات بنهاية عام 2011 حوالي **221.726** موظف، وقد زاد بـــ 31.262 مقارنة بـــ 2010 والسبب في ذلك يرجع إلى مصانع إنتاج جديدة والتوسع في المصانع الموجودة سابقا خاصة في الصين وجنوب شرق أسيا، كما سجلت نسبة العاملين فيما وراء البحار على أساس زيادة مطردة بـــ 54% من إجمالي القوى العاملة حسب الجدول التالي:

**الجدول 25:** إجمالي عدد العمال التي توظفها الشركة حسب المناطق في سنة 2011

| الدولة | عدد العمال (بالألف) | النسبة % |
|---|---|---|
| كوريا | **101.973** | **%46.0** |
| أسيا | **41.481** | **%18.7** |
| الصين | **41.203** | **%18.6** |
| أمريكا | **21.531** | **%9.7** |
| اروبا | **13.850** | **%6.2** |
| الشرق الأوسط | **1.154** | **%0.5** |
| إفريقيا | **534** | **%0.3** |

**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير المالي السنوي لشركة SAMSUNG في 2012.

ولأجل توضيح نسب توزيع العمال في المناطق التي تتواجد بها SAMSUNG ندرج الشكلين الموالين:

**الشكل21**:توزيع العمال حسب المناطق

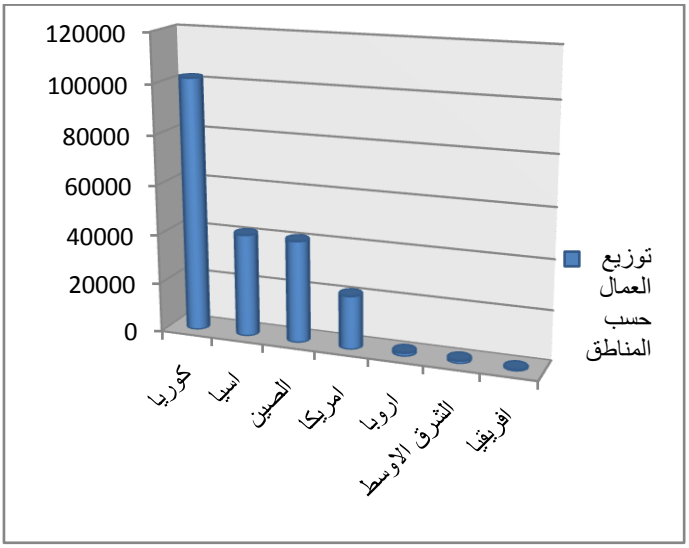


**الشكل22**: نسبة توظيف العمال حسب المناطق

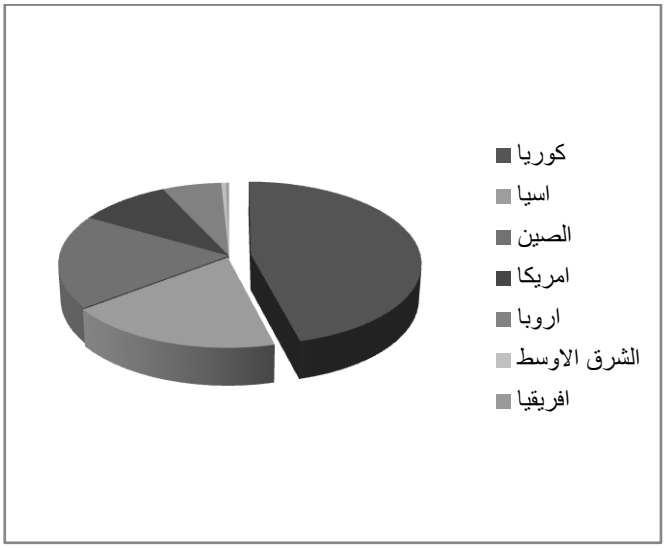


**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير المالي السنوي لشركة SAMSUNG في 2012.

بالنظر إلى الشكلين السابقين نلاحظ أن كوريا تستحو ذ على أكبر نسبة( 46% )من حيث توظيف عدد العمال بالمقارنة مع باقي المناطق وهذا شيء طبيعي كون دولة كوريا هي البلد الأم والأصلي للشركة ثم تليها قارة أسيا بنسبة 18.7% ثم تليها الصين بنسبة 18.6% ثم قارة أمريكا بـــ9.7 %ثم أوروبا بـــ6.2% ثم منطقة الشرق الأوسط بـــ0.5 %وأخيرا قارة إفريقيا بـــ0.3% من إجمالي توظيف العمال.

## المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على أرباح شركة SAMSUNG

نحاول في هذا المطلب التوصل إلى معرفة هل الأزمة المالية العالمية الأخيرة (أزمة الرهن العقاري) والتي كانت سببا في انهيار وإفلاس العديد من الشركات العالمية الكبرى خاصة من حيث الجانب الربحي لها على وجه التحديد، أثرت على أرباح شركة SAMSUNG أم لا؟ عن طريق تتبع أرباح الشركة المسجلة من سنة 2006 إلى 2011.

**الجدول 26**: استخراج أرباح الشركة من سنة 2006-2011.

**الوحدة**: (مليون KRW)

| السنوات | الإيرادات | التكاليف | الأرباح |
|---|---|---|---|
| 2006 | 85.834.604 | 60.005.925 | **25.778.679** |
| 2007 | 98.507.817 | 70.880.912 | **27.626.905** |
| 2008 | 121.294.319 | 89.762.355 | **31.531.964** |
| 2009 | 138.993.671 | 898.945.032 | **40.048.639** |
| 2010 | 154.630.328 | 102.266.824 | **51.963.504** |
| 2011 | 165.001.771 | 112.145.120 | **52.858.651** |

**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للشركة من سنة 2006-2011

يوضح لنا الجدول 26 كل من إيرادات وتكاليف شركة SAMSUNG من سنة 2006 إلى سنة2011 وما يلاحظ هو التطور الملحوظ في كل منها من سنة إلى أخرى.

كما يبين لنا كذلك الجدول أرباح الشركة والتي تم استخراجها عن طريق المعادلة:

**الأرباح = الإيرادات– التكاليف**

وما يلاحظ كذلك هو تطورها من سنة إلى أخرى بحيث سجل في سنة 2006 أرباح قدرت بـــ 25.778.679 مليون KRW وسجل في سنة 2007 أرباح قدرت بـــ 27.626.905 مليونKRW، وأما في سنة 2008 السنة التي اندلعت فيها الأزمة فقد سجل كذلك أرباح قدرت بـــ 31.551.904 بزيادة قدرها 3.924.999 مليون KRW، واستمرت أرباح الشركة بالتزايد إلى أن وصلت في سنة 2011 إلى 52.5858.651مليونKRW .

ولأجل توضيح تطور أرباح الشركة بشكل واضح ودقيق نسقط البيانات في الشكل البياني الموالي:

**الشكل23**: أرباح شركة **SAMSUNG** من سنة 2006-2011

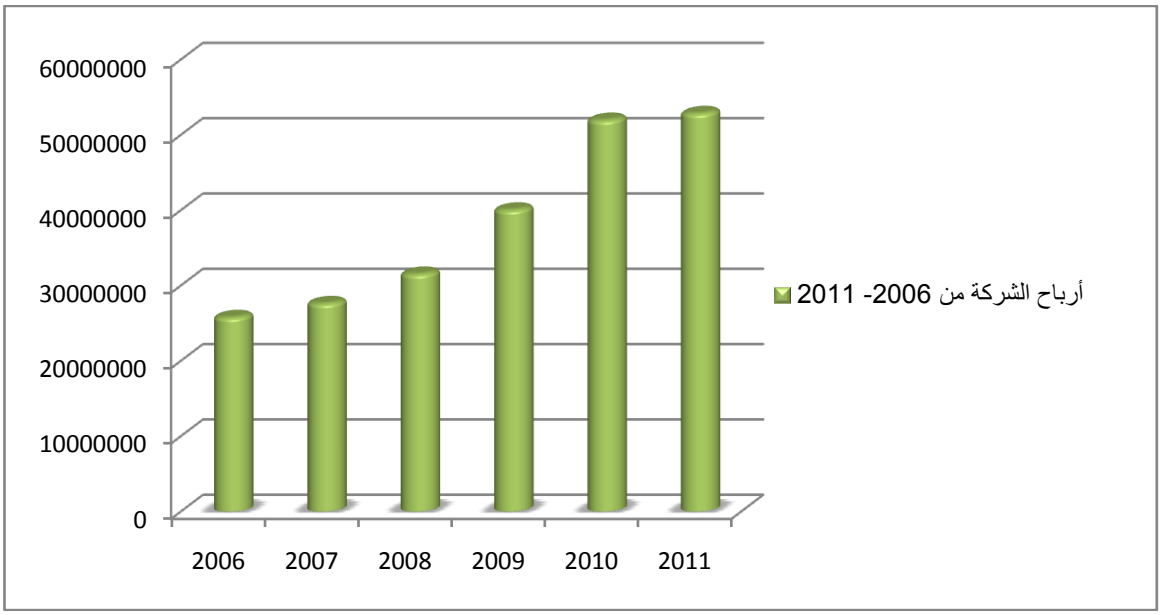


**المصدر**: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للشركة من سنة 2006-2011

يبين لنا الشكل 23 أرباح شركة سامسونج من سنة 2006 إلى 2011 وما يمكن ملاحظته هو التطور المستمر والنمو في الأرباح من سنة لأخرى وعلى وجه الخصوص في سنة 2008 السنة التي حدثت فيها الأزمة والتي قلبت موازين أغلبية الشركات والمؤسسات العملاقة خاصة في الجانب الربحي، وما يمكن الخروج به هو أن الأزمة لم تؤثر على أرباح الشركة.

## تحليل نتائج البيانات: [1]

في الوقت الذي أعاقت فيه الزيادات الحادة في أسعار النفط وعدم استقرار الاقتصا د العالمي في عام 2007، فضلا عن ارتفاع تكلفة المواد الخام وأسواق رأس المال غير المستقرة التي تأثرت بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت فيما بعد أزمة مالية واقتصاديتي عالمية، وفي الوقت الذي واصل فيه الاقتصاد الكوري الخضوع للصعوبات الناجمة عن تباطؤ الاستهلاك بسبب عدم الاستقرار في أسعار صرف العملات وارتفاع أسعار الفائدة، ووسط هذه الظروف غير المواتية في الأعمال التجارية **سامسونج للإلكترونيات** تحقق **رقماً قياسياً** من المبيعات الموحدة من 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أي ما يعادل (98 تريليونKRW) كما حققت أيضا إيرادات صلبة من 7.4 تريليونKRW في صافي الربح وهي نتيجة لم تكن متوقعة لأن الشركة حققت الأفضل من أي وقت مضى لنتائج الأعمال، وهذا عن طريق سلسلة مترابطة من نهج الإدارة المبتكرة بفضل التصاعد في الربحية، لأن مفتاح إستراتيجية الشركة هو التقدم المتواصل في جهودها الرامية إلى تنويع وتحسين المنتجات.

[1] تصريح نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة Yoon-Woo Lee، مأخوذ من تقرير المالي السنوي لسنة 2008.(أنظر الملحق 5).

ولذلك **سامسونج للإلكترونيات** بذلت قصارى جهدها لتوطيد مكانتها كشركة عالمية كبرى من خلال جهودها لتحقيق النجاح في مواجهة الشدائد فضلا عن فهم محنك لأفضل الطرق **لتحويل الأزمة إلى فرصة** عن طريق:

- زيادة جهود الشركة للهيمنة على منافسيها في السوق كالشركات الرئيسية التي تنشط في رقائق الذاكرة أقراص الليزر المدمجة الهواتف النقالة، وشقة لوحة أجهزة التلفاز، بناء على تصميم فريد من نوعه والكفاءة التشغيلية للعديد من المنتجات الرائدة.
- تم تعيين المعلمات الخاصة من محركات النمو الواعدة التي تقدم ا حتمال ارتفاع القيمة المضافة في هذه الأجزاء كالطابعات ونظام التكامل الواسع النطاق، وأي ماكس المتنقلة للاستفادة من أسواق النمو السريع للناشئة.
- تم تطوير المنتجات حسب الطلب محلياً وتنفيذ ذلك بأعلى مستوى من للتسويق المتميز وفي الوقت نفسه، تم توليد المزيد من الطلب في أسواق جديدة وهذا للاستفادة من قدرتنا التنافسية في الإلكترونيات الرقمية وقوة استكشاف مجالات الأعمال الجديدة التي تعزز أنماط حياة العميل.
- تم تعزيز وسائل التعاون مع العملاء وأعمال الشركاء وإدماج نظام إداري بعيد المدى للتصدي بشكل أفضل للاحتياجات ومطالب عملاء الشركة، فضلا عن التحديات التي تواجه السوق عموما.

## خلاصة

تم التوصل في هذا الفصل إلى أن الأزمة المالية العالمية لم تنعكس بآثارها سلباً على أرباح شركة **SAMSUNG** باعتبارها واحدة من الشركات العالمية العملاقة المتواجدة فروعها في معظم ربوع العالم، والتي تعتمد في تصريف منتجاتها على السوق الأمريكي بالدرجة الأولى، بدليل أن أرباح الشركة للفترة قبل وبعد الأزمة المالية ارتفعت واستمرت في النمو.

وما لوحظ كذلك هو استمرار أرباحها في النمو في فترة حدوث الأزمة بشكل غير متوقع بزيادة قدرت بـــ 3.924.99 مليون KRW حسب ما تم التصريح به في التقرير المالي السنوي للشركة في السنة نفسها.

ويعود سبب عدم تأثر هذه الشركة إلى أنها بذلت قصارى جهدها لتوطيد مكانتها كشركة عالمية كبرى من خلال جهودها المبذولة لتحقيق النجاح، عن طريق مواجهة الشدائد فضلا عن فهم محنك لأفضل الطرق وهذا بتحويل الأزمة إلى فرصة، لأجل زيادة حصتها السوقية والهيمنة على المنافسين في أوقات الشدة.

# الخاتمة

**خلاصة عامة:**

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع الأزمة المالية العالمية وأثرها على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات معالجة إشكالية البحث التي تدور حول كيفية تأثير هذه الأزمة على الشركات المتعددة الجنسيات من جانبها الربحي، من خلال 3 فصول باستخدام المنهج والأدوات المشار إليها في المقدمة وفي الدراسة التطبيقية، انطلاقا من الفرضيات المعتمدة وهكذا تتوزع هذه الخاتمة إلى نتائج البحث واختبار الفرضيات ثم آفاق البحث.

**نتائج البحث**

أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج يمكن حصرها في:

- الأزمة ولدت نتيجة ما أطلق عليه بأزمة الرهون العقارية، فالعقارات في أمريكا أكبر مصدر للإقراض والاقتراض فالحلم الأمريكي لكل مواطن هو أن يمتلك بيت، ولهذا فهو يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن العقاري.
- البنوك لم تكتفي بالتوسع في القروض الأقل جودة، بل استخدمت المشتقات لتوليد مصادر جديدة للتمويل وبالتالي التوسع في الإقراض، بالإضافة إلى جمعها لمحفظة كبيرة من الرهون العقارية واستخدمها في إصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من مؤسسات مالية أخرى بضمان هذه المحفظة (التوريق) .
- البنك أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، ويقدم محفظة من الرهون العقارية كضمان لاقتراض جديد من السوق عن طريق إصدار سندات وأوراق مالية مضمونة بتلك المحفظة، وهكذا تستمر العملية موجة بعد موجة بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة تلو أخرى.
- كان نقص وانعدام الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة، التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية كافية لإحداث أزمة عميقة وازداد الأمر تعقيدا نتيجة التداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول لتعاملها مع بعضها البعض وأي مشكلة تصيب إحدى المؤسسات، لا بد أن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي.
- أدى نزول أسعار المنازل إلى انفجار الفقاعة العقارية مسببا بذلك انهيار في أسعار العقارات، و لم يعد المقترضين قادرين على دفع أقساط القروض المستحقة عليهم وحدثت انهيارات في وول ستريث وتضررت نتيجة ذلك بنوك كبرى بعد انخفاض كبير في أسعار أسهمها.
- صاحب هذه التداعيات انهيار في أرباح عديد الشركات المتعددة الجنسيات كانت آخرها انهيار شركة جنرال موتورز.
- قامت الولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة اليورو ودول أخرى باتخاذ إجراءات استثنائية لاحتواء الأزمة، من خلال التوسع في برامج توفير السيولة لحماية وإنقاذ المؤسسات المالية والشركات المتضررة.
- الشركات المتعددة الجنسيات وجهان لعملة واحدة، من خلال مختلف الآثار التي تحدثها على مختلف الأصعدة في أماكن تواجدها في الدول المضيفة، سواء كانت متقدمة أو نامية.
- الأزمة المالية العالمية لم تؤثر على أرباح شركة SAMSUNG على عكس بقية الشركات المتعددة الجنسيات، بديل استمرار أرباحها في الارتفاع والنمو قبل وبعد الأزمة،وهذا بسبب السياسة التي اتبعتها الشركة عن طريق تحويل الأزمة إلى فرصة.

**نتائج اختبار الفرضيات:**

يمكننا مما سبق إثبات صحة أو خطأ فرضيات البحث كالآتي:

فيما يتعلق بفرضية السؤال الرئيسي والتي مفادها أن الأزمة المالية العالمية أثرت على جميع الشركات المتعددة الجنسيات

بشكل سلبي على أرباحها فرضية خاطئة فليس كل الشركات تأثرت سلبيا في أرباحها بسبب الأزمة ولكن هناك من الشركات التي طبقت مفهوم تحويل الأزمة إلى فرصة كشركة SAMSUNG مثلما رأينا في الجانب التطبيقي.

أما الفرضية الأولى والتي تعتبر أن شدة إن شدة ارتباط اقتصاديات معظم دول العالم باقتصاد الولايات المتحدة واعتماد أغلبية الشركات على الولايات المتحدة في تصريف منتجاتها وارتباط عدد كبير منها بالسوق الأمريكية يعتبر السبب الوجيه في انتشار الأزمة وتحولها إلى العالمية، هي فرضية خاطئة كون سبب تحول الأزمة إلى العالمية كان بدافع 3عوامل رئيسة هي: ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي انعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية، وتعويض الخسارة حيث اعتاد بعض أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في عدة أسواق مالية في آن واحد فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فان أسهمهم في دولة أخرى قد لا تصيبها الخسارة، والخوف من هبوط جديد لسعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية بسبب لجوء البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض أسعار الفائدة .

- أما الفرضية الثانية والتي مفادها أن الأسلوب الوحيد الذي يمكن أن تسلكه الشركات لتصبح متعددة الجنسية هو أسلوب الاندماج الدولي في ما بينها فرضية خاطئة، فبالإضافة إلى أسلوب الاندماج هناك أساليب أخرى تعتمدها الشركات كأسلوب تكوين شركات على المستوى الدولي، وأسلوب السيطرة على شركات قائمة.

أما الفرضية الثالثة والتي تقول بأن شركة SAMSUNG كغيرها من الشركات التي تعتمد في تصريف منتجاتها على السوق الأمريكي بالدرجة الأولى لم تسلم من تداعيات الأزمة المالية العالمية، في ما يخص الجانب الربحي هي فرضية خاطئة لأننا توصلنا إلى أن شركة SAMSUNG لم تتأثر أرباحها بتداعيات الأزمة، بدليل استمرار أرباحها أثناء وبعد الأزمة و لم تسجل خسائر.

وبناء على ما ورد في هذه الدراسة وبصفة خاصة ما تعلق بالأزمة المالية العالمية نحاول وضع بعض الاقتراحات التي نعتقد أنها تساعد على الخروج منها وعدم العودة لمثلها، وتتمثل هذه الاقتراحات فيما يلي:

- تدخل الحكومة من خلال مؤسسات النقد والبنوك المركزية للرقابة الفعالة على تصرفات المؤسسات المالية مثل البنوك والمصارف وشركات الرهن والبورصات.
- إعادة النظر في آلية نظام الفائدة على القروض و الائتمان.
- تحرير المعاملات النقدية من هيمنة الدولار الأمريكي بحيث لا يقود الانهيار في عملة معينة إلى الإضرار بكافة العملات.

**آفاق البحث**

تناول هذا البحث موضوع الأزمة المالية العالمية وأثرها على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات مع دراسة شركة متعددة الجنسيات والمتمثلة في الشركة العملاقة **SAMSUNG للالكترونيات**، وذلك في ظل انفتاح هذه الشركات على الأسواق العالمية، و لم تبلغ الأزمة المالية مداها إلى الآن و لم تقتصر تداعياتها على الشركات وإفلاس البنوك والمؤسسات المالية الكبرى بل امتدت لتشمل الائتمان السيادي لبعض الدول الأوروبية، وبالتالي يمكن دراسة موضوع: مدى مساهمة الأزمة المالية العالمية في اندلاع الأزمة التي تمر بها أوروبا في الوقت الراهن والتي تجلت في الديون السيادية لليونان وبعض الدول الأوروبية كايطاليا واسبانيا.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع باللغة العربية

### الكتب


1 -إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي:**قراءة في الأزمة المالية المعاصرة**، دار جرير للنشر والتوزيع 2009، الطبعة الثانية، عمان 2009.

2 -احمد زهدي وآخرون:**الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها على الشرق الأوسط**، دار جليس الزمان، عمان، 2008.

3 -أحمد عبد السميع علام:**المالية العامة-المفاهيم والتحليل الاقتصادي و التطبيق**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012.

4 -أحمد عبد الوهاب العزاوي،عبد السلام محمد خميس:**الأزمات المالية قديمها و حديثها وأسبابها ونتائجها والدروس المستفادة** دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

5 -اوجين بريجهام وآخرون،تعريب سرور علي إبراهيم سرور:**الإدارة المالية-النظرية والتطبيق العملي** ، دار المريخ للنشر والتوزيع، الجزء 2، السعودية، 2009.

6 -جاك فونتال:**ترجمة العولمة الاقتصادية والأمن الدولي-مدخل إلى الجيو اقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

7 -جمال الدين لعويسات:**العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

8 -حاكم الربيعي وآخرون:**المشتقات المالية عقود المستقبليات-الخيارات- المبادلات** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان،2011.

9 -حسن كريم حمزة:**العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

10 -دريد كامل ال شيب:**الاستثمار و التحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

11 -زاهر عبد الرحيم عاطف:**إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

12 -سميح مسعود:**الأزمة المالية العالمية-نهاية الليبرالية المتوحشة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

13 -صادق راشد الشمري:**أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

14 -ضياء مجيد الموسوي:**العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.

15 -طارق حماد:**حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

16 -عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي:**سعر الصرف و إدارته في ظل الصمات الاقتصادية**، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان 2011.

17 -عبد الرحيم يوسف:**الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

18 -عبد السلام أبو قحف:**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

19 -عبد العزيز النجار:**الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007.

20 -عبد القادر السيد متولي:**الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، عمان، 2010.

21 -عبد القادر تومي:**العولمة من الاقتصاد إلى الايدولوجيا**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

22 –عبد القادر محمد فهمي:**النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

23 –عبد الكريم جابر العيساوي:**التمويل الدولي مدخل حديث**، دار صفاء للنشروالتوزيع، عمان، 2012.

24 –عبد المطلب عبد الحميد:**الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

25 –عبد المطلب عبد الحميد:**العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

26 –عرفات إبراهيم فياض:**الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

27 –علي عباس: **إدارة الأعمال الدولية–مدخل عام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.

28 –علي عبد الفتاح أبو شرار:**الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.

29 –عمر يوسف عبد الله عبابنة:**الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان 2011.

30 –عيسى حيرش:**الإدارة الإستراتيجية**،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

31 –فليح حسن خلف:**العولمة الاقتصادية**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

32 –ليسترو ثورو،تعريب فايزة حكيم واحمد منيب:**النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية القاهرة، 2006.

33 –ماجد عبد المهدي المساعدة: **إدارة الأزمات**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

34 –مجدي محمود شهاب،سوزي عدلي ناشد: **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.

35 –محمد سعيد محمد الرملاوي:**الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2011.

36 –محمد قاسم خصاونة:**أساسيات الإدارة المالية**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010.

37 –محمود حسين الوادي وآخرون:**النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.

38 –مصطفى احمد حامد رضوان:**العولمة إشكاليات معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.

39 –معروف هوشيار:**الاستثمارات والأوراق المالية**، دارالصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

40 –موردخاي كرياني،تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية:**الاقتصاد الدولي–مدخل للسياسات**، د ار المريخ للنشر القاهرة،2007.

41 –موسى سعيد مطر وآخرون:**المالية الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

42 –نبيل محمد مرسي،احمد عبد السلام سليم:**الإدارة الإستراتيجية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

43 –نصيرة بوعون يحياوي:**الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2011.

44 –نواف قطيش:**إدارة الأزمات**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

45 –هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي:**آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .

46 - ياسر المومني و آخرون:**التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان، 2008.

47 - يوسف حسن يوسف:**نظم العولمة وأثارها على الاقتصاد الدولي الحر**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2011.

## مذكرات وأطروحات:

1- إيمان بوقروة:**كيفية تفادي الازدواج الضريبي الدولي في إطار الاتفاقيات الجبائية الدولية–دراسة حالة الاتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة 20اوت 1955 سكيكدة، 2010.

2- بندر بن سالم الزهراني: **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية– دراسة قياسية للفترة 1970 – 2000**، رسالة قدمت استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004.

3- رفيق نزاري:**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حالة تونس–الجزائر–المغرب**، مذكرة مقدمة لني ل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

4- شعيب شنوف : **الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي حالة LIMITED BPEXPLORATION**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

5 -فاروق سحنون: **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010.

6 -كريمة قويدري: **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2011.

7 -كلثوم كبالي:**التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي–دراسة حالة الجزائر المغرب وتونس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

8 –محمد العيد بيوض: **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

9 -محمد الهاشمي حجاج:**اثر الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية العربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

10 -محمد زوزي: **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة حالة ولاية غرداية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010.

11 -محمد سيد محمد محمد حسين:**التسويق الدولي و دوره في اقتحام الأسواق الدولية**، أطروحة بحثية في مستوى درجة الماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، الجامعة الافتراضية الدولية، 2010.

12 -مختار بن هنية:**استراتيجيات و سياسات التنمية الصناعية – حالة البلدان المغاربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

## الملتقيات والمؤتمرات

1 - مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13، 14، 15، مارس 2009.

2 - الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية،جامعة فرحات عباس سطي ف، 20-21 اكتوبر2009.

3 - الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 5-6 ماي 2009.

4 - المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف، 23-25 مارس 2009، بيروت.

5 - المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال" التحديات-الفرص-الآفاق " جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، 10-2009/11/11.

6 - الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24 فيفري، 2011.

7 - المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، الرياض، 16-18 يناير 2010.

## المجلات و الصحف

1 - أحمد بلالي: **الأهمية الإستراتيجية للتسويق في ظل تحديات بيئة الأعمال الراهنة**، مجلة الباحث ،العدد 6، 2008.

2 -أحمد عبد العزيز وآخرون:**الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد، 85 2010.

3 -أحمد عَلّو:**كوريا الشمالية والملف النووي هل انتهت الأزمـــــــــــة؟** مجلة الجيش اللبنانية، العدد 279 – آب، 2008. من الموقع الالكتروني: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=19544

4 -حسين شحاتة:**لماذا الاقتصاد الإسلامي هو المخرج من الانهيارات المالية والاقتصادية**، مجلة الأمان الدعوي،العدد 831، 7 تشرين الثاني 2008.

5 -عبد الله بلوناس:**عولمة الاقتصاد– الفرص والتحديات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 24– العدد الأول، 2008.

6 -عبد المجيد قدي:**الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة**، مجلة شمال إفريقيا، العدد6، 2009.

7 -علي يوسفات:**أزمة الرهن العقاري**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، العدد2، 2010.

8 -عمر الفاروق:**مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا،** مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 86 أكتوبر 2001.

9 -محسن حسن علوان:**أثر الشركات متعددة الجنسية على اقتصاد البلد المضيف،** مجلة الفتح، العدد السادس والثلاثون، تشرين الأول، 2008.

10 -محمد إبراهيم مقداد: **أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين– دراسة حالة قطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع عشر العدد الأول، يناير، 2011.

11 -محمد بوجلال:**مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة،** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا– العدد السادس، 2009.

12 -محمد سهو نزهان:**الأزمة المالية العالمية الراهنة– المفهوم.الأسباب.التداعيات،** مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، 2010.

13 - محمد شومان:**الأزمات وأنواعها،** صحيفة الجزيرة السعودية، من الموقع الالكتروني:
http://www.al-jazirah.com/2001/20010104/ar1.htm

14 - مجلة الجيش الجزائري:مجلة شهرية للجيش الشعبي الوطني تصدر عن المنشورات العسكرية العدد 554، سبتمبر، 2009.

**15** -نسيمة حاج موسى،فاطمة الزهراء عليوي:**اثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007-2008** مجلة الباحث، العدد8، 2010.

**التقارير:**

1 -تقرير الاستثمار العالمي، الاونكتاد:2006.

2 -تقرير الاستثمار العالمي، الاونكتاد:2011.

3 -تقرير الأمين العام للأونكتاد:العولمة التي تقودها التنمية، 2011.

4 -تقرير منظمة العمل الدولية 2008.

5 -التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2007.

**المراجع باللغة الأجنبية**

## Books:

1- Eric Rugraff and Michael W. Hansen: **Multinational Corporations and Local Firms in Emerging Economies**, Amsterdam University Press, Amsterdam, 2011.

2- Robert J. Shiller: **The Subprime Solution**, Princeton University Press, the United Kingdom.2008.

3- Stephen D. ohen: **Multinational Corporations and Foreign Direct Investment**, Oxford University Press Inc, New York, 2007.

## Newspapers & Magazines:

1- Bonaventure I. Ozoigbo, Comfort O Chukuezi: **The Impact of Multinational Corporations on the Nigerian Economy**, Article published in the European Journal of Social Sciences – Volume 19, Number 3 (2011), From URL: http://www.eurojournals.com/EJSS_19_3_06.

2- Miranda Xafa: **Role of the IMF in the Global Financial Crisis** , Article published in the Cato journal From URL:www.cato.org/pubs/journal/cj30n3/cj30n3-5

3- Robert Inklaar, Jing Yang: **The impact of financial crises and tolerance for uncertainty**, Article published in the Journal of Development Economics 97 (2012) From URL:http://foba.lakeheadu.ca/gradojevic/5079/crisis

4- Vijita Singh Aggarwal: **The causes and the effects of the Housing Bubble and the Real Estate Crisis**, Article published in the magazine the international journal Volume: 02, Number 01, May 2012, From URL: www.theinternationaljournal.org/ojs/full/vol02no01_rjssm

5- Economie Magazine, From URL: http://www.journaldunet.com/economie/magazine/classement-entreprises.shtml

6- Fortune Magazine, From URL: http://money.cnn.com/magazines/fortune/global500/2012/full_list/index.html

7- Industry week Magazine, From URL:

http://www.industryweek.com/resources/iw1000/2012/15?pid=googleaw

## Reports:

1- federal Reserve Bank of New York "the changing nature of number 4 June 2008,Tuba lance of Payments" Volume 14.

2- UNCTAD, 2006.

3- UNCTAD, 2009.

4- Samsung Electronics Annual Report 2006

5- Samsung Electronics Annual Report 2007

6- Samsung Electronics Annual Report 2008

7- Samsung Electronics Annual Report 2009

8- Samsung Electronics Annual Report 2010

9- Samsung Electronics Annual Report 2011

10-Samsung Electronics Annual Report 2012

11-WTO Public Forum 2009.

## websites:

1-http://www3.ekf.tuke.sk
2-http://www.ktu.edu
3- http://www.emergingmarketsforum.org
4-http://www.samsung-mobiles.net
5-http://www.hiwart.net
6-http://www.aljazeera.net
7-http://www.fco.gov
8-http://www.nationsonline.org
9-http://www.nzte.govt.nz
10-http://www.samsung.com
11-http://www.imf.org
12-http://www.mafhoum.com
13-http://www.ibda3world.com
14-http://www.isegs.com
15-http://www.alemad.ps
16-http://www.kantakji.com
17-http://www.ilo.org
18- http://jamahir.alwehda.gov
19-http://www.elnashrafinance.com
20- www.ajmanchamber.ae
21-http://finance.wharton.upenn.edu
22-http://graduateinstitute.ch
23-www.un.org
24-www.wbiconpro.com
25-http://melbourneinstitute.com
26-http://en.wikipedia.org
27-http://exploredia.com
28-http://jamahir.alwehda.gov.sy
29-http://graphics.thomsonreuters.com
30-http://lcweb2.loc.gov
31-http://news.bbc.co.uk
32-http://ar.islamway.net11
33-http://kenanaonline.com
34-http://docs.com/IU3C

# قائمة الملاحق

# ملحق رقم 7: بعض منتجات شركة SAMSUNG

# ملحق رقم 7: بعض منتجات شركة SAMSUNG

**ملخص**

يعالج هذا البحث موضوع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وأثرها على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات مع دراسة حالة شركة SAMSUNG للإلكترونيات كمثال على هذا النوع من الشركات، وهدف هذه الدراسة يرمي إلى محاولة التعرف على حقيقة الأزمة المالية العالمية، مع تبيان البوادر الأولى لها والتعرف على آثارها على مختلف الأصعدة مع إعطاء صورة عن انعكاساتها خصوصاً على بعض الشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى الحلول التي طرحت للخروج منها، كما يهدف هذا البحث إلى الإجابة على إشكالية البحث والتي تدور حول كيفية تأثير الأزمة المالية العالمية على الشركات المتعددة الجنسيات في جانبها الربحي؟

بعد استعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، جاءت الدراسة العملية كمحاولة منا للتوصل إلى أثر الأزمة المالية العالمية على أرباح شركة سامسونج وهذا من الفترة 2006 -2011 أي قبل وبعد حدوث الأزمة.

أظهرت النتائج إلى أن الأزمة المالية العالمية لم تنعكس بآثارها سلبًا على أرباح شركة SAMSUNG بل بالعكس تماما زادت بشكل غير متوقع في فترة حدوث الأزمة وهذا بفضل حنكتها عن طريق تحويل الأزمة لفرصة.

**الكلمات المفتاحية**:الأزمة المالية، أزمة الرهن العقاري، الشركات المتعددة الجنسيات، شركة SAMSUNG

## Abstract

This research deals with the subject of the 2008 global financial crisis and its impact on the profits of multinational corporations with a case study of SAMSUNG Electronics Co. as an example of this type of company, and the aim of this study was designed to try to identify the reality of the global financial crisis, indicating the first signs and learn about their effects on various levels with the image of its implications for some multinational corporations, in addition to the solutions put forward out of them, and this research aims to answer the problematic that revolves around how The impact of the global financial crisis to multinational companies in her jinns profit?

After reviewing the various theoretical aspects of the global financial and economic crisis, the study process as we attempt to reach the impact of the global financial crisis on Samsung's earnings this period 2006-2011, before and after the crisis.

The results showed that the global financial crisis has not reflected negatively impacts profits SAMSUNG company but quite the contrary increased unexpectedly in this crisis period thanks to sophistication by transforming the crisis to opportunity.

**Key words**: financial crisis, mortgage crisis, multinational companies, SAMSUNG Corp.